وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحيى فارس –المدية–

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

دور الإعلام الأمني في مكافحة جرائم المخدرات

دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة يحيى فارس–المدية–.

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع إنحراف و جريمة

من إعداد:

*عبدوش نورالدين

*ولد مسعود فيصل

تحت إشراف:

أ. عيط حسان

السنة الجامعية: 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" سورة يوسف آية 76.

وقال رسول الله (صلي الله عليه وسلم): "من صنع إليكم معروفاً فكافئوه, فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" ... (رواه أبو داوود)

وفاء وتقديرا و اعترافا مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل: عيط حسان على هذه الدراسة وصاحب الفضل في توجيهنا ومساعدتنا في تجميع المادة البحثية، فجزاه الله كل خير

كما نشكر كل أساتذنا الكرام في تخصص إنحراف وجريمة على كل ماقدموه لنا طلية الفترة الدراسة.

وأخيراً ,أتقدم بجزيل شكري إلي كل من مدوا لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة علي أكمل وجه.



إهـــــــداء

إلى كل أحبتي أهلي أصدقائي وزملائي أهدي
ثمرة جهدي

عبدوش نورالدين

Designed by pngtree



الإهـــــداء

إلى من أُفضّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحّت من أجلي ولم تدّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدّوام " أُمّي الحبيبة ". نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة. فلم يبخل عليّ طيلة حياته "والدي العزيز". و إلى إخوتي من كبيرهم إلى صغيرهم " محمد ، اسحاق ، بشرى ، رانيا " كما لا ننسى أيضا ابن أختي عبد الرحيم ، إلى أصدقائي وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون .

كما أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر كل الأستاذ الفاضلين على هذه الدراسة وأصحاب الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية، فجزاهم الله كل خير.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الموضوع	الصفحة
شكر	
إهداء	
فهرس الجداول	
فهرس المحتويات	
المقدمة	أ- د
الفصل الأول الإطار النظري البناء المنهجي للدراسة	
1- الاشكالية	07
2- الاسباب الموضوعية	11
3- أهمية الدراسة	13
4- أهداف الدراسة	13
5- نوع الدراسة و منهجها	15
6- أدوات البحث	16
7- مجتمع البحث وعينة الدراسة	19
8- تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة	22
9- المدخل النظري للدراسة	28
الفصل الثاني : المخدرات	
تمهيد	38
المبحث الأول : ظاهرة المخدرات من حيث المفهوم والنشأة	39
المطلب الأول : مفهوم المخدرات	39
المطلب الثاني : لمحة تاريخية عن نشأة المخدرات	40
المطلب الثالث : تعريف المخدرات	41
المبحث الثاني: تصنيف و انواع المخدرات	45
المطلب الاول: تصنيف المخدرات	46
المطلب الثاني :أنواع المخدرات	48
المبحث الثالث:حجم تعاطي المخدرات و إستراتيجية مكافحتها	50
المطلب الأول: القضايا المعالجة حسب طبيعة المخالفة	51
المطلب الثاني تطور قضايا الحيازة و الإستهلاك	54
المطلب الثالث : الإستراتيجية الوطنية الجديدة المنتهجة للتصدي لظاهرة المخدرات	56

الفصل الثالث : الاعلام الامني	
تمهيد	70
المبحث الأول : نشأة ومفهوم وخصائص الاعلام الامني	71
المطلب الأول : مفهوم الاعلام الامني	73
المطلب الثاني : أهداف الاعلام الامني	77
المطلب الثالث: خصائص الإعلام الأمني	81
المطلب الرابع: عناصر ووسائل الإعلام الأمني	82
المبحث الثاني:إستراتيجية الإعلام الأمني في الوقاية من المخدرات	89
المطلب الاول : مفهوم الإستراتيجية الأمنية	89
المطلب الثاني : التوعية الأمنية	92
المطلب الثالث: الحملات الإعلامية	93
المطلب الرابع: خطوات الإعلام الأمني في تشكيل الوعي الإجتماعي	97
المبحث الثالث: نماذج عن الإعلام الأمني في الدول العربية	106
المطلب الاول: نموذج إمارة دبي	106
المطلب الثاني : نموذج مصر	107
المطلب الثالث: نموذج الجزائر	108
المبحث الرابع: العلاقات العامة والإعلام بمصالح الشرطة والصعوبات التي تواجهها	110
المطلب الأول : الوسائل المباشرة للعلاقات العامة	112
المطلب الثاني :الوسائل الغير مباشرة للعلاقات العامة	113
المطلب الثالث: المشكل والصعوبات التي تواجه الإعلام الأمني في مكافحة الجريمة	115
الفصل الرابع الجانب التطبيقي	
تمهيد	121
عرض وتحليل النتائج	122
الخاتمة	145
قائمة المراجع	/
الملاحق	/

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح تطور مجموع العام للقضايا المعالجة حسب طبيعة المخالف بالجزائر	44
02	يوضح توزيع الأشخاص المحكوم عليهم في استهلاك المخدرات بالجزائر	46
03	يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر	104
04	يوضح توزيع أفراد العينة المستوى التعليمي	105
05	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الإقامة	106
06	يوضح مدى مشاركة أفراد العينة في الحملات التوعية الاجتماعية ضد المخدرات	107
07	يوضح مدى مساهمة حملات التوعية للإعلام الأمني في نشر الوعي بخطورة ظاهرة المخدرات من وجهة نظر أفراد العينة:	108
08	يوضح الجهة المسؤولة عن القيام بحملات التوعية الاجتماعية بظاهرة تعاطي المخدرات	108
09	يوضح الأسباب والدوافع الرامية إلى القيام بحملات التوعية	109
10	يوضح الفئات التي ترى أفراد العينة ضرورة توجيه مثل هذه البرامج لها بصفة عامة	
11	يوضح أهداف حملات التوعية	112
12	يوضح إجابات أفراد العينة حول مدى تحقيق حملات التوعية لنتائج إيجابية	113
13	يوضح أنجح الأساليب المناسبة للحد من جرائم المخدرات	114
14	يوضح أهم المواضيع المؤثرة والتي يجب التركيز عليها خلال حملات التوعية	115
15	يوضح رأي أفراد العينة في حملات التوعية	116
16	يوضح أهم وسيلة إعلامية مناسبة لحملات التوعية الاجتماعية بظاهرة التي تراها أفراد العينة مناسبة	117
17	يوضح رأي أفراد العينة في استجابة المدمنين لهذه لحملات التوعية	118
18	يوضح رأي أفراد العينة في التسهيلات المعتمدة في التبليغ عن جرائم المخدرات	119
19	يوضح الأماكن المناسبة لنشر حملات التوعية	120
20	يوضح الهدف الجوهري من هذه البرامج	121

الملخص

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن" دور الإعلام الأمني في التصدي لجرائم المخدرات داخل المجتمع"، وذلك أن الإعلام وسيلة من وسائل التأثير الجماهيري التي لعبت دورا مهما في حياة المجتمعات الإنسانية، تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي والذي يناسب طبيعة الموضوع، وقدرت عينة الدراسة ب 65 طالبا من كلية العلوم الاجتماعية بجامعة يحيى فارس بالمدية والتي تم اختيارها بطريقة عشوائية، كما تم الاعتماد على أداة الاستبيان كأداة مهمة لجمع البيانات من الميدان وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- للإعلام الأمني استراتيجية وقائية في مكافحة جرائم المخدرات. (أنظر الملحق)
- الإعلام الأمني ساهم في نشر التوعية الأمنية، وبالتالي وجود تعاون بين المواطن وأجهزة الأمن في مكافحة المخدرات (أنظر الملحق)

الكلمات المفتاحية :المخدرات –الاعلام–الاستراتيجية – التوعية.

Abstract:

The aim of this study was to The role of the media in addressing drug crimes within the community. The media was one of the means of mass influence that played an important role in the life of human societies. The analytical descriptive method was used to suit the nature of the subject. A professor of the Faculty of Social Sciences and Humanity, which was randomly selected. The questionnaire was also used as an important tool for collecting data from the field. The study reached the following results:

- **The media, the coverage, the nature of the programs presented, and the attempt to open channels of communication between the security institutions and the media have a great role in spreading and achieving security awareness within the community.**

Keywords: Drugs - Media - Strategy - Awareness

.

–

مقدمة

مقدمة:

تفاقمت مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية في السنوات الأخيرة تفاقما كبيرا على الصعيدين الوطني والعالمي وامتددت أضرارها اللامتناهية إلى الفرد والمجتمع ويرجع الاهتمام الدولي بمشكلة المخدرات إلى السعي الجاد نحو حماية الإنسانية من آثارها المدمرة على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن أن الاتجار غير المشروع بها والذي يعد نشاط إجرامي دولي يتطلب التصدي له بفعالية. [1]

و تعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من ظاهرة المخدرات فقد أكد الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، أن خطر المخدرات يتفاقم سنة بعد أخرى وهو ما تبينه التقارير السنوية التي يصدرها و التي تظهر من خلال الكميات الكبيرة المحجوزة من هذه المواد المخدرة على اختلاف أصنافها وأنواعها وكذا تنامي أعداد المستهلكين والمدمنين عليها.

و من هذا المنطلق كان التصدي لمشكلة المخدرات مطلبا ملحا وضرورة حتمية لحماية البشرية من شرورها الأمر الذي أدى بالمجتمع بإعادة النظر في سياساته حيال هذه الظاهرة ومحاولة معرفة الأسباب الحقيقية وراء تناميها والعمل على مكافحته وتفعيل آليات وقايتها.

بالمقابل شهد الإعلام في النصف الثاني من القرن العشرين تطورا غير مسبوق كنتيجة حتمية لتطور وسائل الاتصال وأساليب نقل المعلومات، وهذا ما يفسر تركيز اهتمام القوى المؤثرة في مسارات و توجهات المجتمع على وسائل الإعلام باعتبارها الوسيلة الأنجع للاتصال بالجمهور المستهدف و إيصال الرسالة المطلوبة من أجل تحقيق الغايات المنشودة.

على هذا الأساس أفرزت الحاجة إلى أهمية وسائل الإعلام بالنظر إلى الدور المأمول منها في تلبية حاجات الإنسان الاتصالية والإعلامية نشأة إعلام متخصص في

[1] - بن نوي عائشة(2000)،المخدرات في الجزائر:دراسة واقع الظاهرة وسبل الوقاية،مجلة التمكين الإجتماعي، مجلد 2،العدد 3، ص140-161 جامعة باتنة ، الجزائر..

مجالات متنوعة، له مناهج وأسس علمية سليمة ومدروسة يتم توظيفها علميا وفلسفيا، فنشأ الإعلام الاقتصادي، الإعلام السياسي، الإعلام البيئي ... إلخ

حيث يعرف الإعلام المتخصص بأنه ":نمط معلوماتي يتم عبر وسائل الإعلام المختلفة ويعطي جل اهتمامه لمجال معين من مجالات المعرفة، ويتوجه إلى جمهور عام أو خاص، مستخدما مختلف فنون الإعلام من كلمات وصور ورسومات وألوان وموسيقى ومؤثرات فنية معتمدا على المعلومات والحقائق والأفكار المتخصصة التي تم عرضها بطريقة موضوعية [1].

من هذا المنطلق، أوجد هذا التحول الإعلامي حاجة ملحة إلى قيام إعلام متخصص يعني بالشؤون الأمنية، أصطلح على تسميته بـ "الإعلام الأمني" ، الذي أضحى اليوم من الحقول التي تحظى باهتمام المؤسسات الرسمية نظرا لتأثيره البالغ في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة، فمن حق المجتمع أن يعرف عبر مختلف القنوات الإعلامية كل ما يتجسد من أخبار ومعلومات عن الجريمة و الظواهر الإجرامية الحديثة لتنمية الوعي الأمني للمواطن و زيادة اهتمامه تجاه الموضوعات الأمنية، فإذا كان الإعلام في تعريفه المحايد يتصل بتزويد الناس بالمعلومات الصحيحة والحقائق والأخبار الصادقة بقصد معاونتهم على تكوين الرأي السليم إزاء المشكلات العامة المختلف عليها، فإن الإعلام من الناحية التطبيقية قد يستخدم للتأثير الانفعالي وتطويع الناس وتوجيههم نحو هدف معين[2].

و بالتالي فالهدف من الإعلام بصفة عامة والإعلام الأمني بصفة خاصة هو تغيير الاتجاهات السلبية لدى أفراد المجتمع، من خلال تبصيرهم بخطورة المخدرات وآثارها السلبية والحاجة الملحة للتعاون مع الجهات الأمنية في سبيل مقاومة هذه الظاهرة السلبية لأن عدم تضافر جهود أفراد المجتمع مع جهود الجهات الأمنية التي تتولى مكافحة المخدرات يحد من قدرة هذه الجهات على مكافحة المخدرات.

---

[1] - سناء جور الإعلام البيئي دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن،2010،59.

[2] - محمد يوسف محمد الأبشيهي، بنا الاتصال الشخصي والجماهيري في الإعلام الأمني، مطابع الشرطة ، مصر 2012،ص2.

و تبعاً لتأثير الإعلام على المجتمع وكونه لا يعيش بمعزل عن النشاطات التي يعرفها المجتمع يأتي هذا الموضوع الذي يتناول الإعلام الأمني والتوعية الاجتماعية في مكافحة ظاهرة المخدرات في المجتمع الجزائري على اعتبار أن الإعلام الأمني يلعب دورًا مهما وهادفا في توعية أفراد المجتمع وجعلهم كطرف فعال في العمليات التنموية.

وأمام هذا الواقع أصبح من الضروري أن تتكاتف كافة الجهود الأمنية والشعبية لمكافحة الجريمة وخاصة جرائم المخدرات من خلال تخطيط وبرمجة إعلامية مستندة على مناهج وأساليب علمية مؤثرة ومبنية على المعلومة الدقيقة ، فلابد إذن من إعلام أمني يحمل على عاتقه تحقيق الأهداف السامية لرسالة الأمن وترسيخ استراتيجيتها.

على هذا الأساس ومن أجل إبراز أهمية ودور الإعلام الأمني في التوعية الاجتماعية والحد من جرائم المخدرات وبغرض الإجابة على إشكالية الدراسة والخروج بنتائج علمية مضبوطة، عمدنا إلى:

تقسيم دراستنا إلى أربعة فصول، حيث تضمن الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة خاص بالإشكالية وصياغتها وتحديد التساؤلات وأسباب اختيار الموضوع وأهمية الدراسة أهداف الدراسة وتحديد المفاهيم وكذا عرض للدراسات السابقة.

و تطرقنا في الفصل الثاني لظاهرة المخدرات من حيث المفهوم والنشأة و التصنيف بالإضافة لحكم الظاهرة في الجزائر و كذا الاستراتيجية الوطنية لمكافحتها .

اما في الفصل الثالث فتطرقنا للإعلام الأمني من حيث النشأة و المفهوم و الاهداف والخصائص كما تطرقنا إلى إستراتيجية الإعلام الأمني في الوقاية من المخدرات ،بالإضافة إلى تقديم نماذج عن الإعلام الأمني في بعض الدول العربية والجزائر، كما وجب علينا

التطرق إلى العلاقات العامة بمصالح الشرطة من حيث المفهوم والوسائل المعتمد عليها وفي الأخير المشاكل والصعوبات التي تواجه الإعلام الأمني في مكافحة الجرائم .

بينما الفصل الرابع تناول الشق التطبيقي من خلال التحليل الكمي والكيفي للبيانات وكذا عرض لأهم النتائج المتوصل إليها.

الجانب النظري

الفصل الأول:

البناء المنهجي للدراسة

الإشكالية:

تتعاظم سطوة ودور الإعلام بتأثيره المباشر على الفكر وسلوك الأفراد والجماعات فأصبح محورا أساسيا لمختلف القضايا وفي كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بحيث أصبح يلعب دورا بارزا في جميع مناحي الحياة، ونتيجة لأهمية الكبيرة التي أصبح يحظى بها الإعلام في المجتمع والأدوار المختلفة التي يقوم بها من خلال دوره في التأثير على الرأي العام حتى أصبح أغلب الأفراد ينساقون وراء ما يسمعون ويشاهدون.

لهذا نجد بأن جميع المؤسسات الموجودة تسعى لأن تكون لها منظومة إعلامية تمكنها من الوصول إلى أفراد المجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف والغايات، وبمرور الوقت انقسم الإعلام وتخصص حسب طبيعة المواضيع التي تتم معالجتها، فنشأ الإعلام الأمني كتخصص وشكل من الأشكال الإعلامية الهامة وذلك لعدة اعتبارات أهمها الحاجة الاجتماعية للأمن.

فقد إهتم الإعلام الأمني كإعلام متخصص بنشر الأمن والطمأنينة بين أفراد المجتمع من ناحية وتقديم تعبئة وثقافة أمنية من شأنها أن تحفز أفراد المجتمع على المساهمة في تحقيق الأمن الشامل بمفهومه الواسع من خلال حماية كل المقومات الاجتماعية والفكرية والدينية والاقتصادية والأمنيـة والحضارية للمجتمع فالجريمة ليست صراعا بين المجرم ورجال الأمن فقط، إنما هي صراع المجتمع مع المجرمين والمنحرفين"[11].

فالإعلام الأمني يسعى لتحقيق رسالة وأهداف الأمن، ومن بين أهداف الرسالة تحفيز المواطن على التعاون مع رجال الأمن، وأيضا الحفاظ على سلامة وأمن واستقرار

[1] –.علي بن فايز الجنحي، الإعلام الأمني و الوقاية من الجريمة ،(الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،2000)،ص5.

الشعوب من خلال العمل على تنمية الوعي الأمني في المجتمع وهذا من أجل محاربة كل أشكال الجرائم والانحرافات في المجتمع.

وقوة الإعلام الأمني تكمن في أنه قادر على مكافحة الآفات قبل انتشارها و استفحالها في المجتمع و نخص بالذكر آفة المخدرات والتي تعتبر من أهم عوامل تدمير المجتمع بحيث باتت تشكل خطرا كبيرا يهدد كيان المجتمعات و استقرارها كما تعددت أثارها المدمرة و شملت أنحاء المعمورة و قد شغل انتشارها الكبير بال الكثير من رجال السياسة و القانون والأمن وكذلك علماء الإجرام والاجتماع للبحث عن الوسائل الكفيلة لمكافحتها و الحد من انتشارها لما لها من مخلفات على المستوى الوطني والدولي يمس جميع القطاعات الحساسة في الدولة ويشكل خطرا كبيرا على التنمية وسلامتها و نظرا لتزايد انتشارها وتطورها بشكل سريع ومستمر ومساسها بأهم فئة في المجتمع وهي فئة الشباب، فإن مواجهتها تعتبر معضلة ولكن تلافي آثارها بات أمرا ضروريا على كل المجتمعات وقد تختلف مهام المجتمع المدني عن تلك التي تقوم بها مصالح الأمن في مجال مكافحة جرائم المخدرات في بلوغ أهداف مشتركة في سبيل بناء مجتمع سليم " فالمواطن هو أساس الأمن ، الشرطة ما هي إلا الأداة " .

وقد سار في هذا الطرح وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إبراهيم مراد، من خلال تأكيده "بأن الجزائر مستهدفة من خلال المخدرات إذ تواجه حربا على الجميع مواجهتها بشتى الوسائل من خلال إشراك جميع القطاعات والهيئات المختصة والمجتمع المدني".

كما ثمن جهود مصالح الأمن التي أثمرت عن حجز 3.5 ملايين قرص من المؤثرات العقلية خلال سنة 2023 ، مضيفا أن ذات المصالح عالجت 32742 قضية خلال الثلاثي الأول من السنة الجارية ، تورط فيها 37352 شخص وتم خلالها حجز حوالي 2.5 طن

من القنب الهندي و17 كلغ من الكوكايين وقرابة 1 كلغ من الهيروين ، بالإضافة إلى 3.5 مليون قرص من المؤثرات العقلية .

كما لفت إلى أن ذات المصالح تمكنت خلال سنة 2022 من معالجة 85538 قضية تتعلق بجميع الجرائم المتصلة بالمخدرات، تورط فيها 97863 شخصا أغلبهم شباب وتم على إثرها حجز 5 طن من القنب و22 كلغ من الكوكايين و8.5 كلغ من الهيروين وأكثر من 7 ملايين قرص من مختلف المؤثرات العقلية.

وأعتبر أن هذه الحصيلة المهولة المستمرة تؤكد حجم الجهود المبذولة من قبل جهاز الأمن الوطني بالتنسيق مع مختلف الأجهزة الأمنية الأخرى في التصدي لمختلف أشكال الجريمة المتعلقة بالمخدرات.

من خلال هذا أراد أن يأكد على حجم الظاهرة وصعوبة مواجهتها بالطرق التقليدية القمعية فقط، حيث أكد أن مصالحه وبالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية أعدت استراتيجية وطنية شاملة ومتوازنة اعتمدتا أساسا على الحد من عرض المخدرات والعمل على تخفيض الطلب عليها مع ضمان تكفل ناجع بالمدمنيين ، وتجسيدا لهذه الاستراتيجية تعمل مختلف المصالح الأمنية على إعداد وتنفيذ مخططا عمل بإقحام جميع وحداتها العملياتية في مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية وكذا تبني سياسة وقائية مبنية على التحسيس والتوعية من مخاطر هذه الآفة .

حيث أشار إلى أن مصالح الأمن " شاركت في 10261 نشاط تحسيسي في 2022 و2589 نشاط آخر خلال الثلاثي الأول من سنة 2023 مع تكريس ثقافة التبليغ لدى المواطن الجزائري الذي يعد عاملا أساسيا في المعادلة الأمنية ". [1]

[1] -news.radioalgerie.dz (أطلع عليه بتاريخ 15أفريل2023).

و انطلاقاً من أهمية الإعلام الأمني في تحصين أفراد المجتمع ضد جرائم المخدرات وغرس القيم التي تدعم إلى الوقوف صفاً واحداً مع الأجهزة الأمنية لمواجهتها خاصة مع إرتفاع معدلات مثل هذه الجرائم في المجتمع الجزائري وانطلاقاً من فاعلية وسائل الإعلام الأمني في التأثير على مجريات الأمن من خلال تحقيق الوعي الأمني في المجتمع تتبلور مشكلة الدراسة في معرفة وجهة نظر الطلبة بخصوص الدور الذي يلعبه الإعلام الأمني في التصدي لظاهرة المخدرات وذلك بطرح الإشكالية أو السؤال الرئيس التالي:

ما هو دور الإعلام الأمني في التصدي لمخاطر جرائم المخدرات في المجتمع الجزائري؟

وتتبلور تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

التساؤلات الفرعية:

كيف يساهم الإعلام الأمني بأمن ولاية المدية في تشكيل الوعي الاجتماعي؟

ما هي أهم استراتيجيات الإعلام الأمني لمكافحة جرائم المخدرات بالمجتمع الجزائري؟

إلى أي مدى ساهمت استراتيجيات الإعلام الأمني في الحد من مخاطر جرائم المخدرات في المجتمع الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأساسية:

للإعلام الأمني دور توعوي " حملات توعية " في الحد من مخاطر جرائم المخدرات ذلك بإتباع استراتيجيات أمنية وأساليب وقائية.

الفروض الفرعية:

– يساهم الإعلام الأمني في التصدي لمخاطر جرائم المخدرات بأساليب وقائية أمنية.

– الإعلام الأمني ساهم في نشر التوعية الأمنية وبالتالي وجود تعاون أمني بين المواطن والأجهزة الأمنية في مكافحة جرائم المخدرات.

3–أسباب اختيار الموضوع:

***أسباب ذاتية:**

– نيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الجريمة والانحراف.

– محاولة الربط بين مجال التخصص (علم الاجتماع جريمة وانحراف) ومجال الظاهرة الأمنية بالجزائر جرائم المخدرات واستراتيجية أو دور الإعلام الأمني في مواجهتها.

– في محاولة سابقة لتسليط الضوء على موضوع الإعلام الأمني بالجزائر وفي مبادرة شخصية كتجربة لا نجاز دراسة ميدانية في إطار المذكرة المكملة لنيل شهادة الماستر علم الاجتماع الجريمة و الانحراف بعنوان" دور الاعلام الأمني في مكافحة جرائم المخدرات " من وجهة رأي الطلبة و دائما في نفس الصدد تهدف إلى معرفة الدور الذي يمكن للإعلام الأمني أن يؤديه في اطار تحسين أو التقليل من حدة انتشار ظاهرة المخدرات و تأثيرها على فئة الشباب الجزائري و استنادا إلى حقيقة علمية مفادها أن العلم تراكمي وأن أساس نجاح البحوث العلمية هو انطلاقها من نتائج دراسات سابقة فإنه يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة الميدانية السابقة لإثراء موضوع هذه الدراسة التي نحن بصدد إعدادها.

استقطبت هذه الدراسة اهتمامنا بحكم مركز الإقامة بولاية المدية، و هي من المدن الجزائرية التي يعاني فيها المجتمع الجزائري من ظاهرة المخدرات بحيث بينت عدة دراسات و إحصائيات سابقة في تزايد نسب ومعدلات انتشارها خاصة لدى فئة الشباب، وعليه أصبح من اللازم إعادة النظر في سبل و استراتيجيات مواجهتها وكذا الجهات المعنية بمواجهة هذه

الظاهرة ، وكون الأمن من الجهات المعنية بمكافحتها لهذه الظاهرة وجب توضيح الاستراتيجيات المتخذة في ذلك خاصة ما تعلق بها بدور الإعلام الأمني .

– في محاولة أولية للبحث عن دراسات سابقة ومراجع حول موضوع الإعلام الأمني لفت انتباهنا استئثار أكاديمية* نايف العربية للعلوم الأمنية *على مستوى الخليج العربي بمثل هذه المواضيع و القفزة النوعية للإعلام الأمني في هذه الدول، أما في الجزائر فقد بدا جد متواضع مما يدعو لإعادة النظر في أسباب هذا الاهتمام المتواضع جدا إذا ما قورنت درجة حساسية الموضوع وأهميته.

الأسباب الموضوعية:

– محاولة معرفة رأي الطلبة في أهمية الإعلام الأمني.

– الارتفاع المذهل في انتشار المخدرات في الجزائر واحتلالها مراتب متقدمة في انتشار ظاهرة المخدرات و مدينة المدية تعرف أيضا رواجا و انتشارا واسع لهذه لظاهرة مما يدفعنا لإجراء دراسة في هذا الصدد قصد معرفة الدور الذي قد تؤديه الإعلام لأمني في تطوير الاستراتيجيات و السبل التي تساهم في التخفيض من نسبة انتشار المخدرات.

– بما أن الأمن والإعلام هما أساسا استقرار الإنسان و ازدهاره، ترمي الدراسة لمعرفة الدور التوعوي الذي قد يلعبه الإعلام الأمني في مواجهة ظاهرة المخدرات.

– محاولة التعريف بالدور الإعلامي الذي يمارس على مستوى المؤسسات الأمنية و هذا الذي يجهله الكثيرون، كون مهام هذه الأخيرة لا تتوقف على الجانب الردعي فحسب الأمر الذي يحمل الكثيرين على أخذ موقف سلبي في غالب الأحيان إزاء نشاطها الأمني، وإنما يتعدى دور المؤسسات الأمنية كذلك إلى ممارسة نشاطات إعلامية أمنية في غاية الأهمية.

إثراء المكتبة بمثل هكذا مواضيع أمنية حساسة.

4-أهمية الدراسة:

من المعلوم أن أهمية البحث تتوقف على أهمية الظاهرة التي تتم دراستها وعلى قيمتها العلمية وما يمكن أن تحققه من نتائج يمكن الاستفادة منها و ما يمكن أن تخرج به من حقائق يمكن الاستناد إليها لاحقا تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتطرق إلى نوع من أحدث و أدق الأنواع الإعلامية على الإطلاق و هو الإعلام الأمني و ما يكتنف هذا النوع الإعلامي من حساسية بالغة تستدعي نظرة جادة و التفاتة حازمة و سريعة، نظرا لمدى أهمية الإعلام الأمني و مساهمته في نشر التوعية الأمنية.

ضرورة فهم ومعرفة الأساليب الناجعة التي ينتهجها الإعلام الأمني في تشكيل الوعي الإجتماعي والأمني.

الكشف على مدى تأثير المضامين التي يقدمها الإعلام الأمني للتوعية داخل المجتمع.

كون هذه الدراسة تعالج موضوعا ذا أهمية كبيرة..

التعرف على إستراتيجيات الأمن الإعلامي من خلال دور وحدة مكافحة جرائم المخدرات.

5-أهداف الدراسة:

بالرغم من أن الإعلام الأمني قد قطع شوطًا كبيرا من حيث التنظير والتطبيق وأصبح من المفاهيم الواسعة الانتشار وعقدت له الندوات والمؤتمرات و أصبح له مكاتب متخصصة تعنى بتطويره وتفعيله، كما استحدثت بعض الجامعات العربية مثل :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية دبلومات متخصصة في مجال الإعلام الأمني، إلاّ أن موضوعاته لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام البحثي، فعلى خلفية مراجعة الأدبيات السابقة تأتي هذه الدراسة كمتمم لجزء لم يتم تناوله في هذه الدراسات السابقة التي صرفت قدرا كبيرا من اهتمامها لتحديد مفهوم الإعلام الأمني ومعوقاته وتركزت في معظمها حول القائم بالاتصال أو الجمهور.

وتنبع أهمية الدراسة حسب علمنا في كونها تلقي الضوء على تخصص هام في مجال الإعلام (الإعلام الأمني) لم يحظى في بلادنا بالاهتمام الكافي.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إبراز أهمية الإعلام الأمني في مكافحة جرائم المخدرات من خلال وجهة رأي الطلبة الممثلين بعينة الدراسة المختارة عشوائيا.

وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– محاولة إرساء بعض الأسس النظرية الأولية عن مهام الإعلام الأمني.

– بلورة نتائج الدراسة عبر ميادينها النظرية والتحليلية والخروج بتوصيات ومقترحات عن الموضوع.

– دراسة وتحليل المادة الأمنية المقدمة في برامج الشرطة بغية تطويرها وتقويمها.

الوقوف على أنسب الأساليب التي يجب إتباعها في تقديم وإنتاج برامج الشرطة أو بالأحرى (مواضيع الإعلام الأمني).

–تعتبر الدراسة محاولة لإيجاد نواة لقاعدة معلوماتية تحليلية عن طبيعة الإعلام الأمني في شقه الشرطي، بوصفها من بين الدراسات القليلة التي تناولت موضوع الإعلام الأمني تخدم الدراسة مجال بحث دقيق ومتخصص وليس عام سيكون مدخلا لمساهمات ثرية أخرى و بالتالي تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة من خلال التعرف على الأهمية والاستراتيجية وكذا أساليب الإعلام الأمني في الوقاية من جرائم المخدرات، بالإضافة لتسليط الضوء على المعوقات التي تحد من فاعلية الإعلام الأمني في الوقاية من جرائم المخدرات.

منهج الدراسة:

يعبر المنهج عن تلك الطرق التي يستعين بها الباحثون في حل مشكلات بحوثهم و لاشك أن مثل هذه البحوث والمناهج تختلف باختلاف البحوث و تتباين تبعا للأهداف العامة النوعية و الكمية التي يهدف الباحث لتحقيقها [1].

بعد فحص و تحليل موضوع الدراسة الذي يحمل عنوان *:**الإعلام الأمني في الجزائر ودور في مكافحة جرائم المخدرات** * ، استخلصنا أن أنسب منهج يمكن الاعتماد عليه في اطار هذه الدراسة الوصفية هو **المنهج الوصفي**.

بحيث تصنف هذه الدراسة ضمن نوع الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف تحليل ودراسة وجهة نظر طلبة جامعة المدية بخصوص دور الإعلام الأمني في مكافحة جرائم المخدرات و طبقا لمتطلبات الدراسة وتساؤلاتها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد عليه بكثرة في البحوث الكشفية والوصفية والتحليلية حيث يعتمد على الأسلوب العلمي في أجوائه بقياسه لمتغيرات معينة، حيث اعتمدت الدراسة على الوصف بتصوير إستراتيجية الإعلام الأمني في مواجهة ظاهرة المخدرات ، حيث تهدف الدراسات الوصفية إلى توضيح خصائص الظاهرة و تفسير الأوجه البارزة لها، وهذا يفترض المعرفة الجيدة المسبقة لمشكلة الدراسة، فالمنهج الوصفي إذن يقوم على استقراء المواد العلمية التي تخدم إشكالا ما أو قضية ما وعرضها عرضا مرتبا ترتيبا منهجيا.

و الباحث حينما يستخدم المنهج الوصفي، لا يقوم بحصر الظواهر ووصفها جميعها و إنما يقوم بانتقاء الظواهر التي تخدم غرضه من الدراسة ثم يصفها ليتوصل بذلك إلى إثبات الحقيقة العلمية و يعتبر المنهج الوصفي من أهم المناهج المستعملة في الدراسات العلمية حينما يراد التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر الظاهرة وموضوع البحث تفيد في تحقيق فهم أفضل لها أو في وضع سياسات أو إجراءات مستقبلية خاصة بها"

[1] - حمراني أمينة ، الإعلام الأمني في الجزائر ودور العلاقات العامة في تطويره،رسالة ماجستار، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2010/2009.

فالمنهج الوصفي يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي، ويقوم على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها و تحليلها بطريقة نوعية أو كمية رقمية .

فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة، ويوضح خصائصها أمّا التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

و قد ارتكزت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يستهدف تفكيك عناصر الدراسة إلى أجزاء بنائية أساسية لاستنباط العلاقات بينها، وبالتالي فهو يعتمد على تحليل الكل انطلاقا من الجزء كتفكيك الصورة مثلا إلى أجزاء لاستيعاب هيكلتها السيميولوجية.

أدوات البحث:

1-الاستبيان: وهو أسلوب جمع البيانات الذي يستهدف استشارة الأفراد المبحوثين بطريقة منهجية ومقننة لتقديم حقائق وآراء وأفكار معينة، في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات ولقد استخدمنا الاستبيان كأداة على أساس أنه يساعد في عملية الاتصال المباشر مع العينة المبحوثة ، قصد الإجابة على أسئلة الاستمارة التي حاولنا من خلالها جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تساعدنا في استخلاص نتائج مفيدة لمعرفة دور الإعلام الأمني في التوعية الاجتماعية بمخاطر جرائم المخدرات.

إن نجاح أي بحث علمي يرتبط بمدى فعالية الأدوات التي استخدمت في جمع البيانات اللازمة و المتعلقة بموضوع البحث .

و قد اعتمدنا في دراستنا على أداة الاستمارة الاستبيانية و المقابلة، حيث استخدمنا الاستبيان كأداة على أساس أنه يساعد في الاتصال المباشر مع العينة المبحوثة، قصد الإجابة على أسئلة الاستمارة التي حاولنا من خلالها جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات

التي تساعدنا في استخلاص نتائج مفيدة لمعرفة دور و استراتيجية الإعلام الأمني في التوعية الاجتماعية بمخاطر جرائم المخدرات.

***الاستمارة** :تعد الاستمارة أداة أساسية من أدوات جمع البيانات التي يتطلبها البحث الميداني في العلوم الاجتماعية والإعلامية و هي تستخدم في البحوث الكشفية لجمع أكبر قدر من المعلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة ، و تستخدم بكفاءة أكثر في البحوث الوصفية لتقرير ما توجد عليه الظاهرة في الواقع .[1]

فهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد قصد الحصول على معلومات أو معتقدات أو تصورات أو أراء الأفراد ومن أهم ما تتميز به الاستمارة هو توفير الكثير من الوقت و الجهد على الباحث .

إذ يرى علماء المنهجية أن الإجابة الواضحة القابلة للتحليل أو التعامل العلمي فيما بعد، إنما ترتبط بالدرجة الأولى بمدى ضبط الأسئلة المتضمنة في الاستمارة سواء من حيث الشكل أو المحتوى .

اعتمدت دراستنا على استمارة استبيانية خاصة بالطلبة متبعين في إطار إعداد الاستمارة جملة من الخطوات المنهجية التالية:

1-التفكير في أسئلة الاستمارة و مضمونها ، مع مراعاة صياغة الأسئلة وفق المحاور الأساسية للبحث.

2-صياغة أسئلة الاستمارة و إعدادها في صورتها المبدئية.

3-عرض الاستمارة على الأستاذ المشرف ، حيث تم مناقشة ترتيب الأسئلة و مدى توافقها مع محاور البحث الأساسية و مدى ملائمة صياغة الأسئلة للأسلوب الذي يفهمه المبحوثون.

[1] - حمراني أمينة ، الإعلام الأمني في الجزائر ودور العلاقات العامة في تطويره، مرجع سابق.

4-اعادة تعديل الاستمارة بناءا على ملاحظات الأستاذ المشرف من حيث ترتيب الأسئلة و ضبط الصياغة.

5-عرض الاستمارة على أساتذة محكمين لتقييمها على أساس خبرتهم، من خلال توجيهاتهم و ملاحظاتهم.

حاولنا قدر الإمكان مراعاة الترتيب المنطقي و إحداث التوازن مع محاور البحث الأساسية في طرح الأسئلة من خلال اعتمادّ أربع محاور جاءت على النحو التالي:

*المحور الأول :قصد جمع بيانات عامة حول العينة.

*المحور الثاني :يهدف لقياس مدى مساهمة الإعلام الأمني في تشكيل الوعي الإجماعي للتصدي لظاهرة جرائم المخدرات

*المحور الثالث : يهدف إلى توضيح الاستراتيجية الإعلامية التي يتبناها الأمن في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات.

تضمنت الاستمارة 20 سؤالا تراوحت بين أسئلة الحقائق و الرأي، و الأسئلة المعرفية،و حتى أسئلة الدوافع.

المقابلة:

إن المقابلة كأداة بحث هي الالتقاء بعدد من الناس، أو بشخص واحد، و سؤالهم شفويا عن بعض الأمور بهدف جمع إجابات تتضمن معلومات و بيانات يفيد تحليلها في تفسير المشكلة أو اختبار الفرض [1].

1- مقابلة مع رئيس المصلحة الولائية للإتصال و العلاقات العامة بأمن ولاية المدية حيث كانت المقابلة الأولى يوم 25 أبريل 2023 على الساعة التاسعة صباحا بمكتبه بأمن الولاية و سمحت لنا الفرصة لنكرر معه عدة مقابلات ،حيث تم طرح جملة من الأسئلة عليه

[1] – حمراني أمينة ، الإعلام الأمني بالجزائر ودور العلاقات العامة في تطويره، مرجع سابق.

حيث تمكنا من معرفة مختلف المصالح بأمن الولاية و مهام الشرطة في مكافحة مختلف الجرائم بالخصوص جرائم المخدرات .

كما تعرفنا على المصلحة المكلفة بالتواصل مع مختلف رجال الإعلام قصد التعريف بجهود رجال الشرطة في سبيل خدمة المواطن و أمنه و ضرورة بناء جسور الثقة و التعاون مع المواطن ومختلف الجمعيات و المؤسسات المدنية الأخرى.

في الأخير تبلورت لنا فكرة واضحة عن مهام قوات الشرطة في مكافحة المخدرات من الجانب الردعي والوقائية .

– بالإضافة إلى التعرف على المصلحة الولائية للعلاقات العامة بأمن الولاية ومختلف المهام المنوطة بها .

3–الوسائل الإحصائية:

استجابة لطبيعة البحث اتبعنا في هذه الدراسة وسيلة إحصائية واحدة لحساب نسب التكرارات في الإجابات وهذا من أجل تحويل المعلومات الكيفية إلى معلومات كمية لتصبح أكثر دقة ومصداقية، و هذه الوسيلة هي:

حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية في للعلوم الاجتماعية وذلك لحساب

النسبة المئوية = عدد التكرارات x100/مجموع أفراد العينة.

8–مجتمع البحث وعينة الدراسة:

8–1– مجتمع البحث :

مجتمع البحث المقصود بالدراسة يضم طلبة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة يحيى فارس بالمدية والمقدر عددهم بـ 4082 طالب ،في الموسم الدراسي الحالي 2023/2022 .

8-2-عينة البحث :

تمثل العينة عددا محدودا من المفردات يكون ممثلا في خصائصه وسماته مجموع أفراد الجمهور أو الوثائق المطبوعة أو المسجلة من المجتمع الكلي بما يتفق مع أهداف الدراسة في حدود الوقت و الإمكانات المتاحة، لذلك فان العينة تعتبر جزءا معينا أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي، ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع .

و نظرا لشمولية موضوع هذا البحث المسمى بـ :**الإعلام الأمني في الجزائر و دور الحد من جرائم المخدرات** و للاستحالة إجراء الدراسة الميدانية على كل أفراد المجتمع

نظرا لكبر حجم مجتمع البحث كان من الضروري تحديد عينة مناسبة تخدم هذه الدراسة و قد وقع الاختيار على فئة أو عينة عشوائية من طلبة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة المدية باعتبارهم من فئة النخبة في هذا المجتمع و أكثر الفئات التي تتلقى الرسالة الإعلامية من خلال البرامج التوعوية ضد جرائم المخدرات نظرا لعدة عوامل من بينها الاتفاقيات المبرمة ما بين إدارة الجامعة ومصالح الشرطة في هذا المجال.

و قد اعتمدنا في ذلك **العينة العشوائية البسيطة** ، حيث تعد هذه العينة من أبسط أنواع العينات الاحتمالية بناءً على الكيفية التي يتم بها اختيار أفراد العينة منها.

مجال الدراسة:

يعتبر مجال الدراسة بمثابة خطوة أساسية في البناء المنهجي لأي بحث علمي ، و منه يتعين علينا تحديد مجال دراستنا البشري، الجغرافي، و كذا الزمني.

أ /**المجال البشري (مجتمع البحث)** :من أجل علمية أكثر للدراسة و لنتائج واقعية و موضوعية لابد من تحديد المجتمع الأصلي للدراسة تحديدا دقيقا وواضحا، حيث أنه يسمح بتحديد نوع العينة المختارة لجمع المعطيات من أفرادها عن طريق استخدام الأدوات البحثية

المناسبة، و فيما يتعلق بالمجال البشري لموضوع دراستنا المسمى :الاعلام الأمني بالجزائر و دوره في الحد من جرائم المخدرات.

وكما تم ذكره سالفا بخوص أنه وقع اختيارنا على عينة عشوائية من الطلبة تابعية لجامعة المدية محاولة منا ح المجال البشري و هذا اعتقادا منا أنهم يمثلون مجتمع

من أجل الحصول على نتائج أقرب للواقع نظرا لاعتقاد مسبق لدينا حول تباين الثقافة الأمنية بين مختلف فئات المجتمع .

ب /المجال الجغرافي :نظرا لطبيعة مجتمع البحث، فقد تعين علينا أن نقصد أماكنا يتوقع أن تتوفر فيها وحدات المجتمع البشري المقصود من خلال الدراسة، و نظرا لطبيعة عينة الدراسة فقد توزع المجال الجغرافي بين جامعة المدية ومقر الأمن الولائي بالمدية .

ج /المجال الزماني :تمثل فترة **أكتوبر/نوفمبر 2022** ، فترة الاعداد لمشروع البحث الأولي، وهذا بعد الموافقة عليه في نهاية الموسم الفارط 2022/2021 ،حيث مباشرة دخلنا في الاطلاع والتعمق في مختلف الدراسات السابقة حول الموضوع ، تم بدأنا في انجاز الجزء النظري للدراسة لفترة دامت حوالي ثلاث أشهر تلتها فترة اعداد الاستمارة

بدءا من شهر مارس 2023 ، تخللتها فترة تمت فيها تعديلات للاستمارة بناءا على توجيهات الأستاذ المشرف، و وفقا لتوجيهات الأساتذة المحكمين ليتم تعديل الاستمارة في شكلها النهائي في الأيام الأولى لشهر ماي، أما عن طبع الاستمارة و توزيعها فقد تم في بداية شهر ماي لفترة دامت حوالي 15 يوما، تم الشروع بعدها مباشرة بتفريغ البيانات و معالجتها كميا و كيفيا، حيث تم الفراغ من عمليتي التفريغ و التحليل و صياغة النتائج النهائية خلال جوان 2023.

-تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

مفهوم المخدرات:

يعد لفظ المخدرات من المفاهيم الواسعة والتي تستخدم على نطاق واسع في الغايات الطبيعية وغير الطبيعية لذلك فإن هذه المواد بغض النظر عن تسميتها بالإدمان أو إساءة استخدامها فهذه الأخيرة التي تعد ظاهرة غير مقبولة اجتماعيا ولقد سماها أحد علماء الاجتماع(بظاهرة المخدرات) بوصفها ظاهرة لا يمكن فهمها ضمن أوساط أخرى غير الأوساط الاجتماعية و الثقافية.

المخدرات Drugs :و تستخدم منظمة الصحة العالمية مصطلح المواد النفسية بدلا من المخدرات وقد يكون هذا مرتبط بتأثيرها العالي في المجال النفسي، لكنه يشمل مواد

واستخدامات عملية وأخرى عادية وغير محظورة، أو خطرة أو لأغراض طبية أو علمية أو إساءة استخدام المواد والعقاقير المتاحة للحصول على التأثيرات النفسية وبعض المخدرات مواد طبيعية وبعضها مصنعة، وتشمل المهدئات، المنشطات المهلوسات أو المستخرجة من نباتات طبيعية كالحشيش، و الأفيون و الهيرون و الماريخوانا و الكوكايين، أو المواد التي تستنشق مثل الأسيتون الجازولين.

المخدرات لغويا:

كلمة المخدرات مشتقة أصلا من الفعل خدر الذي يعني كل ما يؤدي إلى الكسل والخمول الاسترخاء، الضعف، النعاس، الثقل، الضعف في الأعضاء وقد يمنع الألم كثيرا أو قليلا .

وفي اللغة الإنجليزية توجد كلمة Drug وتعني جوهر مادة تستخدم في الأغراض الطبية بمفردها، أو بخلطها وهي تعمل على تغيير حالة أو وظيفة الخلايا أو الأعضاء أو الكائن الحي.

أما كلمة Narcotic فتعني عقار يحدث النوم أو التبلد في الأحاسيس و هي تقابل كلمة مخدر في اللغة العربية.[1])

المخدرات اصطلاحا:المادة التي يؤدي تعاطيها إلى حالة تخدر كلي أو جزئي مع فقدان الوعي أو دونه و تعطي هذه المادة شعورا كاذبا بالنشوة السعادة مع الهروب من عالم الواقع إلى عالم الخيال.

وهي كل مادة تؤدي إلى افتقاد قدرة الإحساس لما يدور حول الشخص المتناول لهذه المادة أو النعاس أو النوم لاحتواء هذه المادة على مركبات مضعفة أو مسكنة أو منبهة وإذا تعاطاها الشخص بغير استشارة الطبيب المختص أضرته نفسيا و جسميا و اجتماعيا .

التعريف العلمي:قام العالم نوجة بتعريف المخدرات بأنها :كل مادة والتي من خلال طبيعتها الكيميائية تعمل على تغيير بناء وظائف الكائن الحي، الذي أدخلت إلى جسمه هذه المواد وتشمل التغييرات على وجه الخصوص، علاوة على ذلك التغيرات من الناحية النفسية والسلوكية.

وأيضا يعرف المخدر على أنه مادة تؤثر على الجهاز العصبي المركزي ويسبب تعاطيها حدوث تغييرات في وظائف المخ، وتشمل هذه التغييرات تنشيطا أو اضطرابا في مراكز المخ المختلفة، تؤثر على مراكز الذاكرة والتفكير والتركيز واللمس والشم والبصر والتذوق والسمع والإدراك والنطق.

التعريف الاجتماعي: وهي كل مادة طبيعية أو صن صناعية أو كيميائية تؤدي خواصها لتكون ظاهرة الاحتمال و التعود والإدمان وتؤدي لحالة من الهدوء والنوم والاسترخاء أو النشاط والانتباه والهلوسة، ويؤدي الامتناع عنها ظهور أعراض مرضية نفسية وجسمية خطيرة على الفرد والمجتمع .

---

[1] –بن نوي عائشة، المخدرات في الجزائر دراسة في واقع الظاهرة وسبل الوقاية، مجلة التمكين الإجتماعي،المجلد2 العدد3، جامعة باتنة الجزائر،2020، ص143–145.

التعريف القانوني: هي مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وترهق الجهاز العصبي ويتم تحضيرها و تداولها أو زراعتها أ و صنعها إلا لأغراض يحددها القانون و لا تستعمل إلا بواسطة من يرخص له بذلك، وقد ورد في المادة 02 من القانون الجزائري المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها أن" المخدر كل مادة اصطناعية من المواد الواردة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات سنة1961 بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول.

التعريف الطبي:المخدرات تعني تلك المواد الطبيعية والمحضرة الكفيلة بإحداث تغيير في النشاط الذهني ذات التأثير السيكولوجي و الفيزيولوجي، وهي صنفين :المخدرات المباحة وهي عموما الأدوية المتوفرة لدى الصيدليات لأغراض طبية، والمخدرات المحظورة وهي إما نبات طبيعي كالحشيش أو القنب الهندي، أو محضرة كالكيف المعالج، وهي تستعمل للإدمان قصد التغيير في النشاط الطبيعي للذهن.

التعريف الإجرائي:

تعرف المخدرات بأنها المواد التي تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي و تحضر أو زراعتها أو وصفها لأغراض يحددها القانون ولا تستعمل إلا بواسطة من يرخص له ذلك في المجال الطبي و تشمل الأفيون ومشتقاته و الحشيش وعقاقير الهلوسة والكوكايين والمنشطات، و نظرا للخطورة والأضرار التي تلحقها هذه الآفة بالمجتمع، كان من أهم

الواجبات التي قام بها الإعلام الأمني محاربتها و تسخير كل و سائله و آلياته لمحاربتها

الإعلام الأمني:

عرفه المناوي" :فن التعبير الذي تمارسه أجهزة الأمن لتوجيه الرأي العام في الاتجاه الصحيح، من خلا الأداء الجيد والإعلام الصادق من مختلف الرسائل العلمية المدروسة التي تصدرها الأجهزة الأمنية، بوزارة الداخلية بهدف توجيه الرأي العام في الاتجاه

نحو تحقيق جوانب الخطة الأمنية المتاحة لإحداث التأثير في الجماهير بكل فئاتها، كما يشمل التنسيق مع الجهات التي يرتبط عملها بجهاز الأمن لإرساء دعائم استقراره، وهو تلك المساحة الإعلامية المختلفة وذلك للإعلام الشامل عن الشرطة كجهاز رسمي متكامل."

و يعرفه عبد الرحمن عسيري " :بأنه هو النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية والآراء والاتجاهات المتصلة بالمشاعر و الطمأنينة والسكينة في نفوس الجماهير من خلا تبصيرهم بالمعارف الأمنية، وترسيخ قناعتهم بأبعاد مسؤولياتهم الأمنية وكسب مساندتهم في مواجهة مرتكبي الجرائم وكشف مصادر الانحراف."

و يعرفه أيضا جاسم ميرزا " : تلك الرسائل والمعلومات والأخبار الصادقة التي تصدر عن جهاز الشرطة، وتبث عن طريق وسائل الإعلام المختلفة بهدف التوعية والإرشاد وتحسين صورة المؤسسة الشرطية، في أذهان الجماهير لتحقيق التفاعل الإيجابي بين الشرطة والجماهير في إطار سياسة الدولة وقوانينها."

و يعرفه كذلك علي عجوة ":الإعلام الأمني يقدم المعرفة الأمنية إلى الناس بهدف رفع درجة الوعي و خاصة في المجتمعات النامية، التي تحتاج شعوبها إلى تحسين الواقع نحو الأفضل والتعرف على مشاكلها في الجانب الأمني."

كما يرى علي بن فايز الجنحي أن الإعلام الأمني لا يقف عند نقل المعلومات الأمنية الصادقة إلى الناس فحسب، بل يسعى إلى إيجاد وتأسيس وعي أمني يثري الروح المعنوية والمادية بكل مقومات النجاح والتفوق والالتزام بالتعليمات و الأنظمة التي تكفل أمن الإنسان و سلامته في شتى مجالات الحياة، ومن ذلك تأصيل وتعميق التعاون والتجاوب مع مختلف قطاعات الدولة لما يحقق خدمة أوجه الأمن و الاستقرار، وهذا يتطلب تعبيئة الشعور العام، و تغذيته بالنافع المفيد ليتقبل الإنسان ما تقتضيه سلامته وأمنه بروح عالية ومعنوية مرتفعة وهمة قوية ونفس راضية مطمئنة انطلاقاً من تعدد وظائف الأمن[1]).

(1) - علي بن فايز الجنحي، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية السعودية،2000م،ص33.

التعريف الإجرائي للإعلام الأمني:

يقصد بالإعلام الأمني في هذه الدراسة، كافة أوجه النشاط الأمني التي تبث عبر مختلف وسائل الإعلام و مختلف الحملات الإعلامية التي تهدف إلى توعية المجتمع ضد مخاطر جرائم المخدرات.

أي انه كل بث أو إذاعة أو نشر لمعلومات صادقة و أخبار مصاغة بشكل موضوعي ،عن موضوعات تخص المجال الأمني إلى جماهير معينة وبثها دون أي تحريف أو تحويل، و نخص بالذكر في دراستنا جرائم المخدرات، و أثرها وأبعادها في المجتمع ،بحيث يتطلب ذلك النشر أو العرض تغطية إعلامية هادفة تبعث في نفوس الجماهير المستهدفة مشاعر الطمأنينة والسكينة، مما يؤدي إلى بروز علاقة تنشئها أجهزة الإعلام الأمني بين الجمهور و بين الأجهزة الأمنية المختصة في مواجهة الجريمة خاصة جرائم المخدرات ،خدمة لأمن المجتمع و الصالح العام.

التوعية الأمنية:

-**اصطلاحا**:يعرف الدكتور بركة بن زامل الحوشان التوعية الأمنية بأنها " :ضمان إدراك الفرد لذاته و إدراكه للظروف المحيطة به و تكوين اتجاه عقلي ايجابي نحو الموضوعات العامة للمجتمع و تشتمل على اتجاه عقلي يعكس تصور الفرد لذاته ولأهمية سيادة الأمن على المواقف الاجتماعية و الظروف المحيطة في المجتمع و يتبلور ذلك في ترسيخ مفهوم الوقاية من الجريمة في الأذهان، و تعلم الأفراد كيفية إدارة حياتهم المعيشية العادية بطرق وأساليب تكفل لهم ولذويهم و أموالهم الحماية و الأمن، و دفع الجمهور للمشاركة في أداء ما يزيد من فعالية الأمن بالجهود الذاتية والمشاركة في وضع حلول لما يعرض من مشكلات عامة . "[1])

[1] –جامعة نايف للعلوم الأمنية:الإعلام الأمني العربي قضاياه و مشكلاته، د ط، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، 2002، ص156 .

و يعتبرها الدكتور جاسم خليل ميرزا، بأنها " :مجموعة الأنشطة و الفعاليات التي تستخدمها إدارة التوعية الأمنية للوصول إلى الجماهير على اختلاف فئاتهم عبر وسائل الإعلام المختلفة لتزويدهم بالمعلومات الأمنية لضمان تفاعلهم الايجابي مع جهاز الشرطة في إطار من التفاهم و الحرص الكامل على مصلحة المجتمع، لذا فهي تعتبر محور إدارة التوعية الأمنية، باعتبارها جزءا من منظومة العمل الشرطي. "[1]

التعريف الإجرائي للتوعية الأمنية : هي إدراك الفرد لذاته و إدراكه للظروف الأمنية المحيطة به و تكوين عقلي و إيجابي نحو الموضوعات الأمنية العامة للمجتمع وهو إدراك كافة أفراد المجتمع للدور المطلوب منهم تجاه أنفسهم ووطنهم و أن كل واحد منهم هو رجل الأمن الأول.

تعريف الاستراتيجية:

نظرا لارتباط مفهوم الاستراتيجية بنجاح المؤسسة ومستقبلها، شكل مصطلح الاستراتيجية و حدة حقل دراسة للعديد من الباحثين فتعددت أفكارهم بتعدد اتجاهاتهم وهي":عبارة عن طرائق التي تتعلق بالمفاهيم العملياتية وسياقات العمل أو الطرائق المستخدمة للوصول إلى نهايات المحددة لتصبح المعادلة الخاصة الاستراتيجية كالتالي: النهايات أو الغايات + الوسائل +الطرائق = الاستراتيجية

وتعتبر مجموعة من الخطط والبرامج تضعها المؤسسات الإعلامية في إطار السياسات العامة على المدى المتوسط والبعيد لتحقيق جملة من الأهداف تخدم مصلحة الوطن والموطنين.(2)

(1) –أمينة حمراني، الإعلام الأني في الجزائر ودور العلاقات العامة في تطويره، مرجع سابق.

(2) –إيمان هاجر مقيدش– مليكة عطوي، استراتيجية الإعلام الأمني و آليات ترسيخ ثقافة التوعية والوقاية ،جامعة الجزائر3،

التعريف الاجرائي لمفهوم الاستراتيجية :هي عبارة عن مجموعة من الآليات والطرق التي تضعها الأجهزة الأمنية، باستخدام كل الوسائل اللازمة والموارد المادية والطاقات البشرية، بالتنسيق مع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ومكتوبة في إطار الاستراتيجية العربية أو الوطنية لمكافحة المخدرات من أجل تحقيق هدف استراتيجي يسعى إلى تقليل توسع أو انتشار جرائم المخدرات من خلال ترسيخ ثقافة التوعية والوقاية لدى فئات المجتمع ككل.

المدخل النظري للدراسة:

-الدراسات السابقة:

دراسة ناصر بن محمد المطوع بعنوان" :أثر المعلومات والاتصالات في مكافحة المخدرات،2001".

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظم المعلومات المستخدمة لضبط قضية حبوب كبتاجون بإدارة مكافحة المخدرات بمنطقة الرياض من خلال التعرف على عناصر نظم الاتصالات المستخدمة، وأثر المعلومات والاتصالات في مكافحة المخدرات، ومدى فاعلية نظم الاتصالات المستخدمة.

اتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي باستخدام تحليل المضمون عن طريق دراسة الحالة للموقوفين في قضايا تهريب وترويج حبوب الكبتاجون التي تم ضبطها بإدارة مكافحة المخدرات بالرياض خلال الفترة من 1414 ه إلى غاية 1416 ه، حيث اعتمد الباحث على الوثائق والسجلات ذات العلاقة بموضوع البحث كأدوات للدراسة.

توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

أ –تعد الاتصالات السريعة والفعالة من أبرز مقومات ضبط قضايا المخدرات الناجحة.

ب –قلة عدد قضايا الترويج مقارنةً بقضايا التعاطي.

ج –تعتمد الإدارة بصفة رئيسة على المتعاونين و المرشدين والمخبرين كمصدر للمعلومات عن المهربين و المروجين.

د–تعد الاتصالات الشخصية غير الرسمية هي الأسلوب الرئيس المستخدم في نقل المعلومات، و تليها الاتصالات الشفهية، ثم المكتوبة.

هـ –يتم تهريب غالبية حبوب الكبتاجون عن طريق الحدود و المنافذ البرية.

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في تناولها لأثر المعلومات والاتصالات كوسائل للإعلام في مكافحة المخدرات، مما أفادت الباحثة في الإطار النظري وبصفة خاصة في معرفة دور المعلومات والاتصالات في عمليات حملات توعية مكافحة المخدرات بينما تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في كونها تركز على المعلومات والاتصالات فقط، بينما دراسة الباحث أكثر شمولاً حيث تركز على دور الإعلام الأمني بعناصره المتعددة التي تتضمن المعلومات والاتصالات في الوقاية من خطر المخدرات.

2–دراسة يحي بن محمد بن عشتل القحطاني بعنوان :مدى التنسيق بين الأجهزة الأمنية المعنية بجرائم مكافحة المخدرات، 2003 م:

هدفت الدراسة إلى التعرف على التنسيق الفعلي القائم بين أجهزة مكافحة المخدرات من خلال الكشف عن العوامل المؤثرة في نجاح عمليات التنسيق بين الأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات.

اتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي عن طريق مدخل المسح الاجتماعي الذي اعتمد على الاستبانة كأداة للدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع استبانة على عينة عشوائية بسيطة مقدارها 223مفردة من العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، ومصلحة الجمارك، والمديرية العامة لحرس الحدود.

توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

أ –يسهم التنسيق الحالي في ضبط جرائم المخدرات بدرجة عالية.

ب –هناك تعاون كبير بين الأجهزة الأمنية المعنية في التوعية بأضرار المخدرات.

ج –تسهم الاتصالات بدرجة عالية في نجاح عمليات التنسيق.

د –يسهم أسلوب عمل أفراد فريق التنسيق بدرجة متوسطة في نجاح عمليات التنسيق.

هـ –يضعف افتقار آلية عمل على مدار الساعة من التنسيق بين الأجهزة الأمنية.

و –يضعف التباعد الجغرافي بين مواقع الأجهزة الأمنية من التنسيق بين الأجهزة الأمنية بدرجة متوسطة.

ز –ساهم التنسيق بين الأجهزة الأمنية في سرعة ضبط الجناة بدرجة عالية.

ح –الاتصال الهاتفي من أهم الوسائل والإجراءات التنسيقية داخل الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة المخدرات.

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحث في تناولها التنسيق والاتصال بين الأجهزة الأمنية في مكافحة المخدرات، مما أفاد الباحث في الإطار النظري وبصفة خاصة في معرفة أساليب الاتصال التي تتبعها الأجهزة الأمنية للتنسيق فيما بينها لمكافحة المخدرات والوقاية من أخطارها، بينما تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في كونها تركز على التنسيق والاتصال كأحد جوانب الدور الإعلامي، بينما دراسة الباحث تركز على دور الإعلام الأمني بصفة عامة في الوقاية من خطر المخدرات.

3–دراسة زامل بن عبد الله مخلف الزيد بعنوان :التخطيط الإعلامي لمكافحة الجريمة في مجال المخدرات، 1990 م.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التخطيط الإعلامي في الوقاية من المخدرات.

اتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي بطريقة المسح الاجتماعي الذي اعتمد على الاستبانة كأداة للدراسة.

توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

أ –تؤدي وسائل الإعلام المختلفة دورًا كبيرًا في مجال التوعية بالمخدرات وأضرارها ومكافحتها بشكل عام، ويأتي التلفاز في مقدمة وسائل الإعلام، تليه الإذاعة، تليها الصحف.

ب –للحملات الإعلامية التي تنشرها وتبثها وسائل الإعلام أثر كبير في تشجيع مدمني المخدرات أو المتعاطين لها على الذهاب لمراكز العلاج.

ج –بعض الأجهزة الإعلامية لا تبني حملاتها الإعلامية على أسس تخطيطية علمية في تعرضها لموضوع المخدرات للأسباب التالية:

1–عدم وجود خطة إعلامية تنطلق في إطارها.

2–عدم اتضاح الصورة عن المجال الذي يجب أن تدور الحملات الإعلامية في أفقه من خلال الطرح والمعالجة المستمرة.

3–نقص الكوادر والطاقات الصحفية المتخصصة في هذا المجال.

د–لا تقوم الجهات المعنية بمكافحة المخدرات بتبني خطط أو إطارات محددة لحملات التوعية الإعلامية بأخطار المخدرات.

هـ –الحملات الإعلامية الخاصة بمكافحة المخدرات تأخذ الطابع العام للمخدرات، ولم تخصص نوعية كل مادة على حده.

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحث في الأثر الفعال للإعلام مما أفاد الباحث في الإطار النظري وبصفة خاصة في معرفة أثر الإعلام ودوره في مكافحة المخدرات بينما تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في كونها تركز على التخطيط الإعلامي في مكافحة المخدرات، بينما دراسة الباحث تركز على دور الإعلام الأمني في الوقاية من خطر المخدرات.

03–دراسة لويزة عياد، مضمون الإعلام الأمني في التليفزيون العمومي الجزائري،2016/2015.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الإعلام الأمني ضمن المنظومة السمعية البصرية في صورة التلفزيون العمومي الجزائري(القناة الأرضية) ومدى انطباق معاييره ومفاهيمه على البرامج

الخاصة بالشرطة عبر تحليل مضمون المادة الإعلامية المعروضة، وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-محاولة إرساء بعض الأسس التنظيرية الأولية عن مهام الإعلام الأمني المرئي.

2-بلورة نتائج الدراسة عبر ميادينها النظرية والتحليلية والخروج بتوصيات ومقترحات عن الموضوع.

3-دراسة وتحليل المادة الأمنية المقدمة في برامج الشرطة بغية تطويرها وتقويمها.

4-الوقوف على أنسب الأساليب التي يجب إتباعها في تقديم و انتتاج برامج الشرطة (مواضيع الإعلام الأمني)

5-الاستفادة من الإسقاطات النظرية للإعلام الأمني في جانبي التحليل الكمي والكيفي للدراسة.

6-تعتبر الدراسة محاولة لإيجاد نواة لقاعدة معلوماتية تحليلية عن طبيعة الإعلام الأمني في شقه الشرطي من خلال نموذج التلفزيون العمومي الجزائري، بوصفها أول دراسة تتناول الإعلام الأمني في التلفزيون الجزائري تخدم الدراسة مجال بحث دقيق ومتخصص وليس عام سيكون مدخلا لمساهمات ثرية أخرى.

-اتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي بطريقة المسح الاجتماعي الذي اعتمد على الاستبانة كأداة للدراسة.

توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

-إبراز دور الشرطة في مكافحة الجريمة

-التأكيد على إبراز العمل الشرطي دليل على انعكاس الموقف الإيجابي لبرامج التليفزيون الجزائري.

-يوجد تناسق بين مضمون برامج الإعلام الأمني في التلفزيون العمومي الجزائري واهداف مؤسسة الشرطة الترويجية .

–هناك تناسقا وتوافقا بين ما تسعى إليه المؤسسة الشرطية وهو استخدام مدخل التلفزيون لبلوغ المواطن و إقناعه بنبل مهامها وبين ما اشتمل عليه مضمون عينة الدراسة.

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحث في الأثر الفعال للإعلام الأمني ودوره التوعوي من خلال الحمالات الإعلامية مما أفاد البحث في الإطار النظري وبصفة خاصة في معرفة أثر الإعلام الأمني لدى متلقي الرسالة التوعوية ودوره في مكافحة مختلف الآفات الاجتماعية.

بينما تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في كونها تركز على دراسة أو حصر وسيلة إعلامية واحدة فقط دراستها لمختلف البرامج أو الحملات الخاصة بمختلف الآفات الاجتماعية دون حصرها في دراسة جرائم المخدرات .

المقاربة السوسيولوجية.

النظرية البنائية الوظيفية.

يعتبر المنظور البنائي الوظيفي من أهم المنظورات و أكثرها واقعية، لاعتبارها تنظر للمؤسسة باعتبارها شبكة للعلاقات الاجتماعية بحيث أن استمرار التنظيم ووجوده يعتمد على مدى التوافق و الانسجام في شبكة العلاقات العامة.

و يمثل المنظور البنائي الوظيفي إطارا للعمل يشمل " **البنائية** و **الوظيفية** " و ينظر للمجتمع على أنه بناء معقد، كما لو كان تنظيما معقدا ففي حين تنظر الرمزية للجزء حتى تفهم الكل، فان" البنائية الوظيفية "تنظر للكل حتى تفهم الجزء، و من منظور البنائية الوظيفية فان التنظيمات المعقدة ما هي إلا أنساق، و البناء التنظيمي ما هو إلا نتاج للوظيفة التي يحددها البناء، و نظرا لأهمية ذلك المنظور فانه يفيد في دراسة دور الإعلام الأمني في البناء التنظيمي للمؤسسة الأمنية وفي الاتصال الجماهيري بالخصوص [11].

[1]- شدوان علي شيبة :العلاقات العامة بين النظرية و التطبيق،دار المعرفة الجامعيةّ،الإسكندرية، الأزاريطة،دط، 2007 ، ص98 -101

و تعد النظرية الوظيفية أحد المداخل الأساسية لدراسة تكنولوجيات الاتصال والإعلام ووظائفها المختلفة، و كذا الآثار المترتبة عن استعمالها سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع.

و قد عرفت النظرية الوظيفية تسميات عدة مثل النظريات البنائية الوظيفية ،النظريات التحليل الوصفي، النظريات المحافظة.

و تستمد هذه النظرية أصولها الفكرية العامة من أراء مجموعة من علماء الاجتماع التقليدين والمعاصرين الذين ظهروا على وجه الخصوص في المجتمعات الرأسمالية، حيث اهتمت بدراسة كيفية حفاظ المجتمعات على الاستقرار الداخلي و البقاء عبر الزمن و تفسير التماسك الاجتماعي ، هذا ما تمثل في أفكا ر رواد علم الاجتماع الغربيين مثل **أوجست كونت ، إيميل دوركايم،** و علماء الاجتماع الأمريكيين المعاصرين أمثال **تالكوت بارسونز روبرت ميرتون،** و غيرهم من رواد الجيل الثاني من علماء الاجتماع الرأسماليين، الذين امتدت أراءهم حتى السبعينات من القرن العشرين.

- **البناء** : مصطلح يشير إلى الطريقة التي تنظم بها الأنشطة المتكررة في المجتمع.

- **الوظيفة** مصطلح يشير إلى مساهمة شكل معين من الأنشطة المتكررة في الحفاظ على استقرار وتوازن المجتمع .[1]

ويمكن تحديد مفهوم البنائية الوظيفية من خلال أهم العناصر التي تنطوي عليها وهي:

مفهوم البناء والنسق : فرغم تقارب مفهومي النسق والبناء ، إلا أن التحليل الوظيفي أضفى على المفهومين أبعادا متميزة ،خصوصا" **بارسونز**" الذي يعتبر مفهوم النسق أشمل بكثير من مفهوم البناء.[2]

و تصور البنائية الوظيفية النظام الاجتماعي على أنه يتألف من " مجموعة من الأدوار الاجتماعية المترابطة، التي تنتظم مع بعضها لتسهم في تحقيق هدف معين "و أن البناء هو "ذلك التنظيم الذي يربط هذه الأجزاء، و بالتالي فإن البناء الاجتماعي ذو ثلاثة مستويات مندرجة ، يتمثل المستوى الأول في الدور الذي يقوم به فرد معين في إطار نظام اجتماعي

[1]- محمد عبد الجميد ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ،(القاهرة ، عالم الكتب ،2004)،31.

[2]- حسن عماد مكاوي ، ليلى السيد ، الاتصال ونظرياته المعاصرة (القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2006)، ص124-125.

أما الثاني فيتمثل في ربط الأدوار في نطاق اجتماعي معين، و يأتي المستوى الثالث وهو أعم المستويات ويمثل المجتمع ككل ويحوي النسق مجموعة من الأنساق الفرعية هي:

-**القيم** : و وظيفتها المحافظة على الأنماط الثقافية.

-**المعايير** : و تؤدي وظيفة تكامل الأنساق الاجتماعية..

-**الجماعات** :وظيفتها تتمثل في تحقيق الغايات الجماعية.

-**الأدوار** :وظيفتها هي التكيف.

وقد وقع اختيارنا على هذه النظرية ، لكي نسلط الضوء على الإعلام الأمني باعتبار المؤسسة الأمنية نسق اجتماعي مهم وكبير في المجتمع، ولان نشاط وسائل الإعلام الأمنية يعتبر أحد الأنشطة المتكررة في المجتمع التي تعمل من خلال وظائفها على الحد من الجريمة الإلكترونية وذلك بتوعية أفراد المجتمع بهذه الظاهرة و بمخطرها ، فقد أمكن استخدام البنائية الوظيفية لدراسة النظام الإعلامي الأمني كأحد النظم الفرعية في البناء الاجتماعي ، فجريمة المخدرات تعتبر من عوامل الخلل الوظيفي ، التي تساهم في نشر السلوك المنحرف وبالتالي عدم الانسجام والاستقرار في البناء الاجتماعي.

أ-نظرية الاستخدامات و الإشباعات:

قد عنيت هذه النظرية بالإجابة عن السؤال :ماذا يفعل الأفراد بوسائل الإعلام؟ وكان من أبرز روادها" إلياهو كاتز[1]).

وتأخذ نظرية الاستعمالات وتلبية الحاجات في الاعتبار الأول المتلقي كنقطة بدء بدلا من الرسالة، وتشرح سلوكه الاتصالي فيما يتصل بتجربة الفرد المباشرة مع وسائل الإعلام بأن الأفراد يوظفون مضامين الرسائل بدلا من التصرف سلبيا حيالها. ويرى" كاتز "وزملاؤه

[1]- حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، مرجع سابق، ص339 -342.

أن منظور الاستخدامات و الإشباعات يعتمد على خمسة فروض، و تتضمن هذه الفروض ما يلي:

1-إن أعضاء الجمهور مشاركون فعالون في عملية الاتصال الجماهيري ويستخدمون وسائل الاتصال لتحقيق أهداف مقصودة تلبي توقعاتهم.

2-يعبر استخدام وسائل الاتصال عن الحاجات التي يدركها أعضاء الجمهور ويتحكم في ذلك عوامل الفروق الفردية، وعوامل التفاعل الاجتماعي، وتتنوع الحاجات بتنوع الأفراد.

3-التأكيد على أن الجمهور هو الذي يختار الرسائل والمضمون الذي يلبي حاجاته، فالأفراد هم الذين يستخدمون وسائل الاتصال، وليست وسائل الاتصال هي التي تستخدم الأفراد.

4-يستطيع أفراد الجمهور دائما تحديد حاجاتهم ودوافعهم، وبالتالي يختارون الوسائل التي تشبع تلك الحاجة.

5-يمكن الاستدلال على المعايير الثقافية السائدة من خلال استخدامات الجمهور لوسائل الاتصال، وليس من خلال محتوى الرسائل فقط.

وفي إطار هذه النظرية، صنف كثير من الباحثين دوافع المشاهدة- على سبيل المثال -إلى دوافع متعددة مثل :العادة، الاسترخاء، قضاء وقت الفراغ، التعلم، الهروب، البحث عن رفيق، وصنفها آخرون بـ :تعلم الأشياء، تحقيق المنفعة الاتصالية، النسيان، المتعة أو الاستمتاع، ملء الفراغ، البحث عن المعلومات والمعرفة، البحث عن رفيق.

وصنفها" روبن "إلى :دوافع نفعية ودوافع طقوسية، فالمشاهدة النفعية هي التي تتم بهدف معين، أما المشاهدة الطقوسية فتتم كعادة أو لأسباب تحويلية هروبية:

الفصل الثاني:

المخدرات

تمهيد:

تعتبر ظاهرة المخدرات من بين أكثر الظواهر شيوعا والتي تشكل خطرا كبيرا يهدد كيان المجتمعات واستقرارها، نظرا لتزايد انتشار هذه الظاهر وتطورها بشكل سريع ومستمر ومساسها بأهم فئة في المجتمع وهي فئة الشباب.

وعليه فإن مواجهة هذه المعضلة أو تلافي آثارها بات أمرا ضروريا على كل المجتمعات وكان لزاما على الدول أن تضع سياسات تواجه بها هذا المشكل سواء من حيث أسس الوقاية أو العلاج أو حتى من حيث التجريم والعقاب وتنفيذ العقوبة.

وقد رصد التشريع الجزائري كغيره من التشريعات المقارنة الأركان المكونة لجريمة المخدرات وفقا لقانون 18/04[1].

بحيث لا تقوم أي جريمة مهما كان نوعها إلا بتوافر أركانها.

و لقد سعينا من خلال هذا الفصل إلى استعراض واقع ظاهرة المخدرات في المجتمع الجزائري بتسليط الضوء على هذه الظاهرة التي ما فتئت أن تعرف تطورا كبيرا و انتشارا واسعا بين مختلف فئات المجتمع المختلفة، فقد استهلينا الدراسة بالتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة و ما ارتبط بها، و استعراض لأهم الحقائق حول المخدرات في الجزائر ضمن جملة من الأرقام و الإحصائيات موثقة حول الظاهرة، من خلال الكشف عن مقدار الانتشار الرهيب للظاهرة في الجزائر وتغلغلها المتزايد بين شرائح المجتمع خاصة فئات الشباب سواء ما تعلق بالكميات المحجوزة أو بتطور مجموع القضايا المعالجة حسب طبيعة المخالفة، و العدد المتزايد للمدمنين ، لنخلص في الأخير إلى الإستراتيجية الحديثة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية للوقاية من هذه الآفة.

[1] – قانون 04-18 المؤرخ في 2004/12/25، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال.

المبحث الأول: ظاهرة المخدرات من حيث المفهوم والنشأة

المطلب الأول :مفهوم المخدرات:

إن أي موضوع يكون موضوع محور الدراسة، يلتزم بداية إزالة الغموض من حوله من خلال التطرق إلى إلقاء الضوء حول نشأته وكيفية تعامل الشعوب القديمة مع هذه الآفة من جهة ومن جهة أخرى لابد من تحديد التعاريف ذات الجوانب المختلفة، حتى نكون على دراية كافية بالمصطلحات ذات العلاقة المباشرة بالموضوع، ذلك أن تعدد مفاهيم المواد المخدرة وكثرة تنوعها، أدى إلى صعوبة وضع تعريف شامل ومانع لها.

المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن نشأة المخدرات

إن المخدرات ليست وليدة هذا العصر بل أن الإنسان قد عرف المخدرات منذ عصور ما قبل التاريخ، فشاع استعمال بذور الخشخاش والقنب وأوراق الكوكا في العديد من الحضارات كالصين، اليونان، الرومان، مصر والهند، فقد عرف الأفيون 7000 سنة قبل الميلاد كمادة لعلاج بعض الأمراض كالمغص عند الأطفال وأصبح معالجا للأرق الإسهال التهاب الأعصاب .....

أما في الهند فقد عرف في القرن 6 ميلادي وتعددت استخداماته بين التعاطي من ناحية والتطبيب من ناحية أخرى[1].

أما القنب كان يستعمل 4000 سنة قبل الميلاد في آسيا وشمال غرب الصين ثم انتشر عبر العالم، ووصل إلى الهند 1500 سنة قبل الميلاد، وقد توصل طبيب عربي إلى استخدام نبات الخشخاش كمنوم ومزيل للألم.

[1] – مصطفى سويف، المخدرات والمجتمع– نظرة تكاملية–، دار علم المعرفة، الكويت، 1996، ص30–32.

أما بالنسبة للقات فقد اشتهر استعماله في منطقة جنوب البحر الأحمر خصوصا اليمن في حوالي القرن الرابع عشر ميلادي، وكان يتم تعاطيه عن طريق مضغه، وكانت هناك علاقة بين استخدام المواد المخدرة (القنب و الكوكا) والطقوس الدينية، اعتقادا منها أن تعاطي المخدرات يسهل لها عملية الاتصال بعالم الأرواح أو بالقوى الغيبية، كما كان استهلاكها مقتصر فقط على فئة اجتماعية معينة، فكانت الكوكا مخصصة للنخبة والكهنة والهيئة الحاكمة، وكانت محرمة على بقية الشعب خاصة النساء[1].

أما في الجزائر فإن بعض الدراسات أشارت إلى أن معرفة الجزائريين بالمخدرات تعود إلى ما قبل الاحتلال الفرنسي معتمدة على رواية للرحالة **هايزيش فون مالستان** التي تحمل عنوان "مدخنو الحشيش في مدينة الجزائر" وما يدعم هذا الطرح هو انتشار زراعة الحشيش في كافة أنحاء الدولة العثمانية أين كان يستعمل كعرق، وبعد قدوم الاستعمار الفرنسي أدخل ما يعرف بالأبسنث الذي يحدث سكرا شديدا خاصة إذا لم يمزج بالماء، كما أن الحشيش لم يكن ممنوع من الناحية القانونية في تلك الفترة حيث كان الجزائريون يتعاطونه في المقاهي، وبعد الاستقلال أصبحت الجزائر تعد من الدول التي تعاني من ظاهرة المخدرات التي ألقت بظلالها على المجتمع الجزائري خاصة طاقاته الشبانية، وقد سجل أول إنذار سنة 1975 بعد حجز 3 طن من القنب وتوقيف 25 شخص أغلبهم أجانب[2].

المطلب الثالث :تعريف المخدرات

إن مصطلح المخدرات أصبح يشكل في الوقت الحالي أهمية بالغة لدى الدارسين والباحثين وخاصة في المجال العلمي والطبي، كون المادة المخدرة تنتمي لهذا المجال وتحلل ضمن هذا الإطار، كما أن هذا الاصطلاح معروف في المجالين الاجتماعي والقانوني باعتباره آفة اجتماعية منتشرة بين الأفراد وكذا تجريمه قانونا وسنتناول ما يلي:

[1] - Bulletin des stupéfiants –un siècle de butte contre la drogue, volume n° 1et 2, 2007 (http//www.unodc.org)

[2]– براهمة نصيرة" .إدمان المخدرات في المجتمع الجزائري ."مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية . العدد 1 سبتمبر. 2013 ص،17-18.

الفرع الأول: المفهوم اللغوي

أصل كلمة المخدرات في اللغة العربية خدر والخدر يعني الستر، ويقال جارية مخدرة إذا لزمت الخدر، أي تسترت به ولم يرها أحد ومن هنا استعمل كلمة مخدرات على أساس أنها تغيب العقل[1].

وفي اللغة الفرنسية نجد مصطلح Drogue تعني مادة تستخدم في أغراض طبية بمفردها أو بخلطها وهي تعمل على تغيير وظيفة الخلايا أو الأعضاء.

الفرع الثاني: المفهوم العلمي

قام العالم "**فوجت**" بتعريف المخدرات بأنها كل مادة والتي من خلال طبيعتها الكيميائية تعمل على تغيير بناء وظائف الكائن الحي، الذي أدخلت إلى جسمه هذه المواد وتشمل التغييرات على وجه الخصوص وبشكل ملحوظ، حالة الحواس والوعي والإدراك، علاوة على الناحية النفسية والسلوكية[2].

وتعرف أيضا بأنها: مواد طبيعية أو مصنعة تحتوي على عناصر مخدرة أو مسكنة أو منبهة أو مهلوسة تستخدم عادة لتحقيق أغراض طبيبة، أما في حالة الاستخدام لأغراض أخرى، فإنها تؤدي إلى التعود على تعاطيها أو الإدمان عليها، ما يؤثر سلبا على صحة الفرد والمجتمع ماديا، اجتماعيا، معنويا وأمنيا[3].

---

[1]–أسامة السيد عبد السميع، عقوبة تعاطي المخدرات والاتجار بها بين الشريعة والقانون، دار الجامعة الجديدة، طبعة 2008، ص23.

[2]– الهادي علي يوسف بوحمزة، المعاملة الجنائية لمتعاطي المخدرات، دار النشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الأولى، ص14.

[3]– محمد جمال مظلوم، الاتجار بالمخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2012، ص7.

كما يمكن اعتبارها، نوعا من السموم قد تؤدي في بعض الحالات خدمات جليلة لو استخدمت بحذر وبقدر معين، وبمعرفة طبيب مختص للعلاج في بعض الحالات المستعصية وتستخدم في العمليات الجراحية لتخدير المرضى[1].

ومنه نخلص أنه حسب التعريفات السابقة، نلاحظ اتفاقها حول الآثار الخطيرة للمخدرات، والتي تظهر على جميع وظائف الإنسان الحيوية، جسميا أو نفسيا وحالة الإدمان التي يصل إليها الإنسان نتيجة تعاطيه لهذه السموم لغير أغراضها، وكذلك اعتبار المخدرات مواد علاجية تستخدم في مجال الطب وهذه الصورة الغالبة، لكن استخدامها بصورة سيئة يؤدي إلى إدمانها.

الفرع الثالث: التعريف القانوني

من بين التعريفات المتعارفة حول المخدرات، نذكر منها "هي كل مادة يترتب على تناولها إنهاك جسم الإنسان، وتؤثر على عقله حتى تكاد تذهب به، وتكون عادة الإدمان الذي تحرمه القوانين الوضعية"[2].

و المشرع الجزائري لم يضع تعريف للمخدرات شأنه مثل العديد من التشريعات المقارنة، كالمشرع المصري والعراقي.

إلا أن قانون 05/85 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها[3] جرم نوعين من المواد السامة، الأولى المواد السامة غير المخدرة، والثانية المواد السامة المصنعة على أنها مخدرات، فالمادة 241 من قانون حماية الصحة وترقيتها 05/85 نصت على النوع الأول بنصها

---

[1]– نبيل صقر، جرائم المخدرات في التشريع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2006، ص6.

[2]– نبيل صقر، المرجع السابق، ص15.

[3]– قانون رقم 05/85، المؤرخ في 16 فيفري 1985، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل لقانون 1975، والمواد 190 و241و259 تم إلغاؤها.

"يعاقب الذين يخالفون أحكام التنظيمات المنصوص عليها في المادة 190 من هذا القانون فيما يخص المواد السامة المصنعة على أنها مخدرات[1].

وقد نصت المادة 190 من القانون السابق الذكر على أن يحدد التنظيم كيفية إنتاج المواد والنباتات السامة المخدرة وغير المخدرة، ونقلها واستيرادها وتصديرها وحيازتها، وإهداؤها والتنازل عنها وشراؤها واستعمالها، وكذا زراعة هذه النباتات.

إلا أن هذا التنظيم لم يتم إصداره، مما أدى إلى وجود قصور تشريعي في هذا المجال، غير أنه بصدور قانون رقم 18/04 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية، وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها فإن المشرع أعطى تعريفا للمخدرات والمؤثرات العقلية، وكان سباقا لذلك.

فالمخدر وفقا للمادة الثانية من هذا القانون، هو كل مادة طبيعية كانت أو اصطناعية من المواد الواردة في الجدول الأول والثاني من الاتفاقية المخدرات 1961 معدلة بروتوكول1972 أما المؤثرات العقلية فهي كل مادة طبيعية كانت أو اصطناعية، أو كانت منتوج طبيعي مدرج في الجدول 1،2،3،4 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 أي أن المشرع بهذه الطريقة يكون قد سد الفراغ القانوني الذي كان في القانون السابق وذلك بتعريف وتصنيف المخدرات في الجدولين 1و2، فطريقة حصر المواد المخدرة في جداول تلحق بالقانون هي إحدى السبل التي تسلكها التشريعات الجنائية في تحديد المواد المخدرة، في حين أن السبيل الثاني يقتصر على ذكر صفة المخدر التي تلحق بالمادة، وللقاضي حرية التقدير في تحديد طبيعة المادة إلا أن هذه الطريقة تتميز بالغموض، وتثير جدلا طويلا من المتهمين حول علمهم بمفعول المادة المضبوطة[2].

---

[1]– فاطمة العرفي، ليلى إبراهيم العدواني، جرائم المخدرات وأحكامها في الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، الرياض، 2004، ص32.

[2]– إدوارد غالي الدهبي، جرائم المخدرات، الطبعة الثانية، مكتب غريب، مصر، 1988، ص16.

في حين أن طريقة حصر المواد في جداول تلحق بالقانون تزيل أي غموض وتسهل عمل القاضي بشكل كبير، إلا أنها تقيده لأنه يجد نفسه مقيدا بأنواع المخدرات الموجودة في الجداول، وفي هذه الحالة يمكن للمتهم الإفلات من العقاب، لأن المخدر الذي بحوزته ليس مدرجا في الجداول.

وعليه فإن المشرع وحتى يتجنب الوقوع في مثل هذه الحالات، ونظرا لتزايد أنواع المخدرات وتطورها بشكل سريع، فإنه منح سلطة تعديل هذه الجداول وفقا لما يستجد من تطورات في هذا المجال، وذلك فإن الجداول والقوانين الملحقة بالاتفاقيات ليست ثابتة ويجوز تعديلها، الأمر الذي يجعل التشريع أكثر استجابة للاكتشافات الجديدة[1]. كما أن المشرع قد تعرض إلى المخدرات والمعاقبة عليها في قوانين أخرى كقانون الجمارك[2].

الفرع الرابع: تعريف المخدرات في اتفاقية الأمم المتحدة

حددت اللجنة التابعة لمنظمة الصحة العالمية المخدرات بأنها كل مادة تدخل جسم الكائن الحي وتعمل على تعطيل واحدة من وظائفه أو أكثر كما صاغت الأمم المتحدة وفقا لاتفاقية 1961 بأنها كل مادة خام أو مستحضر يحتوي على عناصر منومة أو مسكنة من شأنها عند استخدامها في غير الأغراض الطبية أو الصناعية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها مما يضر بالفرد والمجتمع جسمانيا ونفسيا واجتماعيا[3]

االمبحث الثاني: تصنيف وأنواع المخدرات

إن مصطلح المخدرات ينصرف إلى عدة أنواع إما من حيث اللون أو النوع أو المصدر وسيتم التطرق لتصنيفات المخدرات وفق معايير مختلفة، كما أن المشرع الجزائري ونظر

---

[1]– جيماوي فوزي، السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع القانون الجنائي، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، بن عكنون، 2012–2013، ص10.

[2]– قانون الجمارك رقم 07/79 المؤرخ في 1979/06/21 وذلك في المواد 324 إلى 328 عندما نص على الجنح الجمركية الخاصة بتهريب البضائع المحظورة.

لخطورة هذه الجريمة وكونها من الظواهر الإجرامية الأكثر انتشارا وتنوعا، رصد لها عقوبة مضبوطة بموجب قانون 18/04 بغية الحد وتلافي آثار هذه الجريمة الخطيرة وهذا ما سيتم تبيانه وفق المطلبين التاليين:

و نظرا لكثرة المواد المخدرة وانتشارها في العالم بشكل سريع وضعت عدة معايير لتصنيفها سواء من حيث المادة المخدرة أو من حيث نوعها.

المطلب الأول: تصنيف المواد المخدرة

وهو بدوره ينقسم إلى ثلاثة معايير يمكن إجمالها في:

الفرع الاول: تصنيف المخدرات حسب نوع المخدر

ونجد وفقا لهذا المعيار المخدرات الطبيعية والتصنيعية والتخليقية.

1-المخدرات الطبيعية: وهي مخدرات توجد بشكلها الطبيعي، دون أن تدخل عليها أي تغيرات كيميائية وهي ذات أصل نباتي أهمها الحشيش، الأفيون، كوكا...[1].

2-المخدرات التصنيعية (الصناعية): أو ما يعرف بالمخدرات نصف التخليقية بمعنى تستخرج المادة المخدرة من النبتة الطبيعية وتضاف لها مواد أخرى قبل بيعها في السوق فيصبح لها تأثير أكبر وأكثر مما لو استهلك المخدر على صورته الطبيعية ومنها المورفين، الهيروين اللذان يستخرجان من الأفيون[2].

3-المخدرات التخليقية: وهي المخدرات التي يتم تخليقها وصناعتها داخل المعامل انطلاقا من مركبات كيميائية، ولا تستخرج من المخدرات الطبيعية، ولها تأثير مختلف فمنها ما هو منبه للجهاز العصبي، ومنها ما له تأثير مهبط، ومنا ما له تأثير تنشيطي[3].

---

[1]- الهادي علي يوسف بوحمزة، المرجع السابق، ص16.

[2]- إدوارد غالي الدهبي، المرجع السابق، ص23.

[3]- الهادي علي يوسف بوحمزة، المرجع السابق، ص16.

الفرع 2: تصنيف المخدرات حسب تأثيرها على الإنسان

تختلف المخدرات من حيث تأثيرها على النشاط العقلي والنفسي، فتنقسم حسب هذا المعيار إلى مخدرات منشطة، ومسكنة.

1-المخدرات المنشطة: وهي مخدرات لها تأثير على الجهاز العصبي والحالة النفسية خاصة في حالة الإحباط والاكتئاب، وأهمها الكوكايين[1].

2-المخدرات المسكنة: تؤدي هذه المخدرات إلى الركود والخمول نتيجة لكونها تبطئ من النشاط الذهني لمتعاطيها وتنقسم بدورها إلى[2]:

3- مخدرات مسكنة أفيونية: وهي التي تتكون من الأفيون ومشتقاته.

4-مخدرات مسكنة غير أفيونية: لها نفس تأثير النوع الأول، إلا أنها لا علاقة لها بالأفيون فهو لا يدخل في تركيبتها[3].

الفرع الثالث: تصنيف المخدرات حسب خطورتها

يقوم هذا التصنيف على أساس خطورة المادة المخدرة، وينقسم بدوره إلى:

1- مخدرات كبرى: مجموعة من المخدرات والمؤثرات العقلية، لها تأثير كبير وخطير على الإنسان، منها الحشيش، الأفيون والهروين، المورفين، الكوكايين، العقاقير المهلوسة.

2- مخدرات صغرى: ومنها العقاقير المنومة، العقاقير المهدئة، نبات الكوكا، نبات القات[4].

---

[1]- إيمان محمد الجابري، القواعد المنظمة للتعامل بالمخدرات في دولة الإمارات، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص20.

[2] - فاطمة العرفي، ليلى إبراهيم العدواني، المرجع السابق، ص39.

[3]- الهادي علي يوسف بوحمزة، المرجع السابق، ص16-17.

[4]- فاطمة العرفي، ليلى إبراهيم العدواني، المرجع السابق، ص38.

المطلب الثاني: أنواع المخدرات

بعد التطرق إلى تصنيفات المواد المخدرة، سنحاول إلقاء الضوء على أنواع بعض المخدرات، وهذا ما سيتم التعرف عليها من خلال ما يلي:

أولا- الحشيش (الكيف)

يصنع الحشيش بأخذ المادة الصمغية الراتنجية من براعم وأوراق وأزهار الشجرة الأنثى لنبات القنب Cannalis Sativa ووضعها على شكل عجينة أو قالب، والحشيش يحتوي على المادة الفعالة THC المخدرة بمقدار يعادل من 5 إلى 10 مرات أكثر ما يحتويه البانجو وأحيانا تزيد هذه النسبة لتصل إلى ألف مرة زيادة على تركيزها في البانجو وحقيقة أكثر أن هذه المادة لا يمكن الحصول عليها في صورة نقية تماما من أجل أغراض البحث العلمي فقط لأن استخلاصها في صورتها النقية مكلف جدا وغير علمي والحشيش عموما تتراوح نسبة المادة الفعالة في THC ما بين 3% و 10% و يعرف الحشيش لدى العامة بالزطلة[1].

ثانيا: القات

هو نبات كثير الأغصان، دائم الخضرة، ارتفاع شعيراته لا تزيد عن المتر الواحد أوراقه تشبه أوراق الليمون، لونها أخضر مشرب بالحمرة ولها رائحة عطرية اسمه العلمي "**كاثايدويس فورسك**"[2].

ويتم تعاطيه عن طريق التخزين في جانب من الفم ويستحلب أو يمضغ والقات مثله مثل باقي المخدرات مضر بالصحة، إلا أن أضراره تظهر على وجه الخصوص في حصول اضطرابات في الدورة الدموية إذ يرتفع ضغط الدم، كما تصاب المعدة بالالتهابات، وقلة

---

[1]- داود علجية، ارتباط المخدرات بالإجرام، مذكرة تخرج من المدرسة العليا للقضاء، جانفي 2008، ص10.

[2]- إدوارد غالي الدهبي، المرجع السابق، ص31.

إفرازاتها، ويحدث شلل في الأمعاء وفي مجرى البول وتلف الكبد، مع الخمول الجنسي، لذلك يظهر على مدمني القات ضعف البنية واصفرار الوجه وقلة النشاط[1].

ثالثا: الكوكايين

يستخرج الكوكايين من نبات الكوكا يتم تعاطي الكوكايين إما عن طريق الحقن أو الشم أو التدخين أو عن طريق تدليك الأغشية المخاطية للفم واللثة وكان يستخدم في الأغراض الطبية لدى أطباء الأسنان، لتسكين ألام العمليات الجراحية في الفم والأسنان، كما يستخدمه الأطباء الجراحون كمخدر موضعي[2].

ونستطيع القول أن المدمن يصبح عبدا لهذا المخدر ولا يستطيع الحياة إلا بالحصول على الكميات التي تعود على أخذها ولو أدى ذلك إلى ارتكابه للجرائم للحصول على المبالغ المطلوب لشرائها[3].

رابعا: الأفيون

هو سائل لبني مجفف ناتج عن تجريح ثمرات بنات الخشخاش، فهو عصارة لبنية بيضاء يتحول لونها إلى بني غامق، مرة المذاق ولها رائحة نفاذة[4].

خامسا: الهيروين

يستخرج الهيروين من نبات الخشخاش من السنبلة أو الثمرة، وهو مادة لزجة بيضاء تتحول إلى لون داكن قليلا عندما تجف، ويستخدم الهيروين عن طريق الحقن تحت الجلد أو الحقن الوريدي، أو البلع بواسطة الفم، عندما يكون على هيئة أقراص صغيرة الحجم أو الشم عندما يكون على شكل مسحوق ويعتبر الهيروين أخطر أنواع المخدرات لكونه يسبب الكثير من

---

[1]– إدوارد غالي الدهبي، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2]– نبيل صقر، المرجع السابق، ص19.

[3]– نصر الدين مروك، جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية، بدون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2007، ص45.

[4]– سمير عبد الغني، مبادئ مكافحة المخدرات والإدمان والمكافحة، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، مصر، 2009، ص51.

الأمراض الجسمية والنفسية، كما أنه أكثر أنواع المخدرات إحداث للإدمان، كما يصعب على المدمن الإقلاع عنه، كما أن زيادة تعاطي الهيروين يؤثر على الجهاز العصبي، حتى يصل في النهاية إلى الجرعة القاتلة التي تؤدي إلى وفاة بعض المدمنين فجأة، أو يكون السبب المباشر لكثير من الأمراض[1].

سادسا: القنب الهندي

هو النبات المنتج لمخدر الحشيش وهو أكثر المخدرات انتشارا في العالم له سميات تعتمد على الجزء المستعمل من النبات مثل السلق والأوراق أو من خلاصة القمم الزهرية للنبات ومن أمثلة الأسماء الحشيش، البانجو والكيف[2]، نبات القنب كان يستعمل طبيا كمقو ومخدر وفي علاج المعدة وعلاج مضاد للتقلص ومسكن للآلام ومهدئ أما البذور والأوراق فكانت تستعمل كعلاج شعبي للسرطان والأورام والربو، كما أنه مضاد لبعض أنواع البكتيريا[3] يعتبر هذا النوع من الأنواع الرائجة في الجزائر لأنه سهل الوصول لمستهلكيه، رخيص الأثمان، يتم استهلاكه عن طريق التدخين في السجائر[4].

المبحث الثالث: حجم ظاهرة تعاطي المخدرات في الجزائر و إستراتيجية مكافحتها.

تشير بعض المعلومات المحصلة حول تجارة المخدرات عالميا أن عائداتها بلغت 500مليار دولار سنويا، وبذلك احتلت المرتبة الثانية بعد تجارة السلاح وقبل عائدات صناعة النفط، وهي مرتبطة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة السرية وتبييض الأموال، ومتداخلة مع تجارة الأسلحة 16 والدواء، ويشير التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية في جانفي 2016 أن المخدرات مسؤولة عن وفاة 400 ألف شخص سنويا عبر العالم، وأن المشاكل الصحية المرتبطة بتعاطي المخدرات تشكل % 0.55 من إجمالي عبء المرض في العالم كما يعتبر تعاطي المخدرات عن طريق الحقن مسؤولا عن % 30 من الإصابات الجديدة بالإيدز، 17Bو C خارج إفريقيا جنوب الصحراء، ويساهم بشكل

---

[1]– إيمان محمد الجابري، المرجع السابق، ص26.

[2]– محمد جمال مظلوم، الاتجار بالمخدرات، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2012، ص21.

[3]– محمد جمال مظلوم، المرجع السابق، ص23.

[4]– هاني عرموش، المخدرات إمبراطورية الشيطان، دار النفائس، الطبعة الأولى، لبنان، 1993.

كبير في أمراض التهاب الكبد وحسب تقرير منظمة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسنة2011 يمثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية 08 % من مجموع التجارة العالمية، ولا تشكل الكميات المحجوزة من الحجم الحقيقي المتداول إلا نسبة 10 % من الهروين و 30 % من الكوكايين، وتكلف الإجراءات الدولية والوطنية لمكافحة المخدرات حوالي 120مليار دولار سنويا، وترى الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه رغم الجهود المختلفة المبذولة إلا أن مستويات الظاهرة مازالت تثير القلق وتهدد الصحة العامة والأمن والاستقرار الاجتماعي في العديد من مناطق العالم 18 ، إن هذه المعلومات والإحصائيات العالمية حول هذه الظاهرة العابرة للحدود هي التي تكشف لنا حجم المشكلة وحساسيتها ومدى الجدية والالتزام السياسي والمجتمعي الضروري لمجابهتها.

أما في ما يتعلق بالمعلومات حول الظاهرة في الجزائر وتطوراتها عبر المراحل الزمنية وحسب النسب المقدمة من طرف المؤسسات المختصة في مراقبتها ومكافحتها فإنه رغم اختلاف الأرقام إلا أن هذه المؤسسات تتفق على أن هذه الظاهرة عرفت تزايدا مستمرا من سنة إلى أخرى.

المطلب الأول :القضايا المعالجة حسب طبيعة المخالفة

و فقا للإحصائيات التي يشير إليها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها يمكننا توضيح قضايا مختلف الجرائم المتعلقة بالمخدرات كالتهريب و الإتجار و الحيازة و الاستهلاك والزراعة، المعالجة من طرف مصالح المكافحة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2019 وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1) : يوضح تطور المجموع العام للقضايا المعالجة حسب طبيعة المخالف

السنوات	التهريب والاتجار			الحيازة و الاستهلاك			الزراعة			مجموع القضايا المعالجة	مجموع الموقوفين	
	القضايا المعالجة	الموقوفين		القضايا المعالجة	الموقوفين		القضايا المعالجة	الموقوفين				
		المواطنين	الأجانب		المواطنين	الأجانب		المواطنين	الأجانب		المواطنين	الأجانب
2013	3592	6178	57	10384	12876	39	13	17	00	13989	19071	96
2014	3097	4624	132	8019	10621	51	14	20	00	11130	15265	183
2015	4676	7978	83	15007	18002	46	9	7	00	19692	25987	129
2016	6773	11325	152	23329	26052	74	11	11	00	30113	32836	226
2017	8072	13581	173	24858	28549	101	22	28	00	32952	42158	274
2018	9725	16545	168	29748	32907	90	31	37	02	39504	49489	260
2019	10477	17414	141	26671	29227	47	32	55	6	37180	46696	194
2020	13577	22573	155	38148	41508	38	28	46	1	51753	64127	194
2021	17584	27609	181	41473	45637	58	34	47	7	59091	73293	246
2022	21724	32074	197	69496	73980	66	49	51	2	91269	106105	265

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها بتصرف: نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها الحصيلة السنوية من سنة 2013 إلى سنة 2022.

من خلال هذا الجدول الذي يبين عدد القضايا المعالجة حسب طبيعة المخالفة (التهريب/ الإتجار) و(الحيازة /الاستهلاك) و الزراعة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2022 يلاحظ أن:

-مجموع القضايا ومجموع المواطنين و الأجانب في تزايد مستمر باستثناء سنة 2014 التي عرفت فيها انخفاض بسيط في عدد القضايا المعالجة بحيث كانت عدد القضايا المعالجة من التهريب و الإتجار في سنة 2013 تقدر بـ3592 قضية وكان عدد الأشخاص الموقوفين منهم 6178 جزائري 57 أجنبي، لتصل سنة 2022 عدد القضايا المعالجة من التهريب و الإتجار 21724 قضية ومجموع الأشخاص الموقوفين منهم 32074 جزائري و 197 أجنبي .

– أما بالنسبة لقضايا الحيازة و الاستهلاك فقد عرفت أيضا تزايدا مستمر ففي سنة 2013 تقدر 10384 قضية وكان عدد الأشخاص الموقوفين منهم 12876 جزائري 39 أجنبي لتصل سنة 2022 عدد قضايا الحيازة والاستهلاك 69496 قضية ومجموع الأشخاص الموقوفين منهم 73980 جزائري و 66 أجنبي .

– أما بالنسبة لقضايا الزراعة فقد عرفت تزايد مستمر في عدد القضايا المعالجة والأشخاص الموقوفين باستثناء سنتي 2015 و 2016، ففي سنة 2013 تقدر 13 قضية وكان عدد الأشخاص الموقوفين منهم 17 جزائري 00 أجنبي لتصل سنة 2022 عدد قضايا الزراعة 49 قضية ومجموع الأشخاص الموقوفين منهم 51 جزائري و 02 أجنبي .

ومن خلال معطيات الجدول تبين أيضا أن:

–عدد القضايا المعالجة من الحيازة و الاستهلاك أكبر من عدد القضايا الأخرى.

وتبين أن مجموع القضايا المسجلة في تزايد مستمر و حتى إن شهدت بعض التذبذب في بعض السنوات ويرجع هذا إلى الجهود المكثفة من قبل السلطات الأمنية لمحاربة آفة التهريب والإتجار و الحيازة و الاستهلاك و كذا الزراعة .

–مجموع المواطنين الجزائريين المتهمين بالمخالفات في تزايد مرتفع حتى و إن انخفض سنة 2014 لتشهد بعدها ارتفاعا مطردا.

– زيادة مجموع أعداد الأجانب المتورطين في كل أشكال المخدرات ، وهذا ما يؤكد أن الهجرة الغير شرعية ساهمت بشكل مباشر في رفع هذا المعدل .

– بالنسبة للزراعة و إن كانت الأرقام تبدو ضئيلة إذا ماقورنت بالتهريب و الإتجار و الحيازة و الاستهلاك فإنها تعتبر مؤشرا خطيرا ، فهو يعطينا دلالة واضحة على نية شبكات التهريب والترويج للمخدرات في الجزائر في التوجه نحو البحث عن سبل إمكانية الزراعة و الإنتاج المحلي بدلا من الإستيراد، خاصة مع زيادة اللب المحلي على هذا النوع من السموم وكذا

زيادة عدد المستهلكين و المبالغ المالية العالية وهذا ما لوحظ في وجود أجانب متورطين في قضايا الزراعة مؤخرا.

المطلب الثاني: تطور قضايا الحيازة و الاستهلاك

يبين الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها تطور قضايا الحيازة والاستهلاك لعدد الأشخاص المتعاطين للمخدرات عبر التراب الوطني والذين تم إيقافهم من طرف مصالح المكافحة خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2022 و ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (2): يوضح توزيع الأشخاص المحكوم عليهم في قضايا استهلاك وحيازة المخدرات على مستوى المحاكم حسب الفئات العمرية من سنة 2013 إلى 2021

السنوات / الفئة		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
أقل من 18	العدد	597	317	503	606	682	630	545	477	570
	%	343	1.94	2.19	2.83	2.67	2.11	1.92	1.65	1.29
25-18	العدد	5936	6179	9085	8925	10749	12902	11733	10882	15235
	%	34.11	37.81	39.68	41.47	42.18	43.21	41.51	37.74	34.69
35-26	العدد	7420	6020	8485	7860	9725	11041	10016	11202	16530
	%	42.64	36.84	37.06	36.76	38.16	36.98	35.44	38.85	37.64
45-36	العدد	2484	2725	3351	2888	3180	4244	4461	5084	8774
	%	14.27	16.67	14.63	13.50	12.47	14.21	15.78	17.63	19.98
55-46	العدد	818	970	1370	958	1020	837	1089	1070	2582
	%	4.70	5.93	5.98	4.84	4	2.80	3.85	3.71	5.87
أكثر من55	العدد	143	128	124	144	125	200	415	116	222
	%	0.82	0.78	0.54	0.67	0.49	0.66	1..46	0.40	0.05
المجموع		17398	16339	22891	21381	25481	29854	28259	28831	43913

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها بتصرف: نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها الحصيلة السنوية من سنة 2013 إلى سنة 2021.

يبين هذا الجدول عدد الأشخاص المتعاطين للمخدرات عبر التراب الوطني من سنة 2013 إلى سنة 2021 ، التي عرفت تزايدا مستمرا ، بإستثناء سنتي **2019 و 2020 حيث عرفت انخفاض ملحوظ وهذا بسبب إنتشار وباء كرونا** و ما تبعه من إجراءات مثل الحجر الصحي الذي حد من تحرك و تجمع الأشخاص، كما تبين أن أغلب المتعاطين للمخدرات بأنواعها المختلفة تتجاوز 70% عند فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 و 35 سنة ، أما نسبة القصر الذين يتعاطون المخدرات تقل نسبتهم عن 2% وهذا يدل على أن التعاطي منتشر عند فئة الشباب بنسبة أكبر.

من خلال هذه الأرقام يمكن القول بأن المخدرات قد مست كل فئات المجتمع و إن كانت بنسبة متباينة و متفاوتة ، كما كشفت بعض التحقيقات أيضا على أن التجريب الأول يكون في سن مبكرة .

أما إذا نظرنا لوتيرة التطور في الجزائر من سنة إلى أخرى فإن هذا التطور والتحول الذي عرفته الظاهرة يدعو للقلق حقا.

كما أرجع صالح عبد النور" بأن هناك عوامل متعددة ساهمت في هذه الوضعية لاسيما أزمة السكن وهشاشة النسيج العائلي وفك ارتباط الوالدين والتسرب المدرسي وما يترتب عنه من أشكال الانحراف المختلفة و الركود الاقتصادي والبطالة التي تمس الشباب بصفة خاصة و مخلفات تأثيرات العنف الإرهابي على الاستقرار الاجتماعي والتوازن النفسي للأفراد ، دون أن ننسى شساعة التراب الوطني و صعوبة مراقبة الحدود الواسعة .

مضيفا أن التحول التحولات المتعددة الأشكال والأبعاد التي يشهدها العالم منذ أكثر من ربع قرن و التي تشكل عاملا هاما كانت له من دون أدنى شك ، تأثيرات فاعلة في تطور وضعية المخدرات في الجزائر"

وعليه فوتيرة التحول تكشف عن ثغرات حقيقية في استراتيجية مكافحة تعاطي المخدرات وتستدعى إعادة تطويرها من خلال آليات أكثر فاعلية خاصة وقد عرفت الظاهرة تطورات كبيرة من حيث نوع المخدر وكميته و طرق تسويقه والفئات المستهدفة.

المطلب الثالث :الاستراتيجية الوطنية الجديدة المنتهجة للتصدي لظاهرة المخدرات

ابتداء من 1975 بدأت المحاولات الأولى لاحتواء الظاهرة في الجزائر، وتم الاقتصار يومها على المقاربة الأمنية، ولكن تطور الظاهرة واتخاذها أبعادا متعددة دفع القائمين على الأمر إلى محاولة وضع استراتيجية وطنية لمكافحة انتشار الظاهرة وتمددها وتم استحداث هيئات خاصة تعنى بالأمر، وتتوزع هذه الاستراتيجية كغيرها من الاستراتيجيات في دول أخرى على شقين الأول يتعلق بخفض العرض والثاني يتعلق بخفض الطلب، الملاحظة الأولى التي نسجلها على خطة المكافحة في الجزائر هي غياب أي وثيقة تبين هذه الاستراتيجية تتضمن المبادئ والأهداف والآليات كما هو موجود لدى باقي الدول، وإذا أردنا أن نكشف ذلك علينا أن نعود بالضرورة للنصوص القانونية المتعلقة بمكافحة المخدرات و تعاطيها و في هذه النصوص نجد عناصر تتعلق بالهيئات المكلفة إضافة إلى إجراءات الرقابة والضبط القانوني بمختلف أشكاله ثم نجد العقوبات المقررة لذلك، وكل هذه العناصر تتضمنها مجموعة من القوانين أمهما قانون**04 -18** المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال و الاتجار غير المشروعين بها، وهذا القانون تدور أحكامه حول تنظيم و رقابة استعمال المخدرات، نجد أيضا التدابير العلاجية والجرائم المتعلقة بالمخدرات والعقوبات المقررة لها بدون أي أثر للتدابير الوقائية.[1]

في هذا الإطار تم المصادقة من طرف غرفتي البرلمان على تعديل القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال والإتجار الغير

[1] - مسعود قرميس (2018) ،المخدرات في الجزائر واقع الظاهرة و إجراءات الوقاية،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،مجلد7،عدد 14

مشروعين بها، الذي يرتكز على وضع استراتيجية وطنية للوقاية من هذه الجرائم يعدها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها.

حيث تم تشديد العقوبة على المتاجرين بها تصل إلى 30 سنة ، كما جاء بأحكام جديدة لفائدة المدمنين خاصة الأحداث منهم والمتابعين لبرامج علاجية للتخلص من أثار هذه السموم، كما يعطي هذا القانون صلاحية لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق صلاحية الترخيص للشرطة القضائية باستعمال وسائل تكنولوجية في هذا الإطار لتحديد الموقع الجغرافي للمشتبه فيهم والمتهمين.

كما أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إبراهيم مراد بتاريخ 13-04-2023 في جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة ، حيث أوضح "أن الجزائر مستهدفة من خلال المخدرات إذ تواجه حربا على الجميع مواجهتها بشتى الوسائل من خلال إشراك جميع القطاعات والهيئات المختصة والمجتمع المدني".

وفي رده على سؤال بخصوص الإجراءات المتخذة من قبل مختلف المصالح المكلفة بمكافحة ظاهرة المخدرات، بين أن جهود مصالح الأمن الوطني أثمرت عن حجز 3.5 ملايين قرص من المؤثرات العقلية خلال سنة 2023 ، مضيفا أن ذات المصالح عالجت 32742 قضية خلال الثلاثي الأول من السنة الجارية ، تورط فيها 37352 شخص وتم خلالها حجز حوالي 2.5 طن من القنب الهنديو17 كلغ من الكوكايين وقرابة 1 كلغ من الهيروين ، بالإضافة إلى 3.5 مليون قرص من المؤثرات العقلية .

كما لفت إلى أن ذات المصالح تمكنت خلال سنة 2022 من معالجة 85538 قضية تتعلق بجميع الجرائم المتصلة بالمخدرات ، تورط فيها 97863 شخصا أغلبهم شباب وتم على إثرها حجز 5 طن من القنب و22 كلغ من الكوكايين و 8.5 كلغ من الهيروين و أكثر من 7 ملايين قرص من مختلف المؤثرات العقلية .

و أعتبر الوزير أن هذه الحصيلة المهولة المستمرة تؤكد حجم الجهود المبذولة من قبل جهاز الأمن الوطني بالتنسيق مع مختلف الأجهزة الأمنية الأخرى في التصدي لمختلف أشكال الجريمة المتعلقة بالمخدرات .

وبالنسبة للإجراءات المتخذة في هذا الإطار ، أوضح الوزير أن مصالحه وبالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية أعدت استراتيجية وطنية شاملة ومتوازنة اعتمدت أساسا على الحد من عرض المخدرات ، والعمل على تخفيض الطلب عليها مع ضمان تكفل ناجع بالمدمنين من حيث العلاج والتأهيل الاجتماعي وذلك تحت إشراف فوج عمل خاص بالوقاية من هذه الظاهرة والذي تمت مناقشة نتائجه على مستوى المجلس الشعبي الوطني .

وتجسيدا لهذه الاستراتيجية تعمل مختلف المصالح الأمنية على إعداد وتنفيذ مخططا عمل بإقحام جميع وحداتها العملياتية في مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية وكذا تبني سياسة وقائية مبنية على التحسيس والتوعية من مخاطر هذه الآفة .

كما أشار الوزير إلى أن مصالح الأمن " شاركت في 10261 نشاط تحسيسي في 2022 و2589 نشاط آخر خلال الثلاثي الأول من سنة 2023 مع تكريس ثقافة التبليغ لدى المواطن الجزائري الذي يعد عاملا أساسيا في المعادلة الأمنية ". [1]

الفرع الأول : ترشيد السياسة العامة الموضوعة للتصدي لظاهرة المخدرات في الجزائر

لقد أضحت المخدرات الشغل الشاغل لشرائح واسعة من المجتمع ، لما تمثله من تهديد على صحة المدمنين وخاصة الشباب وضياع مستقبلهم ومن ثم يصبحون عالة على أهاليهم هذه من جهة ، والمشكلات اليومية التي يتسببون فيها للأشخاص والممتلكات بشكل يومي من جهة أخرى .

[1] - news.radioalgerie.dz (أطلع عليه في 15 أفريل 2023)

وهذه العلاقة الخاصة بين الرأي العام والمخدرات ، تستدعي من صانع القرار عند وضعه لسياسة عامة للتصدي للمخدرات عدم الاكتفاء بآراء الخبراء فحسب بل إشراك كل فئات المجتمع حتى يضمن التزام أكبر عدد منهم بالبرامج والخطط الموضوعة لمواجهة المشكلة و كأي منتج يتم تداوله بين بائع يبحث عن الربح حتى وان كان غير مشروع و مستهلك يسعى لاقتنائه ، فان سياسة القضاء على تداول المخدرات تتمحور حول مكافحة العرض من جهة تخفيض الطلب من جهة أخرى.

أولاً :مكافحة العرض

مكافحة العرض تهدف إلى القضاء أو الحد من توافر المخدرات والمؤثرات العقلية بين أفراد المجتمع بكل الوسائل الممكنة ،و على جهاز العدالة فيما يخص قضايا المخدرات أن يحتل مكانة تتوسط السياسات الصحية والاجتماعية من جهة و السياسات القمعية من جهة أخرى فالإجراءات القمعية والاجتماعية التي تعمل بالتوازي تُمكن الفاعلين في ميدان المخدرات كالقضاة و الأطباء من الحوار و التشاور فالهدف من تنسيق الجهود بين هذه القطاعات هو دمج مجمل المدمنين في نظام شامل للتكفل واللجوء إلى العقوبات كأخر حل. [1]

أ – المكافحة الأمنية :

تعزيز الشراكة بين مجمل الفاعلين المكلفين بالمخدرات ،كمصالح الأمن والمصالح الصحية و المصالح الاجتماعية من اجل إنجاح سياسة الدولة في مكافحة المخدرات و الإدمان عليها.

فالسياسة القضائية تهدف إلى الحد من مشكلات تكرار جريمة الاتجار واستهلاك المخدرات و إيجاد بدائل للعقوبات بالسجن للمحكوم عليهم في القضايا المتعلقة باستهلاك

[1] - بوحنية قوي، عرض التجربة الجزائرية في مكافحة المخدرات، مجلة الأكاديمية العربية، ص272-279،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

المخدرات ، نظرا لقلت التكلفة و تجنب عامل احتكاك المدمنين الصغار بالمجرمين ذوي السوابق .

ب – مكافحة تهريب المخدرات عبر الحدود وداخل التراب الوطني:

التي تتكفل بها الشرطة وقوات الجيش والدرك والجمارك حيث من الواجب تنسيق الجهود بين هذه الأجهزة ، وتطوير أداء كل منها من خلال تكوين مناسب للتطورات التي تشهدها التحولات العالمية لسوق المخدرات وتقنيات التفتيش والتقصي والمراقبة الخاصة بكل نوع من المخدرات والعمل على تبادل الخبرات بين جمارك و شرطة الدول المعنية بالظاهرة أو المتقاربة جغرافيا والتي تواجه عصابات متشابهة من حيث النشاط والتنظيم.

و مما يزيد في خطورة الأمر أن الاتجار بالمخدرات لطالما ارتبطا وثيقا بالجريمة المنظمة ، فمنذ عقود والعصابات الإجرامية المنظمة تستمد نسبة كبيرة في دخلها من الاتجار بالمخدرات ، وتشير التقديرات إلى أن الاتجار بالمخدرات يمثل ما بين خُمس ورُبع كل الإيرادات المتأتية من الجريمة المنظمة ، وما يقرب من نصف الإيرادات المتأتية من الجريمة المنظمة عبر الوطنية

–الكشف عن المخدرات في الوسط المدرسي : تعزيز الرقابة داخل المؤسسات التعليمية و الكشف عن السلوكيات المشبوهة عن طريق تحسيس الطلبة والتلاميذ وكذلك المعلمين و الأساتذة و المراقبين حول خطورة المخدرات ، والآثار المدمرة للإدمان عليها ،بالإضافة إلى العلامات الأولى للإدمان التي تمكن المشرفين من التدخل في المراحل الأولى قبل أن يستفحل الأمر ، و كل ذلك في سرية تامة ،لتجنب مخاطر الوصم واستبعاد الطالب أو التلميذ المتعاطي للمخدرات.

–أما الكشف عن المخدرات في الوسط المهني فيتطلب تشريعات تسمح بوجود مصالح لطب العمل مستقلة تحفظ حقوق العامل وحقوق المؤسسة التي يزاول عمله فيها في نفس الوقت والكشف تُبرره الرغبة في تجنيب العامل نفسه وزملائه في العمل من مخاطر وقوعه تحت

تأثير المواد المخدرة ،مع وضع قائمة بالمهن الخطيرة التي تتطلب تشديد في شروط التوظيف والقدرة على إبعاد المدمنين منها.

أما الفحص الأولي عند التوظيف اغلب الدول أمضت على المعاهدات الدولية التي تحضر التمييز ضد الفئات الهشة كالمدمنين ومرضى السيدا و الذي يحرمهم من مصدر رزق قار ، و يدفعه أكثر فأكثر للانحراف والتمادي في تعاطي المخدرات كذلك عدم وجود اختبارات موثوق بها تماما ،تسمح بالكشف عن المدمن أثناء تقدمه للتوظيف وحتى مع وجود بعض الاختبارات التي تدعي الكشف فانه في المقابل ازدهرت الطرق والأساليب التي تمكن المدمن من إخفاء أثار استهلاك المؤثرات النفسية لدى المدمنين قبل إجراء الفحص.

ج- الأبحاث:

تطوير البحث العلمي في كل الجوانب المتعلقة بالمخدرات، كتشجيع الباحثين الجامعيين في علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم الطبية على إجراء بحوث جامعية حول الموضوع ومعرفة الأسباب الحقيقية النفسية و البيولوجية والاجتماعية التي تدفع بعض الأشخاص دون غيرهم لتعاطي المخدرات و المؤثرات العقلية ، و دعمهم بمنح جامعية للتفرغ و الاتصال بالمراكز العلمية و المخابر المتخصصة في الدول الرائدة في ميدان البحث حول المخدرات لاكتساب الخبرة و التجربة.

كذلك اعتماد الطرق العلمية في جمع المعطيات وملاحظة الاتجاهات المتعلقة بالاستهلاك بواسطة خبراء في علم الأوبئة ، و دراسة الأثر الناتج عن السياسات العامة المعتمدة على ظاهرة الإدمان.

د- التعاون الدولي:

التعاون الدولي من اجل تحديد المخاطر الكامنة جراء عمليات التهريب والعمل على جمع المعلومات الدقيقة حول مسارات التهريب مع وضع خرائط بحرية وبرية وجوية لتلك العمليات ، إعتمادا على المعلومات الأمنية التي يوفرها التعاون بين أجهزة الاستعلامات المختلفة.

هـ -القوانين لقمع المهربين والمروجين للمواد المخدرة والمشروبات الكحولية :

بالإضافة إلى القوانين الحالية التي تهدف لمحاربة تبييض الأموال على غرار القانون الخاص بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، على السلطات العمومية ضبط سوق العقار و الذي أصبح اكبر مصدر لتبييض الأموال ، أي التحري حول مصادر الأموال التي يقتني بها الأشخاص العقارات في أماكن متعددة أحيانا بأسمائهم أو أسماء أبنائهم أو أقاربهم ، مع إيجاد قوانين للحد من بيع السجائر والمشروبات الكحولية للقصر ،وتشديد العقوبات ضد من تسول له نفسه بيعها لهم.

ثانيًا:خفض الطلب

و نعني به خفض عدد الأشخاص المدمنين قدر الإمكان بالحد من دخول أفراد جدد لعالم الإدمان و إخراج أكبر عدد من المدمنين من هذه الدوامة و إدماجهم في المجتمع بصفة طبيعية.

الفرع الثاني :الوقايــة

-التكفل الصحي بالمدمنين : فالوقاية تتمحور حول الآلية المثلى لبلورت الأهداف والفئات المستهدفة من الوقاية وتطوير قدرات الفرد لمواجهة مشكلات الحياة اليومية ، ورسم

مخططات للصود أمام إغراء المخدر مع إشراك الشباب ووالديهم ، وتكوين فرق دعم بين الشباب ،كذلك استعمال التكنولوجيات الحديثة كالأنترنت والهواتف الذكية في الوقاية.

فاغلب الدراسات الوبائية أكدت أن المراهقين الذين يتعاطون السجائر أو الكحول أو المخدرات تكون احتمالات إدمانهم على المخدرات في الرشد اكبر من غيرهم ، لذا فالاهتمام بهذه الفئة تكتسي أهمية كبرى في مجال الوقاية ، هذه الوقاية التي من الواجب أن لا تكون عامة في اغلب الأحيان بل يجب تصنيف المدمنين واختيار أسلوب وقائي ملائم لكل فئة حتى تثمر العملية ، كذلك الابتعاد عن العفوية في مجال الوقاية، والبحث عن أفضل السبل التي أثبتتها التجارب العلمية.

وبما أن البيئة التي يعيش فيها المدمن تمثل احد أركان الإدمان فان التأطير القانوني يسهم بشكل فعال في تطهير البيئة من العوامل المحفزة على الإدمان ، ويمكن اعتماد مجموعة من الشروط أهمها:

– وضع سياسة صحية شاملة لترقية صحة الطفل خلال كل مراحل نموه، والتي تستدعي العمل المنسق بين المنظومات الصحية والتربوية والأسرية.

– مرافقة العائلات التي يتعاطى احد أبنائها المخدرات وعدم تركهم يواجهون المشكلة وحدهم وذلك من خلال التنسيق بين مراكز رعاية الطفولة والأمومة ،و وحدات الكشف والمتابعة للصحة المدرسية و إنشاء شبكات لدعم الوالدين ، تشارك فيها الجمعيات المهتمة بموضوع المخدرات ،كل هذا يدعم العائلة ويحفظ الشاب أو المراهق من التمادي في تناول المادة المخدرة.

– تنمية قدرات الآباء والأمهات وكذا الشباب والمراهقين النفسية ، لتمكينهم من تقوية شخصيتهم و إيجاد حلول لمشكلاتهم قبل الدخول في عالم الإدمان ، والقدرة على مقاومة الإغراءات التي يتعرضون لها من طرف أقرانهم أو المروجين للمواد المخدرة.

– تطوير مناهج خاصة بإعلام الشباب حول مخاطر الإدمان وتأثيره على مستقبلهم الدراسي، و مختلف المضاعفات الخطيرة الأخرى للتعاطي.

– إدماج مؤسسات التكوين المهني في برامج الوقاية، بالنظر لنوعية الطلبة الذين عادة ما يكونون من الذين عانوا من مشكلات في مسارهم الدراسي لها علاقة في الكثير من الأحيان بالإدمان.

– تطوير التكفل الصحي بالمجموعات الخاصة بالمدمنين ، تكيف طرق العلاج حسب الاتجاهات والمواد المستعملة وطرق الاستهلاك ، مع تقويم دوري لمختلف طرق العلاج وكل الأعمال الموجهة للحد من الأضرار التي تلحق بالمجتمع الناتجة عن الإدمان.

– وضع معايير للممارسات الصحيحة في العلاج و تحديد الأولويات والاحتياجات وقد أثبتت التجارب أن أفضل العلاجات الخاصة بالشباب المدمنين و الحد من الانتكاسات

لديهم في المدى المتوسط والطويل هي تلك التي تدمج بين مجموعة من مصادر الدعم المتاحة في مستويات مختلفة، بما في ذلك أقرانه، والأسرة وغيرها وكل الأشخاص الذين لهم القدرة على لعب أدوار كبيرة في حياة الشاب المعني بالعلاج.

–تعزيز الدور المهني للصحة خاصة الأطباء العامون من خلال تكوينهم الأساسي ،أو التكوين المتواصل ،مما يساعدهم على الكشف المبكر لحالات تعاطي المؤثرات العقلية المؤدية إلى الإدمان والتعرف على العوامل التي تجعل الشخص أكثر عرضة من غيرة للإدمان على المخدرات، والوقت المناسب لتوجيهه نحو الطبيب المختص و توضيح المسار العلاجي للمدمن مع تحديد صلاحيات كل طرف من أطراف العلاج، وربط تلك المراكز بشبكة معلوماتية تسمح بنقل المعلومات الخاصة بالمدمن في إطار من السرية واحترام الحياة الخاصة للمدمن، مما يشجعه على الإقبال على العلاج.

–الاهتمام بأهل القرى و المداشر و المناطق النائية بإنشاء فرق متنقلة، للكشف عن المدمنين و متابعتهم مع مراعاة خصوصيات كل منطقة.

– الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في التكفل بالمدمنين والتي أثبتت جدارتها على أرض الواقع.

– كذلك الارتقاء بالتكفل الصحي للسجناء المدمنين أثناء إقامتهم بالسجن من خلال نظام صحي ملائم، أي يكون على شاكلة النظام الصحي لبقية المواطنين أو من الأفضل أن يكون المرفق الصحي في السجن تابع للمؤسسات الصحية العمومية، حتى لا يكون هناك تميز

الفرع الثالث : الأدوار المجتمعية الهامة في تعزيز الاطار القانوني للقضاء على المخدرات في الجزائر

و الى جانب القانون يجب الحديث عن الدور الهام للفواعل غير الرسمية في محاربة هذه الآفة ،اذ يحصي الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها 718 جمعية **17** تشتغل في مجال مكافحة المخدرات عبر التراب الوطني، لكن التساؤل الأهم هو مدى فاعلية دورها و مواكبته للنشاط المتطور في كل آونة لمروجي المخدرات و مدمنيها و كذا مدى اتجاه الأفراد نحوها، و الوجه الذي عليها العمل به لتكون جهاز مناعة قوي أمام أي موجة تحاول القضاء على قيم و مبادئ مجتمعنا.

من الطبيعي أن يبرز دور حركات المجتمع المدني عند الحديث عن قضية المخدرات

فالجمعيات تستطيع أن تلعب دورا رئدا في مكافحة المخدرات ، كما بإمكانها أن تقوم بدور سلبي للغاية تجاه هذا الموضوع، سواء قصدت ذلك أم لم تقصد، الدور السلبي الذي نتحدث عنه يتمثل في عدم الانخراط الفعلي في مكافحة ظاهرة المخدرات بل خلق ثقافة مجتمعية تتسم باللامبالاة بخطورة انتشار هذه الآفة في الأوساط الاجتماعية مما يساعد بطريقة غير مباشرة في تمجيد أثاره الهدامة.

و أن لحركات المجتمع المدني الدور الفاعل في تطوير الإطار القانوني لمكافحة المخدرات في الجزائر، و ذلك من خلال زيادة الوعي و القيام بحملات تحسيسية ، كما يجب عليها تطوير أساليبها بالموازاة مع تطوير المروجين لأساليبهم في نشر هذه السموم في أوساط الشباب .فليس من المعقول أن تستمر الجمعيات بوسائل العمل ذاتها التي أثبتت عدم جدواها، فعليها إتباع أسلوب أكثر ملائمة يمكنها من التدخل الفاعل للحد من انتشار المخدرات في أي مجتمع كان و ذلك من خلال إبراز دورها فيما يلي:

-أن تجعل الجمعيات من أهم أهدافها الوقائية بناء أفراد متزنين يجيدون أساليب التكيف مع البيئة المحيطة بهم و فهمها، و يكونون قادرين على التمييز في اختياراتهم الشخصية بين ما ينفع المجتمع و ما سهم في عرقلة النهضة به و يتمحور دور الجمعيات أساسا في العمليات التحسيسية داخل المجتمع مستهدفة كافة الفئات خاصة الأطفال والشباب.

- ومن جهة ثانية ، قوة الرباط الاجتماعي بين الجمعيات و الأفراد يؤسس لدى هؤلاء قبولا داخليا لما تبثه فيهم من أفكار ، مما ييسر عملية تكوين ثقافة سوية لدى الأفراد و غرس أنماط التصرف المقبول، مما يجعلها صمام أمان في مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات و الاتجار بها.

مما سبق تظهر إلزامية تقرب الجمعيات من الأفراد و الذهاب إليهم في مختلف الأماكن التي يتواجدون فيها و ذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة من أجل تمرير رسائل وقائية خاصة و عرض التجارب الميدانية التي عايشتها الجمعية من خال تعاملها مع مدمنين سابقين ، كما يجب على هذه الجمعيات فتح أبوابها للمواطنين و إغرائهم بشتى الطرق للدخول في ميدان العمل التطوعي و تقديم دورات تدريبية حول كيفيات التعامل مع متعاطي المخدرات و سبل إقناعهم بالمثول للعلاج.

كما أن تنظيم حلقات و لقاءات تجمع الخبراء بالشباب خاصة من شأنها الإسهام بدرجة كبيرة في إعادة خلق ثقافة رافضة رفضا مطلقة لفكرة تعاطي المخدرات أيا كانت الأسباب و الظروف.

و على الجمعيات أن تتوقف أن حضورها المناسبات بل و الكارتوني **18** في كثير من الأحيان ، لأن إدراكها لحجم المسؤولية التي تقع على عاتقها يسهم بشكل كبير في تفعيل دورها إزاء هذا الوباء الخبيث الذي استفحل في شبابنا،فالشراكة المجتمعية بين الدولة بمختلف مؤسساتها و حركات المجتمع المدني لمكافحة آفة المخدرات ضرورة تمليها الظروف الاجتماعية التي تعيشها البلاد، فالمشرع رغم سعيه لمكافحة هذه الظاهرة من خلال سنه مختلف التشريعات إلا أن مختلف الإحصائيات تؤكد عجز الإطار القانوني بمفرده القضاء على هذه الظاهرة التي تهدد كيان المجتمع الجزائري، اليوم حركات المجتمع المدني هي الفاعل الوحيد الذي يعول عليه في الحد من هذه الظاهرة خارج المؤسسات الرسمية.

أولا :الإعلام تبني خطط إعلامية تستهدف فئات محددة كالمراهقين والشباب المنحدر من الطبقات الفقيرة و أولئك الذين عانوا من إخفاق في مسارهم الدراسي من الجنسين ،يتم وضع هذه الخطط على أسس علمية وبعد تحقيقات وبائية ودراسات اجتماعية ،تسمح بتحديد أنواع الرسائل التي تؤدي الغرض دون أن تحدث اثأر عكسية . فالخطاب المبني على التهويل وذكر المخاطر المرتبطة بتعاطي المخدرات كثيرا ما يُحدث رد فعل عكسي فالمراهق الفضولي و الباحث عن الإثارة تجعله تلك الخطابات أكثر بحثا عن ما يمكن أن توفره المخدرات من الإثارة التي قد لا يجدها غيرها من النشاطات كالرياضة مثلا في الأخير يمكن القول أن ظاهرة المخدرات في الجزائر عرفت تحولات كبيرة في العقدين الأخيرين مما يستدعي إعادة النظر في سياسة المكافحة المتبعة والتي لم تحقق تقدما كبيرا للوصول إلى الأهداف المنتظرة، لقد انتقل تعاطي المخدرات من فئات اجتماعية خاصة داخل المدن إلى فضاء أوسع، حتى وصلت إلى المدارس ووقفت أمامها العائلات عاجزة عن حماية أبنائها، إن السياسة الناجعة تحتاج إلى الدقة والوضوح والمرونة والفعالية والإرادة الكافية، وتعطي

الأولوية للوقاية بالدرجة الأولى ثم للعلاج في المرتبة الثانية ثم الردع في المرتبة الثالثة في إطار احترام حقوق الإنسان وبالنظر إلى ما تم تقديمه في هذا الفصل يمكن إبراز دور الإعلام أو بالأحرى الإعلام الأمني في التصدي لهذه الظاهرة وهذا ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

تمهيد:

يجسد الإعلام المتخصص روح العصر ويعبر الإعلام الأمني عن نموذج متطور من هذا الإعلام حيث يعنى بوظائف مهمة وغايات سامية في مجال الأمن وحماية الأفراد والممتلكات وفي هذا الفصل سنتناول ماهية الإعلام الأمني مبرزين عناصره وخصائصه وظائفه وبعض النماذج في الدول العربية.

المبحث الأول :نشأة، مفهوم وأنماط الإعلام الأمني

المطلب الأول: نشأة الإعلام الأمني:

بعد الحرب العالمية الثانية، انتبهت الدول الحديثة إلى أهمية الإعلام في الحرب لنقل الأخبار وكل ما من شأنه إذكاء روح الحماس، وربط قطاعات المجتمع بما يدور، الشيء الذي أدى إلى توحيد جهات وتقويتها، و إضعاف أخرى، الدول العربية شأنها شأن دول العالم الأخرى أنشأت إدارة عامة للإعلام بجامعة الدول العربية عرفت بالإدارة العامة للاستعلامات والنشر، وتمثلت مساعيها في إبراز الدور الكبير من خلال تلك الوسائل الإعلامية التي لها قوة التأثير في المجتمع، حيث تعمل على نقل الأفكار وتقدم النصح والإرشاد، وتساعد في عمليات التربية والتنشئة الاجتماعية.[1]

فطبيعة العلاقة بين الإعلام والأمن، يحددها منطلق المؤثر والمتأثر من جهة والتأثير ورد فعله من جهة أخرى، وليس هناك مجال للجدل حول المقدرة التأثيرية و الاقناعية لوسائل الإعلام على الجماهير، فإنها تستطيع توجيههم وتعبئتهم في نطاق العلاقة التبادلية المثلى التي يجب أن تكون بين وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية فالمصلحة مشتركة بين المؤسسات الأمنية والإعلامية و لأن الحدث الأمني يمتاز بقدر من الجاذبية والإثارة والتعدد في الأشكال والقوالب و المعلومات الغزيرة فلابد من تخصص يواكب هذا التصاعد ويلاحقه، فعندما يقع الحدث الأمني يشد انتباه الجمهور الذي يحتاج لمعلومات دقيقة حول الحدث، وما بين حساسية الحدث الأمني وما ينطوي عليه من أخبار تتعلق بالأمن، وبين مصداقية الإعلام في نقل الأخبار بموضوعية تبرز أهمية وجود محور ينقل الخبر الصادق الدقيق والمتزن.

[1] - لويزة عباد،مضمون الإعلام الأمني في التلفاز العمومي الجزائري،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه إعلام واتصال ،جامعة الجزائر،2016/2015

وبداية يمكن الإشارة إلى حداثة مصطلح " الإعلام الأمني " الذي لم يرد في الكتابات الأكاديمية الإعلامية التقليدية سواء على المستوى العربي أو الأجنبي، حيث ركزت جل الأدبيات على العلاقة الجدلية بين الإعلام والأمن، وليس على الإعلام الأمني، كمصطلح جديد قائم بذاته، أثار في بدايات ظهوره الأولى وما ا زل الكثير من التباين في التحديد والتعريف، مثلما تباينت الآراء حول جذور نشأته.

ففيما يرى بعض الباحثين أن الإعلام الأمني بزغ بداية في مجال العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية، حيث بدأت وزارة الداخلية في مصر في النصف الثاني من القرن العشرين، بإنشاء مكتب للشؤون العامة ما لبث أن تطور خلال السنوات التالية إلى إدارة للعلاقات العامة، تركز جل اهتمامها على الاتصال بالجمهور من خلال وسائل الإعلام المختلفة للتوعية بالدور الذي يضطلع به رجال الأمن في حماية المجتمع ومحاربة الجريمة، لينتشر هذا الشكل التنظيمي فيما بعد، في مختلف الدول العربية مع اختلاف الموقع أو الحجم.

في عام1980 ، شرعت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في تنفيذ برنامجها السنوي الأول، وكانت مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي في أوجها، وفي واجهة المشكلات الأمنية المتفاقمة، فجاء إصدار مجلة " الأمن والحياة" ، حينها ضرورة إعلامية أمنية لمكافحة هذه الظاهرة، فبرزت في كنف الجامعة هذه الدورية الشهرية لبث الثقافة الأمنية وتوعية المجتمع بمخاطر الجريمة ممهدة الطريق لصدور العديد من المجلات الأمنية على مستوى الدول العربية.

وفي نفس السنة (1980) نظمت الجامعة الندوة العلمية الأولى، حول الإعلام الأمني بعنوان "المسؤولية الأمنية للرفاق الإعلامية" ، ثم تعددت الأنشطة الإعلامية الأمنية في رحاب الجامعة لتوعية الجمهور، دعم رسالة الإعلام في إبراز دور المواطن كشريك مهم للأمن، وأن الأمن مسؤولية الجميع... إلخ، فكانت أول جامعة على مستوى العالم العربي تفتح برنامج التخصص في" الإعلام الأمني."

ويعود إطلاق مصطلح الإعلام الأمني كما تتداوله الأدبيات العربية إلى الدكتور " علي بن فايز الجحني " عندما استحدث في أطروحته للماجستير سنة 1980 ، هذا المصطلح، وقد حدد مفهوم الإعلام الأمني بما يصدر عن أجهزة الأمن من مجلات ونشرات وبرامج و جميع الأنشطة الإعلامية التي تهدف إلى تحقيق الوعي الاجتماعي لتساعدهم على تدعيم المبادئ والقيم الإسلامية التي تشكل سدًا منيعا ضد الجرمة[1] و يبقى إجماع الباحثين ملحوظا حول الدور الإيجابي لمجلس وزراء الداخلية العرب منذ إنشائه سنة 1982، في التشديد على أهمية وسائل الإعلام في تحقيق الغايات الأمنية، جهود تكرست سنة 1993، بإنشاء المكتب العربي للإعلام الأمني مقره القاهرة.

جهود أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، أثنى عليها جل الباحثين في كتاباتهم حيث تبنت مصطلح " الإعلام الأمني " وعملت على ترسيخه وانتشاره، حيث عقد في رحابها العديد من الندوات التي تناولت الإعلام الأمني، كما ساهمت في نشر العديد من البحوث والدراسات في هذا المجال.

المطلب الثاني :مفهوم الإعلام الأمني

يتكون مصطلح الإعلام الأمني من كلمتين أساسيتين هما :الإعلام والأمن وقبل الولوج إلى تعريف الإعلام الأمني لا بد من التطرق لهما لتسهيل عملية التعريف بالمفهوم ككل.

حيث يعرف الإعلام «بأنه كافة الأنشطة الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بالحقائق والأخبار الصحيحة عن القضايا والمشكلات بطريقة موضوعية وبدون تحريف مما يساعد على تنوير الرأي العام وخلق رأي صحيح لدى الجمهور عن المشاكل والقضايا المطروحة [1]

[1] -إيمان عبدالرحمان أحمد محمود، دور الإذاعة في نشر التوعية الأمنية ،مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،المملكة العربية السعودية ،2010،ص25.

كما يعرفه البعض بأنه» تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير وميولهم [1]» .

معنى ذلك أن الغاية الوحيدة من الإعلام هي الإقناع بنشرها وذلك عن الطريق المعلومات والحقائق والأرقام والإحصاءات نحو ذلك يمكن استنتاج بعض الوظائف الأساسية التي تقع على عاتق الإعلام، وأهمها:

-الإعلام والإخبار والإنباء – التثقيف– الترفيه – التوعية الاجتماعية.

وإذا جئنا إلى تعريف الأمن نقول :الأمن هو نقيض الخوف لقوله تعالى} فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف}[2]

حيث تم تعريفه بأنه «ثمرة الجهود المبذولة والمشتركة من قبل الدولة والأفراد من خلال مجموعة الأنشطة والفعاليات في شتى مجالات الحياة للحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي في ذلك المجتمع» .

ويعرف كذلك بأنه «الإحساس الذي يتملك الإنسان بالتحرر من الخوف من أي خطر يواجهه» [3]

من خلال التطرق إلى مفهومي الإعلام والأمن يمكن إبراز العلاقة الوطيدة بينهما، حيث أن الوظائف الأساسية للإعلام فهي تساعد على توفير جانب من جوانب الأمن للفرد ،وبالرغم من تعدد جوانب الأمن لدى الفرد، حيث نجد منها النفسية والاجتماعية والثقافية ويسعى الفرد دائما وباستمرار للبحث عنها حتى يحصل على استقرار كلي نفسي فكري وسياسي، تعمل وسائل الإعلام من خلال مضامينها و إطارها القانوني إلى خلق جو وفضاء أمني للفرد، وهذا ما يجعل الإعلام بكافة وسائله أداة فعالة من أدوات الأمن و باعتبارها إحدى الوسائل الضرورية في عمليات التواصل الرسمية خاصة مع جمهور المستقبلين،

[1] -عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية، ملتزم الطبع والنشر، دار الفكر العربي،(1984 ، ص58)

[2] - سورة قريش، الآية ، 3-4 .

[3] - جاسم خليل ميرزا،الاعلام الامني بين النظرية والتطبيق ،ط1،القاهرة ، مركز الكتاب للنشر 2006م، ص.14-15.

بالإضافة إلى استغلال الأجهزة الأمنية لكل الإمكانيات للقيام بجميع الأنشطة الاتصالية قصد بث الرسائل وتنمية الفكر الأمني لدى المواطنين إما بالوقاية أو العلاج.

وقد ينتج عن مفهومي الإعلام والأمن مصطلحان مختلفان هما الأمن الإعلامي والإعلام الأمني فالأول قد تكون كلمة الأمن في توصيفها : « ذكره الدكتور رفيق نصر الله في كتابه" الأمن الإعلامي العربي "بقوله المحدد تعني عسكرة المعنى، لكنها في علاقتها بالتوصيف الإعلامي تعني الحصانة المسبقة للحفاظ على شخصية الحالة الإعلامية وخصوصيتها ووجود رادع غير قمعي واعتبار الإعلام بكل وسائله إحدى ركائز الأمن القومي لمصلحة الأوطان العليا[1]» .

أما الثاني فهو من الحقوق الأساسية التي يحتاجها الفرد في حياته العادية و يعتبر هذا النوع من الإعلام قديم جدا كممارسة لكن هذه التسمية لم تكن متداولة، حيث مضى وقت طويل على ظهوره لكنه لم يكسب مكانته في الخارطة الإعلامية، ويعتبر هذا التأخر محصلة لمجموعة من العوامل والأسباب وأهمها إهمال وسائل الإعلام للمواضيع ذات الاهتمامات الأمنية المتخصصة، وكذا افتقارها للجرأة في نشر القضايا الأمنية الحساسة بالإضافة إلى طبيعة العمل الأمني الذي يتصف بالسرية التامة، وهذا ما جعل أفراد المجتمع في جدل نحو هذا الجانب وبالتالي وضع صورة مبهمة للأجهزة الأمنية لا تطابق صورتها الحقيقية، لأن حماية المواطن من المهام الأساسية للأجهزة الأمنية ناهيك عن الوظائف الأخرى، ولقد تعددت التعاريف الموضحة للإعلام الأمني نذكر فيما يلي بعضا منها: « الإعلام الأمني هو مجموعة العمليات المتكاملة التي تقوم أجهزة ووسائل الإعلام المتخصصة من أجل تحقيق أكبر قدر من التوازن الاجتماعي بغية المحافظة على أمن الفرد وسلامته وسلامة الجماعة و المجتمع ».

[1] - رفيق نصر الله، الأمن الإعلامي العربي، ط1 ، (لبنان، رياض الريس للكتب والنشر، 2007) ،ص15 .

ويعرفه الدكتور علي عجوة «المعلومات الكاملة والجديدة والمهمة التي تغطي كافة الأحداث والحقائق و الأوضاع والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره، والتي يعد إخفاؤها أو التقليل من أهميتها نوعا من التعتيم الإعلامي، كم أن المبالغة في تقديمها أو إضفاء أهمية أكبر عليها يعد نوعا من التأثير المقصود والموجه لخدمة أهداف معينة قد تكون في بعض الأحوال نبيلة ومنطلقة من المصلحة العامة[1] ».

والإعلام الأمني مسؤولية رجال الإعلام، وذلك من منطلق مسؤولياتهم الثقيلة الملقاة على عاتقهم وتؤديها هذه الوسائل في إطار وظيفتها الاجتماعية والسياسية في المجتمع، حيث أنها مسؤولة مسؤولية مباشرة عن الإسهام في حركة تطور المجتمع والالتزام بغاياته وطموحاته، فلذلك لا يوجد خط فاصل بين المفهوم الشامل للإعلام الهادف وبين الإعلام الأمني، فهذا الأخير يتمازج مع الأول ويشكل جزءًا من تقنياته ومن بنائه الكبير، وهو إعلام لا تضطلع به إدارة الإعلام والعلاقات في الأجهزة الأمنية فقط، لكنه إعلام يهدف إلى المواجهة الحاسمة والسريعة لكل ما يهدد وظيفة الأمن و كسب ثقة الناس.[2]

فيما تشير تعريفات أخرى إلى أنّ " الإعلام الأمني " هو فرع من فروع الإعلام المتخصص الذي يهدف إلى إخبار الجمهور أو شريحة منه بموضوعات تخص الأمن ويقوم به رجال الأمن ذاتهم، كما يقوم به رجال الإعلام إذا كان الأمر يتعلق برجال الأمن، إمّا بطريقة مباشرة لإنتاج الرسائل الإعلامية كالبرامج الأمنية الإذاعية والتلفزيونية والأفلام السينمائية وغيرها، أو بطريقة غير مباشرة، مثل تزويد الصحف بأخبار الأحوال الأمنية ومجرياتها بشكل موضوعي يعتمد على المعلومات الموثوق بها[3]

مما تقدم يظهر الإعلام الأمني كجزء من العلاقات العامة وحلقة الاتصال بين الأجهزة الأمنية و الجمهور ووسائل الإعلام على اختلافها، بوصفه واجهة الأجهزة الأمنية

---

[1] - حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة والأزمات والكوارث(ط1 ، القاهرة، 2005)،ص42 .

[2] -بركة بن زامل الحشان، الإعلام الأمني العربي، مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ،2005،ص11.

[3] - جوزيف مسلم،التوعية الأمنية –الموضوعات الامنية ، (برامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات)مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط1، المملكة العربية السعودية 2012، ص214.

لعرض مختلف أنشطتها و مجهوداتها و إنجازاتها، في مجال الحفاظ على الأمن العام وتنفيذ القانون، والحفاظ على الحياة الاجتماعية المنتظمة، والسلم المدني في إطار احترام الحريات العامة والخاصة .واحترام حقوق الإنسان، وهو أيضا وسيلة لرفع مستوى الوعي الأمني، و إرساء ثقافة أمنية جماهيرية، من خلال التأثير على الاتجاهات والراي العام في المجال الأمني، حيث يورد الدكتور أحسن مبارك طالب هذا التعريف للإعلام الأمني " :الإعلام الأمني هو القدرة على ردم الفجوة التي قد تظهر أو التي ظهرت فعلا بين الأجهزة الأمنية والمواطن، التي يصعب أولا يمكن ردمها إلا من خلال الإعلام الأمني النوعي، أي من خلال الجودة في الإعلام الأمني بالإضافة إلى الجودة في الخدمات الأمنية بصورة عامة، وهو ما يستدعي بدوره الجرأة على إعادة النظر في الطريقة أو الأسلوب الذي تنتهجه الأجهزة الأمنية في التعامل مع الجمهور العريض، وفي تقديم خدماتها وبخاصة خدمات الإعلام الأمني.[1]

المطلب الثالث :أهداف الإعلام الأمني

يعتبر الإعلام الأمني أداة هادفة لخدمة المجتمع، بالنظر إلى التطور الكبير الحاصل في مستوى وسائل الإعلام والاتصال من جهة وتغيير الظروف الأمنية من جهة أخرى.

كما تزداد أهمية الإعلام الأمني في ظل التنامي الواضح لمعدلات الجريمة والإرهاب الذي يتعرض له الوطن من الداخل والخارج معا، الأمر الذي يتطلب ربط المواطنين بهموم بلدهم، واطلاعهم على الحقائق الكاملة حول سلامتهم وتوعيتهم بغرس المفاهيم الأمنية، حيث تتجسد أهمية الإعلام الأمني في غرس تلك المفاهيم الأمنية لدى أف ا رد المجتمع بهدف حمايتهم من الخروج على السلوك الإيجابي من ناحية، وبث الطمأنينة والاستقرار من ناحية أخرى، فمع ازدياد خطورة الجرائم تظهر أهمية الإعلام الأمني في مهمته الوقائية

[1] – أحسن مبارك طالب، الجرائم المستحدثة والإعلام الأمني (برامج الإعلام الأمني من الواقع والتطلعات)، مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط1، المملكة العربية السعودية 2012،ص188.

باعتبار أن التوعية هي سبيل الوقاية من الجريمة والوعي الأمني يجنب المجتمع العديد من المآسي[1]

يتضح مما سبق، أن للإعلام الأمني أهمية كبرى في نشر الوعي بالمسائل الأمنية في المجتمع، وتجاوز النظر للأمن كونه حكرا على المؤسسة الأمنية فقط، إذ يجب انفتاح المؤسسة الأمنية على المجتمع من خلال نشر معلومات ثابتة باعتبارها مصدراً رئيسيا في هذا الشأن، للتقليص من حجم الشائعات والمعلومات الخاطئة، وهو ما يسهم في طمأنة الرأي العام.

و في إطار ما تشهد المناطق العربية من تطورات جديدة على المستوى الأمني فإن الإعلام يوضح الحجم الحقيقي للمخاطر التي تحيط بالمجتمع على اختلاف مصادرها.

وبالعودة إلى إثارة أهداف الإعلام الأمني، فإنه لا يشكل هدفا بحد ذاته، بقدر ما هو وسيلة تعليم والرشاد وتوعية لأف ا رد المجتمع لرفع مستوى الوعي الأمني لدى مختلف شرائح المجتمع، لجعلهم طرفا في تحقيق المعادلة الأمنية، من خلال اتخاذ التدابير الوقائية التي تحد من ارتكاب الجريمة، و من ناحية أخرى يمكن أن يستهدف الإعلام الأمني تنبيه المنحرفين، وردع المجرمين في نفس الوقت، طمأنة المواطنين الصالحين إلا أنه في المجتمع توجد سلطة قوية و أجهزة أمن جاهزة ومستعدة لحماية أمن المجتمع و من هنا فإن أبرز الغايات و الأهداف الفرعية و الاستراتيجية للإعلام الأمني تصب في تحقيق الأهداف العامة، ونفصلها فيما يلي:[2]

1- غايات إعلامية وقائية أو منعية:انطلاقا من أسلوب " الوقاية خير من العلاج " تبدأ الغايات قبل ارتكاب الجرائم، وتتم من خلال أجهزة الإعلام بتوعية الأفراد بكل ما من شأنه الحفاظ على أمنه و ممتلكاته وأعراضه، وتبصيرهم بأساليب منع وقوع الجرائم بكافة أشكالها،

[1]-عصمة عدلي: مدخل إلى التشريعات الإعلامية والإعلام الأمني، دار المعرفة الجامعية ،ط 1، مصر 2009، ص250.

[2] - لويزة عباد:مضمون الإعلام الأمني في التلفزيون العمومي الجزائري، رسالة دكتوراه في الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 2015،2016/3، ص64.

وتضييق الخناق على المجرمين، وتوعية الجمهور بأساليب درء مخاطر الكوارث بأنواعها المختلفة، والحفاظ على الصحة العامة، وفي هذا المجال، فإن دور الإعلام الأمني مفيد في التشجيع على إنشاء جمعيات(المجتمع المدني) للوقاية من الجريمة ونشر الثقافة الأمنية بين أفراد المجتمع والتعاون مع أجهزة الأمن و بالتالي شعور الأفراد بالطمأنينة، و بالتالي إثارة الوعي بأية مشكلة أو قضية، من خلال تصميم حملات إعلامية محددة الأهداف ومدروسة بإحكام لتحقيق الأهداف المسطرة.

2- الغايات الإعلامية القمعية أو الضبطية :وهي غايات تبدأ عند ارتكاب الجريمة ومن خلال ما يتوافر من معلومات عن مرتكبيها أو ظروف ارتكابها وما يدلي به الشهود من أقوال ومعلومات وما يتوافر من دلائل تشير إلى مرتكب الجريمة.

و بالتالي تتولى أجهزة الإعلام نشر هذه الحقائق حتى تشحذ همم الجمهور لتقديم العون لأجهزة الشرطة للتعرف على الفاعل و إلقاء القبض عليه، كما أن نشر العقوبات التي صدرت ضد المجرمين و القبض على كافة مرتكبي الجرائم يكون ردعًا لمن تسول له نفسه ارتكاب الجرائم، ويعطي انطباعا بأنه لا أحد يفلت من العقاب، وتشعر أفراد المجتمع بقوة أجهزة الأمن، وتحذيره من مغبة البلاغات الكاذبة وحجب الحقائق.

3- الغايات الإعلامية الاجتماعية :وتتمثل في حماية المجتمع ورعاية السلوك الاجتماعي تحصين المجتمع ضد الجريمة بالقيم الأخلاقية والتربوية وكشف الأنماط السلوكية المنحرفة، وتشمل رعاية الأحداث الجانحين، ومواجهة الظواهر الاجتماعية المعيقة للتطور مثل البطالة، التسول والتشرد، الدعارة،... إلخ، من خلال إبراز أهمية الوازع الديني في احتضان وتقبل المجتمع لمن قضوا فترة عقوبتهم ولديهم الاستعداد النفسي للتوبة، وهنا تبرز أهداف الإعلام الأمني في المساهمة في إدماج المجرم في المنظومة المجتمعية من خلال تقويم النماذج الإنسانية، ومساعدتها على استعادة السلوك السوي.

4- الغايات الإعلامية التثقيفية : و هذه الأهداف ترتبط بنشر الثقافة الأمنية والعرض الموضوعي للأحداث والقضايا الأمنية بهدف تحقيق تأثير تلقائي إيجابي يؤدي إلى تفاعل الرأي العام مع هذه الأحداث دون الحاجة إلى استقاء المعلومات من مصادر غير موثوق بها، مما يؤدي إلى بناء رأي عام واعٍ يتعاون مع الأجهزة الأمنية بما يحقق الأمن والاستقرار، من خلال تعبئة الشعور العام و إمداده بالنافع والمفيد، وبث وترسيخ مفهوم الوطنية في نفوس المواطنين.

5-غايات إعلامية توجيهية : و تتم من خلال التأثير على الرأي العام لتبني اتجاهات أمنية تواكب سياسة الأجهزة الأمنية من خلال إكساب المواطنين معارف ومعلومات أمنية، لتفعيل دورهم الوقائي و التشاركي.[1]

6-غايات إعلامية تسويقية :تتحقق الأهداف التسويقية من خلال توظيف استخدام وسائل الإعلام للإعلان عن فتح مسابقات جديدة،... إلخ.

7-غايات إعلامية ترفيهية :وتتضمن الإعلام عن الأنشطة ذات الطابع الترفيهي التي تخلق جسور التواصل بين رجال الأمن، والجمهور كالبرامج الاجتماعية مع المجتمع المدني، لكسر الحاجز النفسي بين الشرطة كجهاز وبين أفراد المجتمع تتحدد أهداف الإعلام الأمني أيضا في إمداد رجال الأمن بالمعلومات الجديدة في مجالات تخصصاتهم والتي من شأنها الارتقاء باهتماماتهم ومستوى أدائهم نحو الأفضل.

بالاستناد إلى الأهداف المذكورة أعلاه، فإن الوقاية من الجريمة تعتبر أولى اهتمامات وغايات العمل الإعلامي الأمني، مما يتطلب معرفة مدى تأثير ما تبثه وسائل الإعلام وأساليب تناولها للجريمة في المساهمة نحو تكوين السلوك الإجرامي، وذلك بهدف تق ويم هذه الأساليب وترشيدها، فإذا كانت الوقاية من الجريمة مسؤولية الجميع، إلاّ أن وسائل الإعلام تعد من أهم الجهات المنوط بها هذه المسؤولية التضامنية لقدرتها التأثيرية

[1] - لويزة عباد،مضمون الإعلام الأمني في التلفزيون الجزائري، مرجع سابق ،ص64-65.

وصورها المختلفة التي تخاطب بها جميع فئات المجتمع، بحيث يجب أن تكون تلك الوسائل الإعلامية أداة فاعلة في الوقاية من الجريمة والانحراف مدعمة و مساندة و محققة لرسالة الأمن لا متعارضة أو متناقضة.[1]

المطلب الرابع : خصائص الإعلام الأمني:

للإعلام الأمني سمات وخصائص ينبغي أن تتحلى بها الكفاءات و الكوادر المهيأة والمؤهلة العاملة في هذا الإعلام المتخصص ومن تلك الخصائص ما يلي:

-الأمانة: إن الأمانة جوهر الإعلام ذلك إن طرح الواقع والتعريف به، أو نشر الخبر أو الرأي أو كتابة المقالة، وإذاعة الحديث بمنظار الأمانة يكون بمثابة صمام الأمان في الإعلام .

-**الصدق:** الصدق دعامة قوية من دعائم الإعلام وهو من أكرم الصفات الإنسانية وأعظم الفضائل الأخلاقية والصدق هو إلقاء الكلام على وجه يطابق الواقع و الاعتقاد وعكسه الكذب .

-**الإخلاص:** إن الإخلاص من خصائص الإعلام الأمنية الفعال وطرائفه التي انفرد بها في تأليف كلامه واختيار ألفاظه، الموضوعية في القول تلعب دورا كبيرا في التأثير على الرأي العام الذي ينعكس بالتالي على أمن الأمة وتماسكها وتآلفها .

-**القدوة الحسنة:** يبلغ الإعلام مداه من خلال القدوة الحسنة وجميع أعداء العرب والمسلمين يضجون من هذا المصدر بالذات وقوته في نشر المبادئ والقيم الرفيعة، اذا ما يكاد العرب المسلم في السابق ينزل في بقعة ما ويشرع في أداء عبادته اليومية في طهارة و وضوء وصلاة حتى يلتف من حوله الكثيرون تأملا له واعجابه ورغبة في اعتناق دينه .

[1] - لويزة عباد، مضمون الإعلام الأمني في التلفزيون الجزائري ،مرجع سابق ،ص65.

– مراعاة النظام العام: من المسلم به أنه لا يخلو مجتمعا من المجتمعات من وجود أنظمة وقواعد معينة تمثل أوضاعه وتحكم أوجه نشاطه في شتى مناحي الحياة .

–**مراعاة التوقيت:** إن مراعاة التوقيت في مجال الإعلام الأمني هو اغتنام الفرصة المواتية التي من شأنها أن تؤثر في عقل المرسل إليه فتحري الوقت الملائم لبث الرسالة الإعلامية سبب للاستجابة المؤثرة .

–**مراعاة التكرار في المواقف التي تحتاج إلى تكرار:** الحكمة من التكرار قد تكون الاهتمام بفكرة و تكرار عباراتها حتى إذا غفل الإنسان عنها مرة قابلته مره أخرى، وقد تكون إبراز للقدرة التي تضع عبارة واحدة وسط عبارات مختلفة، ولكن مع تحقيق أن العبارة المذكورة تبدو أصيلة في كل موقع بسبب دقة الحبك وروعه النسق .

– **مراعاة لغة القوم المخاطبين ومستوى عقولهم:** إن الرسالة الإعلامية لن تصل إلى مستقبلها بشكل مؤثر دون معرفة اللغة التي يتحدث بها في تلك المناطق المستهدفة بالرسالة الإعلامية .

–**التعاون** :التعاون خلق عربي إسلامي كريم، وصفة من الصفات الحميدة التي يجب أن يتحلى بها رجل الإعلام الأمني.[1]

المطلب الخامس :عناصر و وسائل الإعلام الأمني

الفرع الأول :عناصر الإعلام الأمني:

باعتبار الإعلام الأمني نوع من أنواع الإعلام، فإن عناصر العملية الإعلامية الأمنية هي نفسها عناصر العملية الإعلامية العادية، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1– المرسل :وهو القائم بصياغة الرسالة الإعلامية الأمنية وكلما كان هذا المرسل مؤهلا وعلى درجة عالية من الاحترافية الإعلامية كان الخطاب الأمني أكثر تأثيرا على المتلقين.

[1] - علي بن فايز الجنحي،الإعلام الأمن والوقاية من الجريمة، مرجع سابق،ص215-234.

ويمكن تقسيم نوع الإعلام الأمني من خلال المرسل إلى نوعين رئيسين هما:

أ – **الإعلام الأمني العام** :وهو الكم الإعلامي الذي يتم نشره في مختلف الوسائل الإعلامية عن طريق مختلف الإعلاميين بشرط أن يكو ن موضوعها يخص المجالات الأمنية.

ب –**الإعلام الأمني المتخصص** : و هو مجموع الرسائل التي يتم نشرها عبر وسائل الإعلام، حيث تكون الأجهزة الأمنية هي مرسل هذه الرسائل، و أجمعت كل الدراسات على ضرورة أن يتوافر في القائم بالخطاب الإعلامي الأمني مجموعة من الخصائص:

–أن يكون ملما ومدركا لفنون الإعلام بكل وسائلها (مكتوبة، سمعية وسمعية بصرية) وما تستوجبه طبيعة هذا النشاط من إتقان في صياغة كل الأنواع الصحفية.

–التأهيل العلمي الذي يساعده على تنمية مواهبه في اللغة والكتابة والقدرة على تناول كافة المواد الإعلامية.

–الموهبة والمقدرة على التكيف مع الأحداث والمستجدات التي تعترض مسيرته الإعلامية.

–سعة الاطلاع والإدراك المستمر على الجديد في كافة الحقول الإعلامية والأمنية على وجه الخصوص.

–القدرة على الإقناع كاختيار المفردات والصيغ التي تعبر عن المعنى المباشر للرسالة الإعلامية من أجل ضمان فاعلية هذه الرسالة .

–التحلي بمكارم الأخلاق مع الصدق والنزاهة أثناء أداء العمل الإعلامي.

–القدرة على الاختيار والمفاضلة بين الأشياء والمواقف والأحداث.

–الحماس والجدية والإخلاص في أداء هذه المهام.[1]

[1] –حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة والأزمات والكوارث (ط1 ، القاهرة، 2005)ص42 .

2- **المستقبل** :وهو الجمهور بمختلف فئاته وأنواعه ،وكل من توجه إليه الرسائل الإعلامية الأمنية، و أيضا المؤسسات التي يتم التنسيق معها، و يتميز هذا الجمهور المستقبل بمجموعة من الخصائص على غرار الخصائص التي يتميز بها جمهور وسائل الإعلام الأخرى التي لابد من مراعاتها أثناء إعداد الرسائل الإعلامية الأمنية.

3- **الأثر**: و هو ترك وقع على سلوك واتجاه المستقبل، أي توجيهه في الاتجاه الموافق لمضمون الرسالة، ففي الإعلام الأمني مثلا يمكن الأثر الذي يتم تسطيره ومحاولة الوصول إليه هو محاولة تكون ثقة متبادلة بين الأجهزة الأمنية والجمهور و كذا العمل على مد جسور التعاون بين كلا الطرفين و ذلك من أجل تحقيق الأمن بمفهومه الشامل [1]

4-**التكامل** :ويعني تكامل جهود المؤسسات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية مع جهود المؤسسات الأمنية، على اعتبار أن وسائل الإعلام تحتاج إلى الحقائق والمعلومات والبيانات الأمنية التي لا تستطيع الحصول عليها إلاّ من المؤسسات الأمنية، والمؤسسة الأمنية بدورها لا تستطيع الوصول إلى الجمهور والانتشار والتأثير إلاّ من خلال وسائل الإعلام.

5-الرسالة :وهي العنصر الأساسي الذي تخدمه عناصر العملية الإعلامية جميعها ذلك أن الإعلام رسالة والرسالة لابد لها من رؤية، والرؤية هي فكرة أو مجموعة أفكار تسبق السلوك الاتصالي، ومن ثم فإن الممارسة الإعلامية هي نتاج رؤية تتجسد صورها في المنتج الإعلامي عبر وسائل الإعلام المختلفة.[2]

6-**الإنتاج** :وهو الإعداد النصي أو المسموع أو المرئي للرسالة الإعلامية و إخراجه في صورته النهائية ليكون جاهزا للجمهور المستهدف.

---

[1] -عصمت عدلي ومحمد سعد الله، مدخل للتشريعات الإعلامية والإعلام الأمني، (ط1 ، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع الفنية، دار المعرف الجامعية، 2001) ص 262.

[2] -محمد بن مسعود البشير ،إيديولوجية الإعلام، دار غينيا للنشر، ط2، المملكة العربية السعودية ،2011،ص68.

7-**المهنية** :وهي عنصر مهم في إنتاج الرسالة الإعلامية، إذ لابد أن تكون الرسالة مستوفية لعناصر المهنية في إنتاجها قبل نشرها، فالرسالة الإعلامية المرئية مثلا، لابد أن تكون مؤثرة في مضمونها، واحترافية في جميع مراحل إنتاجها مثل التصوير والصوت والإضاءة، وغير ذلك من مراحل الإنتاج التي تعتمد الجودة العالية حتى تحدث الأثر المطلوب منها.

8-**النشر**: وهو نشر الرسالة عبر الوسائل الإعلامية المناسبة لطريقة إعدادها، فالرسالة النصية مكانها الوسائل المطبوعة، والمسموعة أو المرئية مكانها الإذاعة أو التلفزيون أو قنوات الإعلام الجديد مثل شبكات التواصل الاجتماعي و اليوتيوب وغيرها.

9-**المعالجة الهادفة**: الكيفية التي تُعد بها الرسالة الإعلامية وطريقة تناولها للقضية المراد الحديث عنها، ولاشك أن المعالجة تنطلق من رؤية القائم بالاتصال، وتتأثر بها وبالتالي فإنها لابد أن تكون هادفة ومحققة للغرض من إعدادها وهو إقناع المتلقي بمضمونها والتأثير في وعيه واتجاهاته وسلوكه، وهي مراتب التأثير الثلاث التي تحدثت عنها بحوث التأثير الإعلامي و دراسته. [1]

10-الوسيلة :إن عملية نقل الرسالة الإعلامية من الجهات المرسلة إلى المستقبل لا يتم إلا عبر وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري، ويجب انتقاء الوسيلة المناسبة حسب نوع الموضوع المعالج وطبيعته، و تعتبر رسائل وسائل الإعلام الأمني رسمية لما فيها من العمل المنضبط و المسؤول لأن أي هفوة تقع يمكن أن يترتب عنها عواقب وخيمة.

[1] -محمد بن مسعود البشر، الإعلام الأمني،المفاهيم، النظريات والأساليب والتقنيات الحديثة، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ،2014،ص2.

الفرع الثاني :وسائل الإعلام الأمني :

لا يختلف اثنان في أن الإعلام قد غدا عصب الحياة المعاصرة وشريانها المتدفق للتواصل بين أفراد المجتمع، وتشكيل القيم الأساسية له، ولا ننسى أيضا المكانة التي يحتلها الأمن في الحفاظ على الحياة الاجتماعية، فلا يمكن للحياة أن تستمر بدون أمن.

و الجمع بين شيئين ضروريين هما الإعلام والأمن سيشكل بطبيعة الحال شيئا ضروريا آخر، ألا وهو الإعلام الأمني الذي يعتبر أيضا ضروريا في الحياة المعاصرة ولهذا النوع من الإعلام وسائل تستخدم على شكل قنوات لنقل الرسائل من الطرف المرسل إلى المستقبل، ولا يمكن للمرسل أبدا أن يرسل رسالته من دون وسيلة معينة و وسائل الإعلام الأمني هي وسائل الإعلام العادية بالإضافة إلى بعض الخصائص التي يجب توفرها في الجهة المرسلة، ويمكن تحقيق الإعلام الأمني كما يلي :

– الموضوعية: تعتبر إحدى أهم ركائز الإعلام بصفة عامة لأن الخبر الموضوعي والصحيح تدوم فترة حياته طويلا أكثر من الخبر المغلوط الذي سرعان ما يزول ويندثر وفترة حياته قصير جدا.

– تشجيع روح النقاش والحوار داخل المجتمع وذلك لتكوين مواقف متعددة، وتعدد الأفكار وتنوعها يفتح المجال لاختيار الأمثل والأحسن من هذه المعطيات المتوفرة والمناسبة حسب كل فرد.

– التركيز على شرح واجبات وحقوق الأفراد اتجاه المجتمع وهذا يؤدي إلى توضيح ورسم الحدود المحيطة بالفرد وتوضيح العقاب الناجم عن مخالفة وتجاوز هذه الحدود، وبذلك تجنب التحجج بالجهل بالقانون في حال الوقوع في الخطأ.

– إنشاء وكالات إعلامية متخصصة لبث الرسائل الصادقة .[1]

[1] - عصمت عدلي ومحمد علي سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص260 –161.

و تكمن هذه الوكالات الإعلامية أساسا في وسائل الإعلام التي شهدت تطورات متلاحقة منذ اختراعها أول مرة إلى يومنا هذا، بداية باختراع الطباعة التي كانت المفتاح الرئيسي والأساسي للصحافة، وقد سيطرت هذه الأخيرة على الإعلام لفترة طويلة إلى غاية ظهور الإرسال الإذاعي في عشرينيات القرن الماضي، ثم ظهر التلفزيون بعد الحرب العالمية الثانية، وإلى حد هذه التطورات في المجالات التقنية التي أدت إلى اختراع الأقمار الصناعية واستخدامها في البث وبالتالي تحول العالم إلى قرية صغيرة يمكن للفرد فيها التطلع على كافة أخباره وأخبار العالم المحيط به .[1]

إن توظيف وسائل الاتصال الجماهيري في هذا المجال أمر ضروري وحتمي في نفس الوقت لما تتسم به من خصائص وما تلعبه من دور، كما ذكره الدكتور الحارث عبد الحميد وزميله غسان حليم سالم دايني في : كتاب" علم النفس الأمني "بقولهما :« أن أهم سمة يجب أن تتسم بها الأجهزة الإعلامية هي الدور الذي تلعبه في تنوير الرأي العام فعندما يكون الإعلام قويا بوسائله المختلفة يكون فعالا» .[2]

وهذه الوسائل هي:

1-**التلفزيون** :هو أحدث وسائل الإعلام ذات الخصوصيات التكنولوجية المتميزة، بدأ إرساله بانتظام في إنجلترا سنة 1936 ، يجمع في إرساله بين الصوت والصورة المتحركة، بالإضافة إلى التقدم التقني والفني في عملية صياغة وبث الرسائل.

ويعرف في معجم مصطلحات الإعلام بِـ: «التلفزيون وسيلة نقل الصورة والصوت في وقت واحد بطريق الدفع الكهربائي وهي أهم الوسائل السمعية البصرية للاتصال بالجماهير عن طريق بث برامج معينة ».[3]

---

[1] – علي الباز، الاعلام و الاعلام الامني ،ط1، الاسكندرية ،مكتبة وطباعة الاشعاع الفنية،200، ص58-59.

[2] – الحارث عبد الحميد، علم النفس الأمني، (ط1 ، لبنان، الدار العربية للعلوم، 2006) ص77 .

[3] – رحيمة عيساني، مدخل إلى الإعلام والاتصال، (ط1 ، الجزائر، مطبوعات الكتاب والحكمة)، ص146 .

2- **الإذاعة** :تعتبر إحدى أوسع وسائل الإعلام انتشارا تتحدى كل الحواجز والعوائق وسهولة اقتنائها وتوفرها، بالإضافة إلى تنوعها في البرامج والمواضيع المتناولة ما بين الإخبارية والتعليمية والترفيهية، انتشرت بسرعة بعد اختراعها لأول مرة لتلقى رواجا كبيرا في كافة دول العالم، تقوم بنشر الرسائل عن طريق الصوت فقط ورقم المنافسة الشديدة التي تلقتها من طرف التلفزيون إلا أنها حافظت على جمهورها وذلك بمميزاتها وخصوصياتها التي جعلت البعض يبقى متمسكا بها.

3- الصحافة المكتوبة :وتكتسي هي الأخرى أهمية بالغة بين وسائل الإعلام الأخرى لما تحتويه من أخبار وتعليقات ومقالات وآراء للمختصين والعامة، وتشمل الصحف والمجلات والكتب وغيرها من المؤلفات المطبوعة بحيث تحجز جمهورا خاصا لها.

4-السينما والمسرح: تشكل هاتين الوسيلتين نقطة تواصل مع الوسائل الأخرى خاصة مع التلفزيون باعتبار أن ما يبث في السينما أو المسرح يعاد عرضه على التلفزيون لكن دورهما تقهقر في ظل المنافسة التي تخضعان له من طرف وسائل الإعلام الأخرى.

5-الانترنيت :هي إحدى الوسائل التكنولوجية الحديثة، ظهرت بعد ظهور جهاز الكمبيوتر وذلك لارتباطها الوثيق به، وقد قد ملها المجلس الفيدرالي بالتنسيق مع خبراء ومختصين في شبكة الانترنيت تعريفا لها بأنها «نظاما شاملا للمعلومات ترتبط عناصرها ارتباطا منطقيا بواسطة العنوان الموحد الموجود في مراسيم (Internet Protol IP) أو عن طريق الإمدادات الموجودة فيها...».[1]

و احتلت الانترنيت مكانة واسعة من اهتمام الأفراد والدول باعتبارها تكنولوجيا حديثة ومأثرة جدا وتضمن استمرارية الاتصال بين المرسل والمستقبل من خلال تبادل المعلومات والأفكار والآراء وصولا إلى أبعد نقطة على سطح الكرة الأرضية.

[1] – حمدي شعبان، مرجع سبق ذكره، ص53

إن تحقيق الإعلام الأمني يكون بطرقتين :

إما بالطريقة المباشرة عن طريق رجال الأمن وممارستهم المباشرة للعملية الإعلامية وذلك بإنتاجهم لبرامج تلفزيونية أو سينمائية أو إذاعية أو بتأليف كتب و إصدار مجلات خاصة بنشاطهم وعملهم الأمني.

أو بالطريقة غير المباشرة عن طريق تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات أو النصائح الأمنية ليتم بثها أو نشرها للجمهور ومن أجل ضمان السير الحسن للعملية الإعلامية يجب مراعاة المقومات الفنية الخاصة بالرسائل ونوعية البرامج لكي تلقى رواجا من طرف الجماهير مع تحقيق الأهداف المرجوة .[1]

المبحث الثاني :استراتيجية الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة

المطلب الاول : مفهوم استراتيجية الاعلام الأمني

يرى البعض الاستراتيجية الأمنية بأنها الكيفية التي و عن طريقها يمكن حشد كل الإمكانات والطاقات البشرية والاقتصادية لدولة ما أو مجموعة من الدول لتمثل جهدا مشتركا لتحقيق هدف عام عبر خطط و برامج ومشروعات محدد ، و من ثم فإن الاستراتيجية الأمنية تحدد الإطار العام لعمل الإعلام الأمني من وظائفه، أهدافه ووسائل تحقيق غاياته و التي من شأنها أن تساهم في دعم رسالة الشرطة في خدمة المجتمع.[2]

بحيث تؤثر وسائل الإعلام بشكل بارز في توجيه الجماهير والجهات المختلفة نحو التعاون في مواجهة المخاطر والمشكلات الأمنية، أين تضمن تدخل الجماهير بالشكل المناسب الذي لا يتضمن تعطيل الجهات الأمنية، بالإضافة إلى الحفاظ على الروح المعنوية في درجة مرتفعة، و تجنب الإشاعات والتصريحات المتعارضة والمتناقضة التي تؤدي إلى

---

[1] – عصمت عدلي، ومحمد علي سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص262

[2] –على بن فايز الجنحي، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة ، مرجع سابق، ص48–50.

إرباك الرأي العام لذلك يجب تأسيس علاقة وطيدة بين أجهزة الأمن و أجهزة الإعلام ، بهدف تحقيق التنسيق والتفاهم اللازم للوقاية من الجريمة، وهذا يستدعي تخصيص متحدث رسمي تكون مهمته تنظيم العمل الإعلامي الأمني وتزويد الجماهير بالحقائق منعا لتناقض الأخبار و انتشار الشائعات حيث يجب أن تحكم العلاقة بين المتحدث الرسمي و أجهزة الإعلام ضوابط معنية لعلى من أهمها:

-الدقة والحذر و إلمام المتحدث الرسمي بالحقائق التفصيلية عن الظواهر السلبية حيث أن أي اختلاف يظهر بين الحقائق التي يصرح بها المتحدث الرسمي و تلك التي تلتقطها وسائل الإعلام لا يخدم القضايا الأمنية.

-ضرورة الاعتراف بالأخطاء التي تتحدث أثناء المواجهات الأمنية لأن تسربها و كشفها من قبل جهات أخرى قد يترتب عليها تضخيمها والمبالغة بها ، مما يجلب حالة من الرعب وفقد الثقة بالأجهزة الأمنية .

- لابد من تحرير التصريحات الرسمية ذات الطبيعة القانونية أو الفنية بشكل دقيق وواضح لا لبس فيه ، مع التزام وسائل الإعلام ببثها دون تغيير أو تعديل .

-أن يمتلك المتحدث الرسمي القدرة على التعامل بموضوعية وعدم الانفعال مع وسائل الإعلام التي تنشر أخباراً غير صحيحة أو غير مكتملة، بهدف تصحيح الأخبار و إكمال النقائص.

-السرعة في نشر الحقائق لتلافي الشائعات المغرضة .

-أن يتمتع المتحدث الرسمي بعلاقات كبيرة و واسعة مع مندوبي وممثلي وسائل الإعلام

الاستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية و الوقاية من الجريمة:

شهد الوطن العربي خلال العقدين الأخيرين أساليب جديدة لم يتعود على رؤيتها من قبل، فانتشرت جريمة تهريب المخدرات و إدمانها، وبرزت جريمة الإرهاب التي نتج عنها

كثير من مظاهر العنف والمآسي، وتعرض العالم العربي أيضا لحملات الغزو الثقافي بمفاهيمه المتعددة، و أمام هذا الخطر المتفاقم كان لابد من وجود خطط أمنية إعلامية من جهة ، وضرورة وعي القائمين على الأجهزة الأمية بأهمية دور الإعلام في المجتمع ومعرفة إمكاناتها التي تستطيع تقديمها للمتلقين من خلال المنظور الإعلامي الأمني المتكامل من جهة ثانية، ولهذا جاء إقرار الاستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية و الوقاية من الجريمة من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الثالثة عشر بقراره رقم (256) ، حيث أقر أولا إنهاء العمل بالخطة الإعلامية العربية لمكافحة المخدرات بموجب إقراره للاستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية و الوقاية من الجريمة في يناير 1996م و التي تجسدت في العمل على ترسيخ القناعة بأبعاد مسؤولية المجتمع ككل عن الوقاية من الجريمة، وتعزيز أواصر التعاون بين المؤسسة الأمنية و الإعلامية تحصينا للمجتمع العربي ضد الجريمة من خلال تعميق القيم الأخلاقية والتربوية ، والمساهمة في تكوين رأي عام واع يتعاون مع الأجهزة المختصة لحماية المجتمع من شرور الجريمة والتيارات الفكرية المنحرفة ونشر الوعي الأمني بين المواطنين و توعية الجمهور بوسائل المنع وطرق الوقاية و سبل العلاج وتبصير المواطنين بوجوب حرصهم على اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لحماية أنفسهم و ممتلكاتهم من مخاطر الجريمة و الانحراف.

كما تجدر الإشارة إلى اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب خطة إعلامية عربية موحدة لمكافحة ظاهرة المخدرات وذلك بموجب قراره رقم(216) التي تهدف إلى تحقيق حماية وتحصين جميع فئات المجتمع العربي ضد المخدرات وتوعية المتورطين بقضايا المخدرات وتشجيعهم على التخلص من هذه الآفة، وعودتهم إلى المجتمع أعضاء صالحين و تضمنت أيضا الخطة أساليب ووسائل التنفيذ على المستوى الوطني و العربي الشامل.

وقد قام المكتب العربي للإعلام الأمني بمتابعة فعالية هذه الخطة من خلال استبيان وزعت على الدول الأعضاء وكان من نتائج هذا الاستبيان:

-حرص الدول العربية على توعية المواطنين بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة المتعلقة بالمخدرات والعقوبات المترتبة على ارتكاب جرائمها بواسطة الإذاعة و الصحافة و التليفزيون و المطبوعات.

-تأكيد غالبية الدول العربية على أن أكثر الوسائل فاعلية في التوعية الأمنية و مواجهة قضايا المخدرات هي: التليفزيون- الإذاعة- الصحافة المكتوبة-الندوات اللقاءات الدينية.

- بيان أن أكثر المراحل العمرية حاجة للتوعية في هذا المجال هم الشباب ويليهم الأطفال.

-بيان أكثر القطاعات المهنية بحاجة إلى التوعية بأضرار المخدرات هي قطاعات الطلبة، ثم العمال، فالحرفيون.[1]

المطلب الثاني :التوعية الأمنية

الفرع الأول : تعريفها

هي مجموعة من الأساليب و النشاطات والخبرات و الإجراءات الوقائية التي تؤدي إلى الحماية من الوقوع في الجريمة بأنواعها و هناك من يعرفها بأنها الجهود المبذولة من الجهات الأمنية المختصة و الجهات الأخرى ذات العلاقة ضمن خطة عامة لرفع مستويات الفهم و الإدراك للمفاهيم و المخاطر و السلوكيات المشروعة و الغير مشروعة الواجبة المتاحة و الممنوحة في مجالات الأمن و السلامة العامة و الخاصة بهدف تقليل المخاطر و المهددات الداخلية و الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد و المجتمع و الدولة و دعم جهود مؤسسات الأمن الوطني الأمنية والدفاعية في أداء مهامها و وظائفها و التعاون معها و التكامل مع جهودها.[2]

[1] -على بن فايز الجنحي، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة ، مرجع سابق.

[2] -عبد الباسط هويدي ،إيمان دركي، الاعلام ودوره في التوعية الامنية داخل المجتمع، مجلة المجتمع والرياضة، جامعة الوادي ،2018 المجلد1 ،العدد2،.

الفرع الثاني : أهمية التوعية الأمنية

إن أهمية التوعية الأمنية تتضح جليا لحماية الأفراد و المجتمعات من إخطار الجرائم و الحوادث لأن تكاليفها كثيرة و متعددة سواء بالنسبة للدولة أو الأفراد و هذه التكاليف باهظة ليس فقط من حيث الجوانب المادية بل يدخل فيها النواحي الاجتماعية و النفسية و الاقتصادي ، كما ينبغي على الأجهزة الأمنية السعي الحثيث لتحقيق التوعية الأمنية بتوظيف القنوات الاتصالية الفعالة و المناسبة لشرائح المجتمع المختلفة، لأن سيادة الأمن و الاطمئنان تنميان الثقة و تزيدان الروابط وثوقا، و يرسى قواعد تقدم الأمة و ازدهارها، فلن ترتقي أمة دون استقرار، فإذا توافر الأمن انصرف الناس للعمل بكفاءة مطمئنين إلى حياتهم ومستقبلهم كما تكمن أهمية التوعية الأمنية في مشاركة المواطن للأجهزة الأمنية و مساعدتهم في أداء أعمالهم من خلال الإبلاغ عن المفسدين أو أي أمر يخل بالأمن أو الإدلاء بأي معلومة ترشد رجال الأمن في القبض على المجرمين مما يرفع الحس الأمني لدى المواطن لأن المواطن هو رجل الأمن الأول و كل مواطن شريك حقيقي في أمن الوطن و استقرار الوطن .[1]

المطلب الثالث: حملات الإعلام الأمني

تؤدي حملات الإعلام الأمني دوراً هاماً في إيصال الرسالة الإعلامية لجمهور المشاهدين، و ذلك من خلال عمليات التأثير التي تتراوح شدتها وتأثرها حسب تكرار إذاعة الحملات، واختيار الأوقات الملائمة لذلك، وتخصيص الفترة الزمنية الكافية لوصول الرسالة بوضوح للجمهور المشاهدين، فضلاً عن العناية بمضامين الحملات الإعلامية، واستخدام وسائل عرض متميزة و أشكال عرض مختلفة لكي لا تصيب جمهور المشاهدين بالملل وترسخ قناعات بأهمية المواد المطروحة والمعلن عنها.

[1] – أمينة حمراني، التوعية الامنية في الجزائر و دور العلاقات العامة في تنويره، مذكرة ماجيسار ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2010/2009.

الفرع الأول:مفهوم الحملات الإعلامية

عرفها العبيلي الحملات الإعلامية كتأثير اتصالي هادف بأنها : "نشاط اتصالي منظم يسعى إلى تغيير سلوكيات جمهور المتلقين خلال فترة زمنية معينة."

أما خضور فقد عرفها بصورة أكثر شمولا من منظور علاجها لمشكلة اجتماعية بأنها : "منظومة متكاملة من الفعاليات تستمر فترة زمنية معينة وتستخدم مختلف أنواع ونماذج ومستويات ووسائل الاتصال لنشر المعلومات والمعارف والأفكار المتعلقة بمشكلة اجتماعية باستخدام رسائل إعلامية متنوعة يتم توجيهها لجمهور عريض أو لشريحة اجتماعية محددة للتأثير على معارفه و مفاهيمه ومواقفه و اتجاهاته وقناعاته إزاء المشكلة موضوع الحملة، ودفعه لاتخاذ سلوكاً محدداً في ضوء هذه القناعات."[1]

من هذا المنطلق نرى أن الحملات الإعلامية عبارة عن:

1- نشاطات اتصالية أو إعلامية منظمة.

2- تهدف لعلاج ظاهرة أو مشكلة أو مناقشتها و توجيه الجماهير لوجهة معينة تجاهها.

3- تصدر في وقت محدد.

4- تستغرق وقت محدد.

5- تمول من جهات رسمية في المجتمع.

6- تنسجم أهدافها مع القيم والأعراف السائدة في المجتمع.

7- تستخدم مختلف أنواع ونماذج ومستويات ووسائل الاتصال.

8- تستخدم رسائل اتصالية متنوعة.

---

[1] -عبدالله بن مسعود، برامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات، مركز البحثوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011 بيروت.

9- توجه للجمهور عريض أو لشريحة اجتماعية محددة.

10- تسعى إلى التأثير على معارف ومفاهيم ومواقف و اتجاهات وقناعات الجمهور المستهدف إزاء المشكلة موضوع الحملة، و دفعه لاتخاذ سلوكاً محدداً في ضوء القناعات.

ومن هذا المنطلق تعرف الحملات الإعلامية بأنها جهود ونشاطات اتصالية وإعلامية متخصصة ومنظمة ومخططة بدقة ممولة من قبل جهات أمنية لتستمر لفترة زمنية محددة بهدف علاج مشكلة أو ظاهرة اجتماعية قائمة باستخدام مختلف أنواع ونماذج ومستويات ووسائل الاتصال لتوجيه رسائل اتصالية متنوعة للجمهور عريض أو محدود لتغيير اتجاهاته ومواقفه والحصول على دعمه وتأييده لتوجيهات الرسالة الإعلامية واتخاذه سلوكيات في إطار توجهاتها العامة و الخاصة.

الفرع الثاني: أنواع الحملات الإعلامية

تتنوع الحملات الإعلامية حسب أهدافها، فمنها الحملات الإخبارية ، وحملات الصورة الذهنية، و الحملات التعليمية، و الحملات الإقناعية.

أ – الحملات الإخبارية:

هي الحملات التي تهدف إلى إيصال المعلومات التوعوية المهمة للجمهور لإبلاغ المتلقي بما حدث أو سيحدث مستقبلاً في الموضوعات التي تهمه أو على الأقل تهم قطاع عريض من أفراد المجتمع .وهذه الحملات عادةً ما تكون قصيرة ولا تحتاج إلى أكثر من ذكرها على شكل خبر صغير واضح دقيق .ومن أمثلة هذه الحملات الإعلان عن الأنظمة والقرارات الحكومية الجديدة، أو الطارئة التي تنوي الدولة تعريف المواطنين بها كاستبدال العملة الورقية بعملة جديدة، أو تعديل تسعيرة بتسعيرة أخرى.

ب – حملات الصور الذهنية:

هي الحملات التي تستهدف تغيير الانطباع الذهني القائم لدى أفراد المجتمع عن منظمة أو مجتمع أو هيئة أو حتى فرد من أفراد المجتمع أو أمر من الأمور، فهي حملات يراد منها تغيير الاتجاهات والسلوك و كثيراً ما تلجأ الدولة والأجهزة المعنية لهذا النوع من الحملات بغرض تقديمها في صورة مشرفة وإبراز إنجازاتها وخدماتها وجهودها في خدمة المجتمع عن طريق الصحف والمجلات والقنوات التلفزيونية

ج – الحملات التعليمية:

هي الحملات التي تركز على تلقين المشاهد معلومات محددة وجديدة بهدف تبصيره بأشياء محددة كالوقاية من مرض معين، أو كيفية مكافحة التلوث، أو كيفية اتخاذ إجراءات الأمن والسلامة للوقاية من أخطار الكوارث الطبيعية أو البشرية و قد يؤدي هذا النوع من الحملات إلى تغيير في الاتجاهات والسلوكيات إلى الأفضل .

د – الحملات الإقناعية:

هي الحملات التي تسعى لتغيير الاتجاهات أو السلوكيات، أو دعم الاتجاهات وتعزيزها لكي لا تضعف أمام حملات مضادة، أو أية مستجدات .وتعد عملية التدعيم أسهل من عملية تغيير الاتجاهات التي تعد بدورها أسهل من عملية تغير السلوك التي تعد الهدف الأساس والنهائي للحملات الإقناعية و الحملات الإقناعية تشمل جميع أوجه الحياة سواء في المجالات الصحية، أو مجالات التغذية، أو الرياضة، وقد تتناول العادات السلوكية غير المرغوبة في محاولة لإقناع الناس بأهمية تغييرها كالتدخين وتعاطي المخدرات.

نرى أن الحملات الإقناعية هي أفضل أنواع الحملات التي يمكن أن تلجأ إليها الأجهزة الأمنية؛ لأن ترسيخ قناعات بأهمية عمل الأجهزة الأمنية وبأهمية تضافر جهود أفراد المجتمع معها في مكافحة الجريمة، وضرورة تعديل أوضاع المخالفين نظامياً، وما يترتب

على المخالفات من انعكاسات سلبية على الوطن والمواطن من أهم الممارسات التي تلفت انتباه المواطنين والمقيمين وتستدر تعاطفهم وتضامنهم مع أجهزة الأمن.

المطلب الثالث :خطوات الإعلام الأمني في تشكيل الوعي الاجتماعي

الفرع الأول : تحديد أهداف الخطة الإعلامية لمشكلة تعاطي الإدمان والمخدرات :

تبدأ الخطة الإعلامية بتحديد الأهداف تفصيليا فإذا كان الهدف العام هو مكافحة المخدرات، فإنه من الضروري استخلاص أهداف أكثر تحديدا لكل طرف من أطراف المشكلة، وعلى ضوء هذه الأهداف يمكن استخدام الوسيلة الإعلامية الأنسب مع تدبير الإمكانيات اللازمة لوضع الخطة موضع التنفيذ، فمشكلة المخدرات متعددة الجوانب مما يتطلب توضيح أسلوب المخاطبة لكل طرف فالرسالة التي توجه إلى المدمن تختلف عن الرسالة التي توجه إلى المهرب والتاجر، و الاتفاق على مدتها كأن تكون قصيرة المدى أو طويلة، بالإضافة إلى بيان خطوطها العريضة و الدقيقة مع ملاحظة أنه كلما زادت درجة الدقة في تحديد الأهداف كان من السهل تقييم البرنامج في مراحل مختلفة، و حتى يتم تحديد أهداف الخطة الإعلامية لمكافحة المخدرات والوقاية منها فإن المخططين و الإعلاميين يجب أن يضعوا عدة نقاط منها :[1]

-نوعية وحجم المعلومات عن المخدرات لدى الجمهور.

-تحديد المشاكل وحجمها لإمكانية التعامل معها إعلاميا مثل مشكلة الاعتقاد السائد لدى البعض بعدم تحريم المخدرات شرعا.

-تقسيم المشكلات إلى مجموعتين:

[1] – ورقة عمل حول الأسس النظرية والعلمية لإعداد خطة إعلامية لمكافحة المخدرات والسموم البيضاء، (ندوة دور الإعلام في .مكافحة المخدرات والسموم البيضاء، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية، القاهرة،1991 ،ص15 .

المجموعة الأولى :تقع بعيدة عن دائرة الإعلام.

المجموعة الثانية :تضم المشاكل التي تقع في دائرة اختصاص أجهزة الإعلام.

-تحديد الوسائل الإعلامية الموجودة والمتاحة.

الفرع الثاني : تحديد جماهير الخطة الإعلامية لمشكلة تعاطي الإدمان والمخدرات

إن تحديد الجمهور المستهدف الذي توجه إليه الحملة الإعلامية يعتبر عنصرا لنجاح الخطة الإعلامية وذلك للأسباب الآتية:

إن تصنيف الجمهور يساعد في إعداد الرسائل المناسبة التي توجه إليهم ويجب أن تختلف الرسائل الإعلامية باختلاف مستقبليها لأن المجتمعات تختلف في احتياجاتها وعقائدها وقيمها ومشكلاتها وثقافتها.

فمثلا الرسالة الموجهة إلى المنحرفين يجب أن تختلف عن الرسائل الموجهة إلى المدمنين من الرسائل الموجهة إلى من دخلوا في دائرة الخطر (الإدمان) ، يجب أن تختلف عن تلك الرسائل الموجهة لمن هم على حافة هذه الدائرة ولم يدخلوها بعد.

تحديد الجمهور المستهدف يعتبر عنصرا أساسيا في تحديد قنوات الاتصال لأن الطريقة التي يتصل بها الناس تتأثر بعدة عوامل منها:

-المستوى الثقافي – اللغة- مستوى المعيشة – العلاقات الاجتماعية والتفاعلية.

ويمكن تقسيم الجمهور المستهدف إلى ثلاث مجموعات على النحو الآتي:

-أصحاب المشكلة وهم المدمنون أو المعرضون عن الإدمان.

-المؤثرون على أصحاب المشكلة بطريقة مباشرة ومنهم الأصدقاء وأفراد العائلة.

-أصحاب التأثير الغير مباشر على أصحاب المشكلة ومنهم رجال الشرطة ورجال الدين والأطباء .

و سوف يتم الحديث عن فئات الجماهير المستهدفة من الحملات الإعلامية لمكافحة المخدرات والوقاية منها والتي يمكن حصرها في 4 فئات هي:

1-المتعاطون والمدمنون للمخدرات.

2-المهربون وتجار المخدرات.

3-أجهزة مكافحة المخدرات.

4-الجماهير ككل.

الفرع الثالث: المتعاطون والمدمنون للمخدرات كأحد أطراف الخطة الإعلامية لمشكلة المخدرات

إدمان المخدرات حالة تسمم دورية مزمنة تنشأ من تكرار تعاطي عقار طبيعي أو مصنوع مما ينتج عنه رغبة أو حاجة قهرية للاستمرار في تعاطي العقار، مع ميل إلى زيادة الجرعة المتعاطية لاعتماد متزايد نفسي وجسماني على أثر هذا العقار .[1]

هذا يظهر إلى الحاجة القهرية هي إظهار خصائص الإدمان ليس بالنسبة لكل عقار أو مادة دليلا على الإدمان، فتعاطي القهوة والشاي حتى الطعام تسبب حالة من الرغبة الملحة بدرجات متفاوتة ولكنها ليست من قبل مواد الإدمان كما أن الحصول على المخدر بأية طريقة نتيجة للرغبة الملحة ليست عامة.

و إذا كان الكثير من المدمنين يحصلون على احتياجاتهم من المخدر بوسائل غير مشروعة فهناك الكثير أيضا الذي يلجأ إلى الجريمة فمدمن الحشيش يستطيع أن يقاوم الرغبة في حالة عدم وجوده، بينما مدمن الهيروين تصعب عليه هذه المقاومة ويتجه عادة للحصول عليه بأية طريقة.

بوجه عام يمكن القول :أن جمهور المدمنين ومتعاطي المخدرات في الوقت الحاضر لا يمثلون الطبقات الدنيا من المجتمع أو المحررين من التعليم أو ذوي الظروف العائلية

[1] – علي أحمد راغب، المخدرات المشكلة والمواجهة، (مطبوعات أكاديمية الشرطة، القاهرة، 2001)،ص19 .

السيئة، بل يمثلون مختلف فئات المجتمع وقطاعاته وإن كانت الخصائص المشار إليها أو بعضها موجودة في النسبة الكبرى منهم، و هكذا نجد أن جمهور المدمنين والمتعاطين يتميزون بالفوارق الجديدة من التكوين النفسي والمستوى الخلقي والثقافي وإن كان يجمعهم الرغبة في الحصول على المخدر واستخدامه وعدم إمكان التوقف عنه.[1]

وتجدر الإشارة إلى الإعلام الذي يوجه إلى جمهور المدمنين والمتعاطين يستهدف أساسا حثهم للإقلاع عن الإدمان، ولا يتم ذلك بالعبارات الحماسية والدعوات الأخلاقية إنما يكون بالتركيز على إمكانية العلاج.

إن الخطأ الإعلامي الأكبر الذي تقع فيه الأجهزة المسؤولة عن الإعلام الأمني هو التركيز على استحالة العلاج لأنواع معينة من المخدرات كالهيروين وغيره.

الفرع الرابع :المهربون وتجار المخدرات كأحد أطراف الخطة الإعلامية :

تهريب المخدرات لا يقوم بها فرد واحد ولكنها عمليات تنهض بها عصابات جيدة التنظيم على نحو نادر يعمل لحساها العديد من ذوي الخبرات في مجالات الاستشارات القانونية والخدمات الفنية والتكنولوجية وعادة ما يكون لهذه العصابات مركز رئيسي في دولة الإنتاج والعبور والاستهلاك.

و على هدا النحو فالإعلام الذي يوجه إلى المهربين والتجار يجب أن لا يركز في مضمون رسالته الإعلامية إلى الحديث عن الشرف والأخلاق الوطنية أو الدين أو يذكرهم بضحاياهم من الشباب والأطفال فكل ذلك الجهد لا طائل من ورائهم فقد ماتت ضمائرهم و إنما يجب أن يركز على العقوبة التي تنتظرهم .[2]

---

[1] – علي أحمد راغب، مرجع سبق ذكره، ص19 .

[2] – سمير نعيم، تعاطي المخدرات والتدابير الوقائية الاجتماعية والإعلامية، (منشورات المكتب العالمي الدولي لشؤون المخدرات، دار، الفكر العربي، القاهرة 1996) ،ص18 .

كما ينشر بصفة عامة القضايا التي يتم ضبطها في مجال التهريب بالرغم من كل ما تبذله عصابات التهريب من محاولات التستر، ليؤكد الإعلام من حلال هذا النشر أن الجريمة لا تفيد، وأن الجريمة الكاملة لا تقع في أوهام المجرم وحده ولكنها لا تحدث في الواقع، بذلك يحقق الإعلام نوعا من الردع قد يدفعهم إلى التوقف أو التردد في مواصلة تجارتهم.

الفرع الخامس : أجهزة مكافحة المخدرات كأحد أطراف الخطة الإعلامية :

تعتمد مكافحة المخدرات على قوات الشرطة، والملاحظ أن الخطط الإعلامية في مجال مكافحة المخدرات تتجه إلى الأفراد كافة وتغفل هذا العنصر الهام الذي تقوم عليه مكافحة المخدرات معتقدة أن هذا هو واجبه الذي يؤجر عليه ويحاسب على الإهمال فيه[1].

هذه النظرية قاصرة وتتجاهل عدة اعتبارات منها:

-إن واجبات المكافحة ليست محددة ولا تقتصر فقط على الخروج في الدوريات مثلا أو تلقي البلاغات ولكن يجب أن تؤدى بالشكل المطلوب الذي يحقق الأهداف المطلوبة منها بصورة قاطعة.

-إن مواجهة مهربي المخدرات والمتاجرين فيها تتسم بالعنف والقسوة وأحيان كثيرة تكلف رجل الشرطة حياته.

-يتعرض رجال مكافحة المخدرات لإغراء هائل من جانب مهربي المخدرات وتجارها لا تقارن بما يتقاضوه من مرتبات ومزايا ويصبح تجنيدهم للعمل لحساب المخدرات أو على الأقل للسكوت عن عمليات هذه العصابات.

و من هنا فالاتصال المباشر على وجه الخصوص، من خلال اللقاءات والمحاضرات والندوات بأفراد مكافحة المخدرات لتأكيد أبعاد مهمتهم الوطنية في مواجهة هذا الخطر الذي يهدد وطنهم، وحثهم على العطاء والتضحية وتنمية قيم الشرف والأمانة والكسب

[1] – رمسيس بهنام ، المجرم تكوينا وتقويما، (دار منشأة المعارف، الإسكندرية، 1979)،ص29 .

الحلال ورفع روحهم المعنوية مع الاهتمام بمشكلاتهم ورعايتهم صحيا واجتماعيا سوف يكون له أثر كبير على جهودهم في مكافحة المخدرات .[1]

الفرع السادس : الجماهير كأحد أطراف الخطة الإعلامية :

تعتبر الجماهير هي الطرف الأكثر أهمية في مجال الإعلام عن مكافحة المخدرات ويقصد بالجماهير المواطنين والمواطنات من مختلف الفئات والأعمار الذين لا يدخلون ضمن الأطراف الثلاثة السابقة فلا هم مدمنون ولا هم مهربون أو تجار وليسوا أيضا من أجهزة المكافحة وهذه الجماهير معرضة للوقوع في دائرة الإدمان.

وتتمثل أهمية توعية الجماهير المشار إليها وتبصيرها في أنهم الأغلبية المطلقة بالقياس إلى الأطراف الثلاثة السابقة، فمهما كانت أعداد المدمنين أو المهربين في بلد ما فهي محدودة بالقياس إلى التعداد العام للسكان.

كذلك تتمثل أهمية توعية الجماهير بأخطار المخدرات بفرص نجاح هائلة ونتائج ملموسة بالقياس إلى الجهود المبذولة لتوعية المدمنين ومهربي المخدرات وتجارها، فليس من السهل ولا من المستحيل أن يقلع المدمن أو يتوقف المهرب أو التاجر من خلال التوعية الإعلامية، ولكن الإعلام الصحيح للجماهير التي لم تتورط في مشكلة المخدرات قادر على أن يحقق الوقاية الضرورية .[2]

إن استخدام وسائل الإعلام في توعية أفراد الجمهور بأبعاد مشكلة المخدرات والأضرار الناجمة عنها، يعتبر من التدابير ذات الطابع الاجتماعي التي تساعد على منع دخول أفراد جدد في دائرة الإقبال على المواد المخدرة.

---

[1] – رمسيس بهنام ،مرجع سبق ذكره ، ص106.

[2] – سمير نعيم، مرجع سبق ذكره، ص20 .

وقد اتفقت الآراء على أن الإعلام القائم على أسس علمية وواقعية دون مبالغة ويلعب دورا كبيرا في الحد من انتشار تعاطي المخدرات، ومما تقدمه البرامج الأخرى التي تحاول توعية الجماهير بأضرار المخدرات ومن هنا يحدث التضاد لهذه البرامج وبرامج التوعية.

وفي هذا السياق أجرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة دراسة خلال العامين1971-1972شملت أربع عشرة دولة عن الأسلوب الأمثل للتوعية بأخطار المخدرات، وقد أكدت الدول جميعا على أن استخدام جميع الدول وسائل الإعلام الجماهيرية، وفي الوقت الحاضر تستخدم جميع الدول وسائل الإعلام في تبصير مواطنيها بأخطار المخدرات وكثير منها تنظم حملات قومية إعلامية تشترك فيها جميع الوسائل الإعلامية والأجهزة والمؤسسات القومية لأن المخدرات ليست مجرد مشكلة أمنية تتصل بالجريمة والمجرم ولكنها بالدرجة الأولى مشكلة اجتماعية وحتى يحقق الإعلام الأمن دوره المطلوب في التوعية بأضرار المخدرات لابد من إتباع ثلاث مراحل متتالية:

ا-المرحلة الأولى:

-نشر المعرفة و يقصد بها تغيير المعلومات غير الصحيحة لمستقبل الرسالة الإعلامية سواءً كان مشاهدا أو قارئا أو مستمعا، فهناك معلومات مجهولة عند العديد من المواطنين، ومن ذلك ما يعتقد البعض من أن المخدرات غير محرمة شرعا وأن تعاطيها يزيد من المتعة الجنسية مما يردد البعض إلى غير ذلك حول تعاطي المخدرات، كما يجب التنويه إلى أن الافتراض القائل إن المعرفة كفيلة بمنع الشباب من تجربة المخدرات هو افتراض خاطئ.

فهناك تقرير من أستراليا يشير إلى أن للمعلومات دورا رئيسيا في بلوغ أنماط التوعية في مجال المخدرات غير أنها لا تكفي في حد ذاتها لتغيير المواقف وأنماط السلوك.[1]

[1]- ورقة عمل حول الأسس النظرية والعلمية لإعداد خطة إعلامية لمكافحة المخدرات والسموم البيضاء، مرجع سبق ذكره، ص48 .

ب –المرحلة الثانية :تغيير الاتجاهات

تتمثل في تغيير الاتجاهات والمواقف غير مستحبة لجمهور الرسالة الإعلامية وتقوية الاتجاهات المستحبة منها.

من خلال برامج التوعية الدينية والتوعية الطبية التي توضح تأثير السموم بالإضافة إلى عرض برامج خاصة لحالات ثم علاجها وشفائها لعرض تجارتها على الجمهور ومناقشة الجمهور في آراء اتجاه هذه الحالات.

ج –المرحلة الثالثة :تغيير السلوك

تستهدف تغيير السلوك يتطلب تغيير المعلومات الخاطئة للفرد أولاً ثم تغيير الاتجاهات غير مستحبة، ويلاحظ أن تغيير الاتجاهات والأفكار غالبا ما يحدث إذا كان الاتجاه الجديد مستندا على العقيدة والقيم، ويجب أن تكون الرسائل الإعلامية واضحة حتى لا تترك أي فرصة للجمهور في أن يستنتج معنى غير المقصود منها لذا فإن الاستراتيجية الإعلامية، التي تهدف إلى تغيير سلوك المدمنين لجعلهم مواطنين صالحين ينتفع بهم مجتمعهم وتغيير اتجاهات القابلين للإدمان لحمايتهم من هذا الخطر المدمر، يجب أن تستند لمخططين إعلاميين تتوافر لديهم المعلومات الكافية عن الظروف الحالية للنظام الإعلامي للمجتمع إلى جانب النظام السياسي والاقتصادي والوازع الديني حيث أن النظام الإعلامي لا يستطيع العمل في عزلة عن بقية الأنظمة في المجتمع نفسه.

7–وسائل الاتصال وأشكالها في الخطة الإعلامية لمشكلة تعاطي وإدمان المخدرات :

نظرا لاختلاف قدرات كل وسيلة إعلامية فإن المخططين الإعلاميين يجب أن يضعوا في اعتبارهم عدة نقاط لاختيار الوسائل والأشكال الإعلامية المناسبة وهي:

–الوسيلة ودرجة انتشارها.

–درجة الصدق والجاذبية بين الوسيلة والجمهور المستهدف.

-تناسب الوسيلة الإعلامية مع :معدل الأمية، اللغة، السن، نوعية الجمهور المستهدف.

-إمكانية وصول الوسيلة الإعلامية للجمهور، فمثلاً الرسائل الإعلامية المسجلة على شرائط الفيديو لن تكون في متناول أيدي الكثيرين كما أن الأمية تحول دون الاستفادة من الوسائل المطبوعة .[1]

عندما يكون الهدف هو الوصول إلى جمهور محدد بمعلومات معينة فإن أية وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري أو الشخصي قد تكون كافية، ولكن في قضية مثل إدمان المخدرات فإن الحاجة ماسة إلى استخدام كل وسائل الاتصال وأشكاله نظرا لتنوع المعلومات وتعدد فئات الجمهور واختلاف ظروفها.

و تجدر الإشارة إلى أنه عند تصميم الرسائل الإعلامية يجب أن يتذكر مصمم الرسائل النقاط التالية:

-إن الرسائل الإعلامية قطعية وجازمة حتى لا تترك فرصة للجمهور المستهدف في أن يستنتج أو يحاول أن يستنتج معنى غير مقصود.

-إن إدمان المخدرات موضوع حساس لذا يجب أن يحرص مصممو الرسائل الإعلامية كل الحرص لتفادي احتمال أي خطأ في فهم الرسالة الإعلامية بما ينتج عنه تأثير مضاد، فمثلاً إعلانات أحد الأفلام التي تعالج موضوع الإدمان قد تكون إغراء يشجع الشباب على الدخول في مجال المخدرات.

-الرسالة الإعلامية يجب ألا تكون منفردة أو جامدة بل يجب استخدام أساليب فنية متنوعة وجذابة ومشوقة.

لذا يمكن القول :إن الاتجاهات الرئيسية للإعلام لمكافحة المخدرات تنحصر بصفة عامة في الاتجاه الديني باعتبار أن المخدرات من المحرمات التي نهت عنها الأديان السماوية والاتجاه

[1] - BOTTOMS /A E, CRIME PREVENTIONT ACTION THE POLICING AND SOCIETY, NEW YORK, 1990, P22

الصحي لما تسببه من خلال التوعية بعقوبات التجار والتعاطي نظرا لما تمثله هذه الظاهرة من تهديد لأمن واستقرار المجتمع، ولذلك يجب أن تنحصر جهود أجهزة الإعلام في الشرطة على هذه العناصر مع التركيز على برامج التوعية بما يتناسب مع ميول واتجاهات الجمهور وبما يتواكب مع التطورات الهائلة والمذهلة في وسائل الإعلام.

المبحث الثالث :نماذج عن الإعلام الأمني في الدول العربية:

المطلب الأول : نموذج إمارة دبي: إن أهم خصائص تجربة الإعلام الأمني بشرطة إمارة دبي تتصف بالخصوصية حيث أنه تم تخصيص إدارة للإعلام الأمني تتبعها مجموعة من الأقسام برئاسة مدير، وبدأت هذه التجربة عام1974من خلال إنشاء قسم للعلاقات العامة من اقتراح اللواء"ضاحي خلفان"، حيث انطلق نشاطه ثم التحق بإدارة التخطيط عام1991 وأضيف له قسم "التوجيه المعنوي "، ثم أضيف قسم آخر يسمى "قسم حملات التوعية المرورية " يهتم ببرمجة الحملات الإعلامية التوعوية ويعمل على محاولة خلق وعي أمني لدى المواطنين، وفي سنة 1999 استقل هذا القسم بإدارة خاصة سميت" إدارة الإعلام الأمني"، وأصبح قسم العلاقات العامة من الأقسام التي تندرج تحت أقسام هذه الإدارة ،و تعمل هذه الإدارة على تطبيق مهامها، وهي كما يلي:

- وضع استراتيجية خاصة بالإعلام الأمني من أجل تحسين صورة الشرطة لدى المواطن.

- ضمان الإعلام والاتصال الدائمين بين أجهزة الشرطة فيما بينها أو مع المواطنين.

- التوثيق الإعلامي للأنشطة التي تزاولها الشرطة والإنجازات التي تقوم بها.

- خلق اتصال دائم بين الشرطة والمواطن.[1]

المطلب الثاني :نموذج مصر : إن التجربة المصرية في ميدان الإعلام الأمني هي الرائدة باعتباره أول من أنشأ كيان متخصص للإعلام الأمني، وكان ذلك سنة 1953 من خلال

[1] - خليل جاسم ميرزا ، مرجع سبق ذكره ، ص 157-170 .

القرار الذي صدر عن وزارة الداخلية المصرية تحت رقم103 مقتضاه إنشاء مكتب للشؤون العامة، يسمح من خلاله بتزويد الصحفيين بالمعلومات والأخبار، وذلك من أجل ترسيخ استراتيجيتها الوطنية والقومية وكذلك التخطيط برؤية مستقبلية لقضايا الأمن والتنمية، ففي يوليو1979صدر قرار وزاري تحت رقم 1460 يتم من خلاله تعديل وزارة الداخلية ويوزع الإشراف على قطاعاتها النوعية إلى إدارة العلاقات العامة وأخرى للعلاقات الإنسانية وأخرى للخدمات الطبية، ثم أعقبه قرار الجمهورية رقم 546 لسنة 1980 لرفع إدارة العلاقات العامة إلى مستوى الإدارة العامة ودعمها بكافة الصلاحيات الإدارية، وصدر ت عدة قرارات أخرى كان أهمها القرار الوزاري رقم 1855 لسنة1990 الذي يضع الإدارة العامة للعلاقات العامة تابعة لوزير الداخلية مباشرة وتم استحداث قيادة متخصصة للإعلام داخلها حيث شكل هذا القرار ملامح سياسة جهاز الإعلام الأمني المصري قائم على مبدأين أساسين هما:

-تحري الدقة والموضوعية في نقل المعلومات الأمنية دون مبالغة.

-السرعة في توصيل المعلومة إلى المواطنين عن طريق وسائل الإعلام المختلفة .[1]

ويقوم جهاز الإعلام الأمني المصري بمجموعة من النشاطات وهي كما يلي:

-إمداد كافة الأجهزة الإعلام سواء كانت محلية أو دولية بالأخبار والمعلومات مع التحري على كل ما يقومون بنشره بأخبار متعلقة بالمجال الأمني.

-إصدار نشرات صحفية وتقارير سنوية خاصة بالمركز الإعلامي والذي يضم عدة أقسام كقسم الصحافة المحلية، قسم الصحافة الأجنبية، قسم وكالات الأنباء وقسم المطبوعات الصحفية ، و يمكن اعتبار التجربة المصرية في الإعلام الأمني ثرية بالخبرات، وذلك من التراكم الذي تكون عندها باعتبارها من أقدم الأجهزة في الوطن العربي، وانعكست ملامحها على تشكيل هذا الجهاز المواكب للمستجدات الإعلامية الأمنية.

[1] – نفس المرجع ، ص122 .

المطلب الثالث نموذج الجزائر: إن الإعلام الأمني في الجزائر كممارسة على أرض الواقع فهو موجود أما كمصطلح متعارف ومتفق عليه فلم يتواجد بعد فهو بحاجة إلى تنظيم كما هو معمول به في النموذجين السابقين، حيث بقي حبيس التشريعات القانونية التي لا تسمح بتناول المواضيع الأمنية بطريقة مباشرة، ويمكن إرجاع هذه السرية لطبيعة الوضع الأمني الذي مرت به البلاد وكذلك إلى طبيعة النشاط الإعلامي، وكذا التشريعات القانونية التي ينطوي تحتها بداية بقانون 1982 وقانون 1990.

و باعتبار مصطلح الإعلام الأمني لم يتواجد بعد، فاخترنا تناوله من خلال التشريعات القانونية حيث يعتبر قانون 1982 أول تشريع يخص الإعلام في الجزائر والذي نص على حرية الصحافة وقانون1990 الذي يعتبر الأخير.

ظهر قانون 1982 بمقتضى الأمر رقم 82 -1 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1402الموافق لـ 06 فيفري سنة 1982 يتضمن قانون الإعلام، وكما ورد في المادة 47 فلقد رُفض الإعلام الذي إذا كان من شأنه أن ينال من الأمن الداخلي والخارجي للدولة أو تفشي السر العسكري أو الاقتصادي الاستراتيجي وكل ما يمس بكرامة المواطن هذا ما يدل على أن الحكومة الجزائرية كانت تجيز نشر المعلومة الأمنية لكن بشرط أن تخدم الصالح العام.

إن المعلومة الأمنية حسب قانون 1982 كانت محصورة وذلك من خلال ما تنص عليه المادة 49 والتي جاءت في شكل تكميلي للمادة 47 .

أما فيما يخص نشر الرد فيرفض نشره من قبل الصحفيين ما إذا كان الرد من شأنه المساس بأمن البلاد ومصالحها كل هذا نصت عليه المادة 81 ودعمته المادة 101 التي تنص على كل من يتعمد نشر أو إذاعة « أخبار خاطئة أو مغرضة من شأنها المساس بأمن الدولة وقوانينها واختياراتها، يعاقب بالحبس من (6) أشهر إلى سنوات(3) وبغرامة من 5000د.ج إلى 20000 د.ج أو بإحدى العقوبتين فقط»

كل « وعن أسرار التحقيق الأولية للجنايات والجنح فقط نص قانون 1982 في المادة107 على أن نشر لأخبار أو وثائق تتضمن المساس بأسرار التحقيق الأولي للجنايات والجنح بالوسائل المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه، يعاقب عليها بغرامة من 100 د.ج .إلى 2000د.ج.[1]

أما نشر أو إذاعة الأخبار الأمنية فكانت مقيدة ببعض الشروط التي تحد من حرية الصحفيين باعتبار أن الدولة الجزائرية في هذه الفترة كانت تمر بمرحلة آمنة ومستقرة، وما أراده قانون 1982 هو الفصل بين الأجهزة الأمنية والإعلامية في بعض الأمور خاصة منها المتعلقة بسياسات الدولة أو التحقيقات الأولية للجنايات.

ما يمكن استنتاجه من خلال هذه النصوص القانونية أن الدولة الجزائرية كانت تحاول حماية نفسها والأمن الداخلي والخارجي، سياسة البلاد وكرامة المواطنين، وجعل كل الوسائل الإعلامية في خدمة المصلحة العامة والخاصة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي للبلاد.

وقد أضحت الأجهزة الأمنية في الجزائر تولي أهمية بالغة بأنشطتها المختلفة خلال العقدين الأخيرين ويرجع ذلك للعديد من العوامل و التطورات الحاصلة التي لحقت بالقضايا الأمنية ذاتها و التي فرضت على الأجهزة الأمنية أن تتعامل معها بأسلوب أكثر حداثة.وتساير الوضع بسياسات أمنية وأساليب ووسائل وتقنيات متطورة، دون أن نغفل عن مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تشهدها وتعيشها الجزائر فضلا عن التطورات التي حدثت في تقنيات الإعلام والاتصال الأمر الذي أدى إلى ازدد أهميتها، النسبية في كافة مجالات الحياة بما في ذلك المجال الأمني.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، (عدد:14 ، مرسوم رئاسي رقم 90/ 8 مؤرخ في رمضان عام 1410 الموافق ل 4 فيفري 1990 م).

و تتعاظم سطوة ودور وسائل الإعلام عامة و تأثيرها المباشر على فكر وسلوك الأفراد و الجماعات بما يمس أمن وسلامة المجتمع الجزائري و بما للإعلام من قوة مؤثرة أثبتتها العديد من الدراسات يؤهله لأداء أدوار مساندة ومهمة في مكافحة الظواهر الشاذة في المجتمع، استندت إليه الأجهزة الأمنية لتحقيق غاتها المنشودة .

و بحكم أن الإعلام الأمني إعلام متخصص هدفه نشر الأمن والطمأنينة بين أفراد المجتمع من جهة ومن جهة أخرى تقديم توعية من شأنها أن تحفز أفراد المجتمع على المساهمة في تحقيق الأمن الشامل بمفهومه واسع في الجزائر، من خلال كل المقومات الاجتماعية والفكرية والدينية والاقتصادية والأمنية والحضارية للمجتمع الجزائري .[1]

وفي هذا الصدد يجب علينا التعريف بالعلاقات العامة في الشرطة:

العلاقات العامة: " « هي وظيفة إدارية تساعد في تحديد أهداف المنظمة، وتشمل التغيير فيها ويقوم ممارسو العلاقات بالاتصال بالجمهور الداخلي والخارجي الذين لهم صلة، وذلك لخلق تماسك بين المنظمة والتوقعات المجتمعية، و يطور ممارسو العلاقات العامة وينفذون و يقيمون برامج المؤسسات والجماهير ."

المبحث الرابع : العلاقات العامة بمصالح الشرطة و الإعلام و المشكلات التي تواجهها

كثيرا ما يخلط الناس بين العلاقات العامة، وبين الاعلام ، وإن كان الخلط بينهما هو خلط بين الاتصال كوسيلة للعلاقات العامة وبين العلاقات العامة ذاتها، فان الخلط كذلك يأخذ صورة أخرى ، في أنه يأخذ صورة الخلط بين الوسيلة والهدف ، فليس الهدف الرئيسي للعلاقات العامة بالشرطة هو الاتصال بالجمهور الداخلي أو الخارجي بواسطة الإعلام، فذلك الإتصال بالجمهور بواسطة الاعلام طرق مرصد لتحقيق بعض أهداف العلاقات العامة وليس هو فقط هدف العلاقات العامة.

[1] – الملتقى الوطني الثاني حول الإعلام الأمني في الجزائر واقع وأثار، 29 نوفمبر 2016،www.diae.net

ومن جانب آخر، فليست العلاقات العامة هي الإعلام وهذا يعني:

-أن كلا من العلاقات العامة، و الإعلام، يعدان من وسائل الاتصال بالجماهير مثل وسائل أخرى كالإعلان والدعاية....وغيرها.

-إن الاعلام ليس هو كل وسائل العلاقات العامة، فبجانبه توجد وسائل اتصال أخرى مباشرة وغير مباشرة، كما أن هناك وسائل أخرى تستطيع العلاقات العامة في الشرطة تستعين بها بغية تسهيل عمل الشرطة وممارسة عملها عموما، كتقديم النصح والمشورة للعاملين مثلا ، وفي هذا يقر" روبين" "Rubin" بحق أن الإعلام ليس إلا وجها من وجوه العلاقات العامة و لا يشترط أن يكون جانب من جوانب كل برنامج للعلاقات العامة.

-ازدواجية الطريق في العلاقات العامة بعكس الاعلام، وفي ذلك يقول إدوارد ييرتر-في معرض تفرقته بين العلاقات العامة وغيرها من وسائل الاتصال بالجماهير : « إن العلاقات العامة قد تستخدم الاعلام أحيانا، على أن العلاقات العامة تعتبر طريق ذا اتجاهين، في حين أن الاعلام طريق ذو اتجاه واحد » .

إلا أن الإعلام أو على الأصح وسائل الاعلام ، لم تعد في عصرنا الحالي طريق وحيد الاتجاه، يؤدي إلى إعلام الجماهير أو صب المعلومات والأخبار في عقول الجماهير وقلوبهم، بل أصبح الإعلام إلى حد كبير وسيلة مزدوجة تبدأ بالجماهير وتنتهي بالجماهير.

فهي تبدأ بهم بمحاولة جس نبض الجماهير لمعرفة ميولها واتجاهاتها نحو ما تقدمه تلك الوسائل الإعلامية، وتنتهي بالجماهير حيث تصب تلك الوسائل الإعلامية كل جهدها ووسائلها الإعلامية إلى الجمهور، ونظر لدورها الفعال في بناء وتوجيه الرأي العام والتأثير في الجماهير تعتمدها العلاقات العامة بالشرطة هدف توصيل الرسالة الشرطية.

المطلب الاول : -الوسائل المباشرة للعلاقات العامة بالشرطة :

وتتم بواسطة الاتصال الذي يتم عن طريق التقاء المواطن أو المواطنين برجال الشرطة سواء كانوا من المختصين بأقسام العلاقات العامة جهاز العلاقات العامة بالشرطة أومن غيرهم فكل رجل شرطة هو بطبيعة الحال رجل علاقات عامة فمن بين هذه الوسائل المباشرة نذكر:

1-**المتحدث الرسمي:** و هذا النظام يقضي بأن يكون أحد الأشخاص هو المتحدث الرسمي عن إدارة الشرطة، فأن وجد بالجهاز خبراء في العلاقات العامة، كان الخير للعلاقات العامة بالشرطة هو المتحدث الرسمي و إن لم يوجد فالرئيس هو المتحدث الرسمي مع ضرورة توفر جملة من الخصائص في هذا المتحدث الرسمي كصفات القيادة وأن يكون ملما بالأعمال ونظم الشرطة وأن يكون مدربا على الخطابة كله في سبيل تحقيق القدرة الإقناعية للجمهور.

2-الندوات: هي وسيلة من وسائل الإعلام بالجماهير، وتنتج للحضور فرصة الحوار والنقاش، وتبادل الرأي، فالندوة هي اجتماع من الخبراء والمتخصصين للإسهام في دراسة موضوع أو مشكلة تعطى فيها الفرصة للمناقشة وإبداء الآراء حول الموضوع ما كما يتم فيها تبادل المعلومات والخبرات والتفاعل بين المرسل والجمهور، تستخدمها إدارة العلاقات العامة-بالشرطة -للتعرف على آراء المتخصصين في بعض الموضوعات.

3-المحاضرات :تختلف عن الندوة في عدم سماحها بمشاركة الجمهور إلا بموافقة الحاضرين وهي وسيلة اتصال فعالة تستخدم لنقل الأفكار والمعلومات لأعداد كبيرة من الناس في نفس الوقت، مثلا الالتقاء بالجمهور من خلا المحاضرات المقدمة باليوم العالمي لمكافحة المخدرات .

-**اللقاءات اليومية بين رجل الشرطة والمواطن**:وهنا يجب أن تطبق العلاقات العامة بصورة جيدة ومباشرة، فمن يحضر للإبلاغ أو من يستدعي للشرطة، أو من يستوقفه رجل الشرطة

للتحقق من رخصته..إلخ كل ذلك يمكنه أن يكون أدوات أو وسائل للتأثير في الجمهور سلبا أو إيجابا .

-المطلب الثاني : الوسائل غير المباشرة للعلاقات العامة بالشرطة

فمن الوسائل غير المباشرة التي تعتمدها العلاقات العامة بالشرطة نجد:

1-**الصحافة المكتوبة** :تمثل الوسائل الإعلامية المطبوعة إحدى الوسائل المستخدمة من قبل جهاز العلاقات العامة بالشرطة في مجال الإعلام ، فالفن الصحفي وما يحتويه من اخبار، تعليقات، مقابلات، آراء للمتخصصين والعامة، شكاوى، اقتراحات صور رسوم فوتوغرافية وكاريكاتورية، كل ذلك يؤدي إلى أهمية دور الصحافة في التوعية الأمنية.

2-الإذاعة : حيث تستفيد العلاقات العامة بالشرطة من الطرق العديدة التي يمكن استعمالها والاستفادة منها إذا ما استخدمت الإذاعة كوسيلة لإيصال الرسائل التوعوية

أن مخاطبة الاذاعة لجميع الفئات بما يتفق واهتماماته وثقافتهم يساعد على انتشار الرسالة.

إذاعة الأمن الوطني: وهي تجربة فريدة من نوعها على مستوى الجزائر وبلدان المغرب العربي حيث عملت إدارة الاتصال والعلاقات العامة على تجسيد هذا المشروع منذ شهر جانفي 2013 و بالتنسيق مع الجهات المختصة أصبحت إذاعة الأمن الوطني بتاريخ 21 أكتوبر 2014 ، تهدف هذه الإذاعة إلى تدعيم سياسة الشرطة الجوارية من خلال رسالة إعلامية مسؤولة وملتزمة تهدف إلى تحقيق الأمن المجتمعي للارتقاء بالعلاقة مع المواطن ورجال الشرطة، الخدمة العمومية المتميزة وتبث هذه الإذاعة يومي الاثنين والخميس في القناة الإذاعية الأولى قضايا تخص الوعي الأمني والاجتماع ومسائل حول السلامة المرورية ومعلومات وبرامج متخصصة في مجال التوعية والتوجيه وتقديم الإرشادات للإفراد.

3-التلفزيون :ومد من أكثر الرسائل الاعلامية انتشارا و تأثيرا، ونظرا للدور الذي يلعبه في مجالات التدقيق و التعليم، فهو وسيلة وقاية للمجتمع ما يحفظ أمنه واستقراره وكذا سلامته و

لتحقيق هذا الدور الايجابي يجب التركيز على ضرورة التكامل والتفاعل بين التلفزيون، و الاجهزة الامنية مما يسهم في دعم رسالة الشرطة في المجتمع ما يمثل الوسيلة الامثل لحملات التوعية ، بحيث يعتبر التلفزيون أقوى وسائل الإعلام من حيث تأثيره على المشاهدين بما لهمن إمكانيات متنوعة وفي مجالات عديدة على رأسها المجال الاجتماعي وما يترتب عنه من توعية .

4-السينما :وهي وسيلة ذات شعبية كبيرة وتحقق فوائد عديدة عند استخدامها في حملات التوعية كالاستفادة منها مثلا في تقديم المضمون الإعلامي المقدم وتوضيح مزاياه فتسمح للقائم بالاتصال بمصلحة العلاقات العامة بالشرطة بتقديم رسالته الإرشادية ، كما أن السينما تخاطب جمهور الشباب من الجنسين باعتبارهم أكثر تأثرا بالمشكلة الإدمان ، مما يسمح بالتأثير الايجابي عليهم .

5-الانترنت : إن الانتشار الهائل لشبكة الانترنيت والتوسع المستقبلي لها جعلها من أبرز وسائل الاتصال في الوقت الحاضر، الأمر الذي دفع المؤسسات الشرطية المختلفة إلى الاستفادة من التقنيات العالية لها في التواصل مع الجمهور، وتجدر الإشارة إلى انه يجب التركيز على تحديد مضمون الرسالة المراد إيصالها إلى الجمهور المستهدف، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد عن أسلوب الوعظ والإرشاد المباشر، مع ضرورة ربط الموضوع و المعلومات بالاهتمام المباشر للفرد.

6-النشر: يمثل النشر إحدى الوسائل المستخدمة في مجال العمل التوعوي، من صحافة و مجلات متخصصة، ودوريات ومن ثم يمكن لأن تساهم هذه الوسائل في تقديم مختلف التوعوية للجماهير، فالنشرات الدورية، والكتيبات والمجلات التي تصدرها هيئة الشرطة جهاز العلاقات العامة من حين لآخر لشرح ظاهرة معينة أو للتحدث عن الجهود التي تبذلها الشرطة في مناسبة معينة.

مثل: مجلة الشرطة التي تتناول العمل الأمني و الدور الإيجابي لرجال الشرطة من بينها ركن" الاتصال والعلاقات العامة.

7-مندوبوا الصحف في المجالات الشرطية: من المفيد أن نضيف بأنه غالبا ما تخصص الصحف مندوبين، يختص كل منهم بقطاع معين من قطاعات الأنشطة التي تغطي أخبارها فيوجد مندوب أو مندوبون يتخصصون في تغطية أخبار التعليم وآخرون لتغطية أخبار وزارة الداخلية ومن المفيد أن توثق أجهزة العلاقات العامة في وزارة الداخلية صلاتها بهؤلاء المندوبين، فبواسطة هذا التعاون يمكن نشر أخبار معينة لإعلام الجمهور بجهود الشرطة في القبض على المجرم أو لإرشاد الجمهور بصورة غير مباشرة ويمكن لجهاز العلاقات العامة بالشرطة أن يدعو مندوبي الصحف والمجلات أو الصحفيين عموما إلى الحفلات التي تقيمها في المناسبات المختلفة للشرطة للاحتفال.[1]

المطلب الرابع :المشكلات التي تواجه الإعلام الأمني في مكافحة الجريمة

اهتمت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية والتدريب بدراسة هذه المشاكل، وأجريت في إطار مركز البحوث والدراسات في الأكاديمية العديد من الدراسات الجادة التي حددت أهم مشاكل الإعلام الأمني العربي على النحو التالي:

-وجود فجوة بين الإعلاميين والأمنيين.

-وجود فجوة بين رجال الأمن والمجتمع.

-الفهم الخاطئ للمسؤولية الأمنية.

-اختلاف السياسات العامة للبلدان العربية.

- .عدم تطبيق القرارات و التوصيات الإعلامية والأمنية "

أما عن المشكلات التي تواجه العلاقات العامة في مجال الشرطة عموما فتمثلت في:

[1] -أمينة حمراني، الإعلام الأمني ودور العلاقات العامة في تطويره، مرجع سابق.

–طبيعة وظيفة الشرطة :تتركز مسؤولية الشرطة أساسا على حفظ الأمن وتنفيذ القانون، ومن الناس من يرى في هذا العمل تقييدا لحريته وسيطرة على مقدراته، كما أن الشرطة وهي تقوم بتطبيق القوانين تصطدم كثيرا بعدم تقبل الجماهير لها.

– السلوك الشخصي لبعض رجال الشرطة :أثبتت دراسات الصورة الذهنية أن السلوك الشخصي لأي مجموعة من العاملين في أي منظمة يؤثر على صورة هذه المنظمة في أذهان الجماهير وبذلك فإن أي سلوك غير مقبول من قبل فرد من أف ا رد الشرطة يؤثر على صورة الجهاز ككل.

– تأثير وسائل الإعلام :تقوم وسائل الإعلام بإبراز صورة غير سليمة لرجال الشرطة تؤكد على الجوانب السلبية وتتجاهل الإيجابية، ولا شك أن تدعيم الصلات بهذه الوسائل تساعد على إشاعة الهيبة والاحترام و الثقة في رجال الشرطة.

– عوامل تاريخية :استخدم الاستعمار جهاز الشرطة في البطش بالعناصر الوطنية وتقييد حرية المواطنين و اشاعة الخوف، كما حدث هذا في غيرها من الدول التي عانت من الحكام الطغاة المستعمرين الذين أساؤوا إلى جهاز الشرطة باستخدام رجاله في تحقيق أغراضهم وتنفيذ مخططاتهم الاستبدادية.

–ضعف المستوى التعليمي والاقتصادي لجنود الشرطة :لا شك أن التصرفات الخاطئة لرجال الشرطة إنما تنبع من انخفاض مستواهم التعليمي، وسوء حالتهم المادية الأمر الذي يدفع بهؤلاء إلى الإساءة إلى صورة الشرطة من خلال سلوكهم غير المقبول من الناحية الاجتماعية.[1]

إضافة إلى كل هذا يمكن أن نذكر أيضا:

غياب الرؤية الإعلامية الأمنية الشاملة.

–عدم توضيح أهداف الإعلام الأمني للجمهور المستهدف.

–عدم الاعتماد على الأساليب العلمية الحديثة في العمل الإعلامي الأمني.

[1] - محمد أديب خضور ،" **تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة** "،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 0 ،الرياض، 2003، ص33

-قلة البحوث والدارسات واستطلاعات الرأي وقلة مراكز دارسات الرأي العام التابعة للمؤسسات الأمنية .

-محدودية التجهيزات التقنية.

-تواضع تأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجال الإعلام الأمني وقلة الصرف على التدريب المستمر.

- تواضع الإنتاج الإعلامي و التوعوي المتبادل بين الدول العربية.

-حكومية و رسمية الإعلام الأمني بالدول العربية و عدم دخول المؤسسات الإعلامية الخاصة و مؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال بشراكات مخطط لها بصورة علمية.

-عدم إتاحة الفرصة للرأي الأخر من خلال وسائل الإعلام الأمني وخاصة المطبوعات التابعة للأجهزة الأمنية للمزيد من الشفافية.

-محدودية الاهتمام بهموم ومشاكل المواطن الجزائري في مجال الأمن المجتمعي وتواضع معالجة القضايا الأمنية الكبيرة إضافة إلى ذلك محدودية التنسيق والتكامل بين الأجهزة الإعلامية والأمنية .

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع:

تمهيد:

يعد الجانب الميداني للدراسة من أهم مراحل البحث العلمي إذ يجسد كل المعلومات المتحصل عليها في الجانب النظري، بواسطة استخدام أدوات منهجية ملائمة. إذ يعتبر هذا الفصل كطريق يمر منه الباحث من الجانب النظري إلى الجانب الميداني.

ومنه سنتناول في هذا الفصل ثم أدوات جمع البينات، وأساليب التحليل.

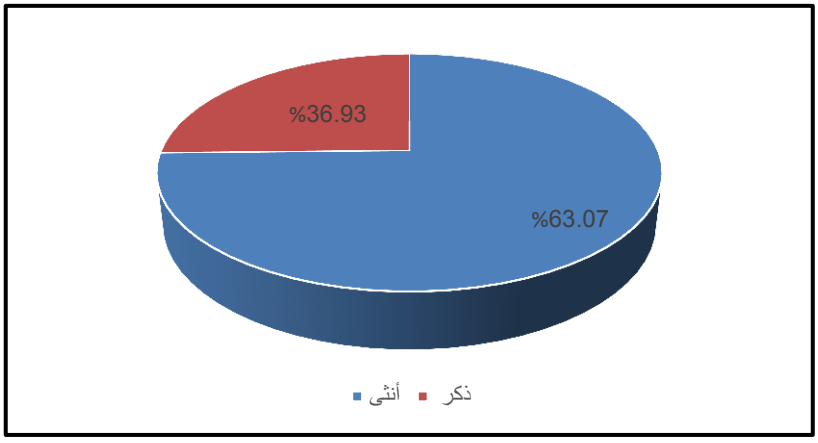
.عرض وتحليل البيانات الخاصة بالبيانات الشخصية:

- **خصائص المجتمع الاحصائي:**

التوزيع حسب الجنس: تتمثل في تحديد طبيعة الجنس لمفردات العينة والجدول التالي يمثل ذلك:

➢ **الجدول رقم (3): توزيع العينة حسب الجنس**

متغير الجنس	التكرار	النسبة المئوية
أنثى	41	%63.07
ذكر	24	%36.93
المجموع	65	%100



الشكل رقم (01) يمثل توزيع العينة حسب الجنس

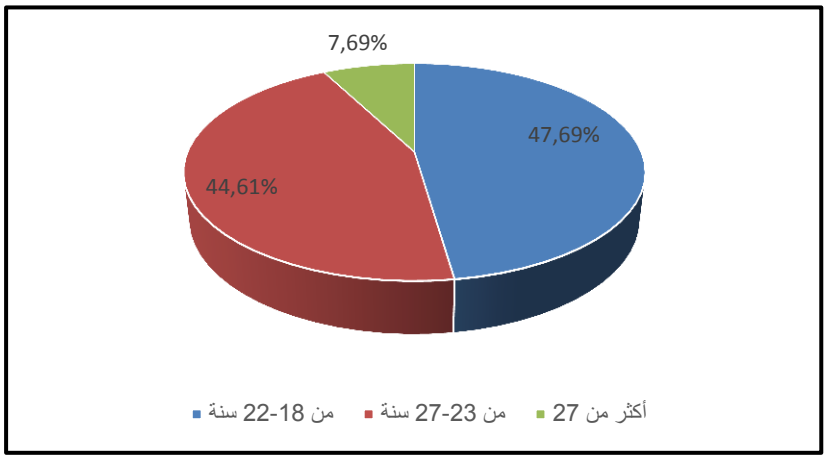
من خلال ملاحظتنا للجدول والشكل رقم (01) والذي يوضح جنس المبحوثين، تبين لنا أن نسبة الإناث تقدر ب 63.07% أي ما يعادل 41 مفردة، في مقابل نسبة الذكور قدرت بنسبة 36.93% أي ما يعادل 24 مفردة.

والملاحظ أن فئة الإناث هي الأكثر وهذا راجع إلى أن عدد الطالبات أكبر من عدد الطلبة بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية خاصة في قسم علم الاجتماع وذلك لان فئة الاناث هي الأكثر متابعة لتعليمها في مقابل الذكور الذين اغلبهم يلجأ إلى الأعمال الحرة التي يضمن أن لها دخل يومي وهذا ما تتطلبه الظروف الاجتماعية والواقع. بالإضافة لاعتمادنا على العينة العشوائية البسيطة التي لا يهم عنصر الجنس فيها وليس له دورا مهما إلا أن ذلك لا يعني أن متغيرات الدراسة لا تتأثر بهذا الأخير.

التوزيع حسب العمر: يتم توضيح فئات العمر لأفراد عينة الدراسة من خلال الجدول التالي:

➢ **الجدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر**

السن	التكرار	النسبة المئوية
من 18-22 سنة	31	%47.69
من23-27 سنة	29	%44.61
أكثر من 27 سنة	5	%7.69
المجموع	65	%100

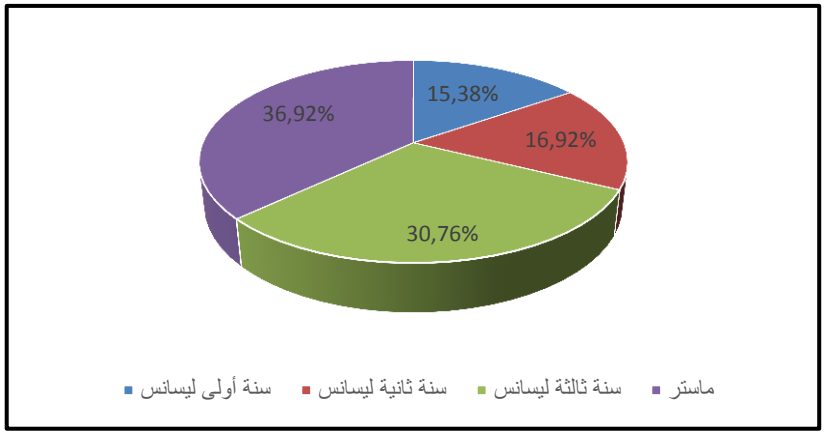


الشكل رقم (02) يمثل توزيع أفراد العينة حسب العمر

من خلال الجدول والشكل رقم (02) والذي يوضح سن المبحوثين، تبين لنا أن معظم المبحوثين في الفئة العمرية من 18-22 سنة والتي قدرت بنسبة 47.69% أي ما يعادل 31 مفردة، تليها الفئة العمرية من 23-27 سنة بنسبة 44.61% أي ما يعادل 29 مفردة، وأخيرا الفئة العمرية أكثر من 27 سنة والتي قدرت بنسبة 7.69% أي ما يعادل 5 مفردات. وهذا يرجع إلى ان أغلبية الطلبة شباب في العقد الثاني من العمر.

➢ **الجدول رقم (05) يوضح توزيع أفراد العينة المستوى التعليمي**

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
سنة أولى ليسانس	10	%15.38
سنة ثانية ليسانس	11	%16.92
سنة ثالثة ليسانس	20	%30.76
ماستر	24	%36.92
المجموع	65	%100

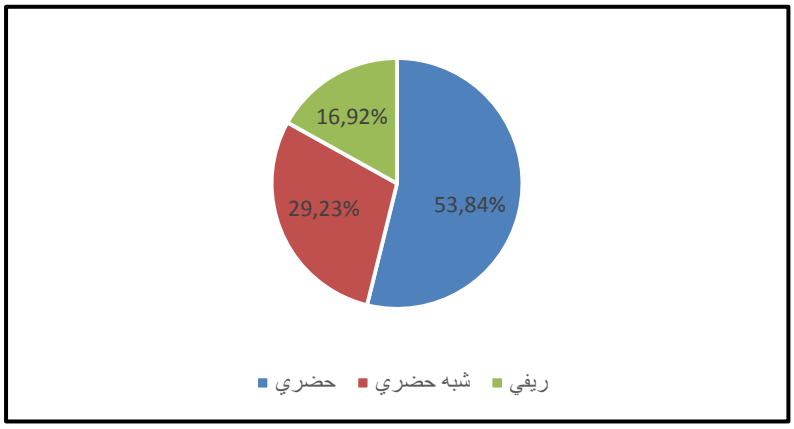


الشكل رقم (03) يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

من خلال الجدول والشكل رقم (03) نلاحظ أن أكبر نسبة من بين أفراد العينة هم طلبة طور الماستر بنسبة 36.92% أي ما يعادل 24 مفردة، تليها سنة ثالثة ليسانس بنسبة 30.76% أي ما يعادل 24 مفردة، ثم سنة ثانية ليسانس بنسبة 16.92% أي ما يعادل 11 مفردة، نلاحظ ان طلبة الماستر هم أكثر نسبة وهذا راجع إلى سهولة التواصل معهم بالإضافة إلى أنهم يمتزون بنوع من الثقافة أكثر من طلبة الليسانس.

➢ **الجدول رقم (06) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الإقامة**

الإقامة	التكرار	النسبة المئوية
حضري	35	%53.84
شبه حضري	19	%29.23
ريفي	11	%16.92
المجموع	65	%100



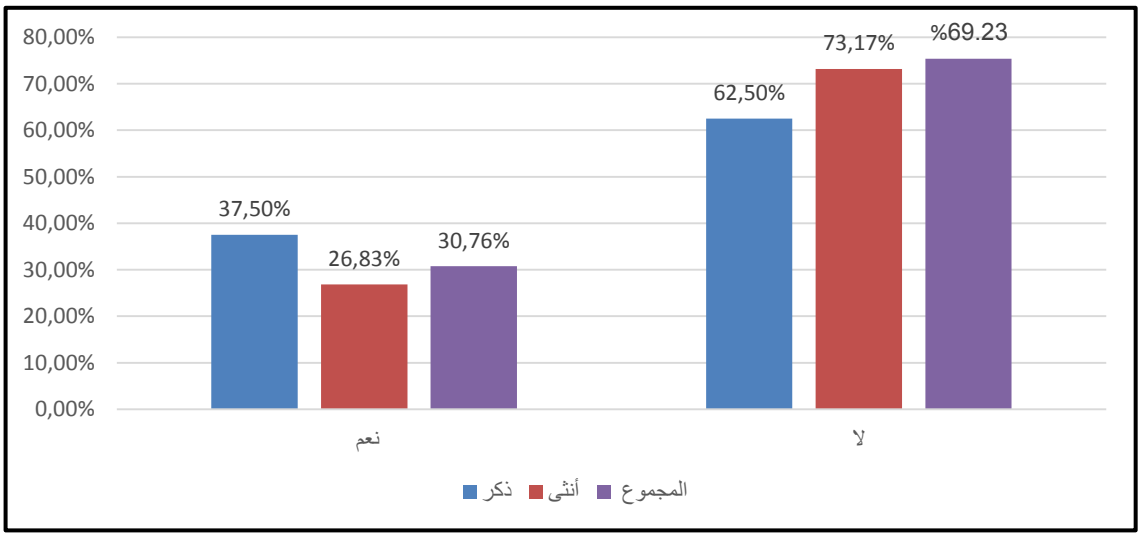
الشكل رقم (04) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الإقامة

نلاحظ من خلال اجدول والشكل رقم (04) نلاحظ ان أغلبية أفراد العينة ذو إقامة حضرية بنسبة 53.84% أي ما يعادل 35، تليها ذو إقامة شبه حضرية بنسبة 29.23% أي ما يعادل 19 مفردة، أخيرا الذين يقطنون الريف بنسبة 16.92% أي ما يعادل 11 مفردة. وهذا راجع إلى النزوح الريفي إلى المدينة بالإضافة إلى كثرة السكان في المدينة مقابل الريف.

2.1. عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرضية الأولى: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرضية الأولى:

الجدول رقم (7) : يوضح مدى مشاركة أفراد العينة في الحملات التوعية الاجتماعية ضد المخدرات

الإجابات	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
نعم	9	%37.5	11	26.83%	20	30.76%
لا	15	62.50%	30	73.17%	45	%69.23
المجموع	24	100%	41	100%	65	100%



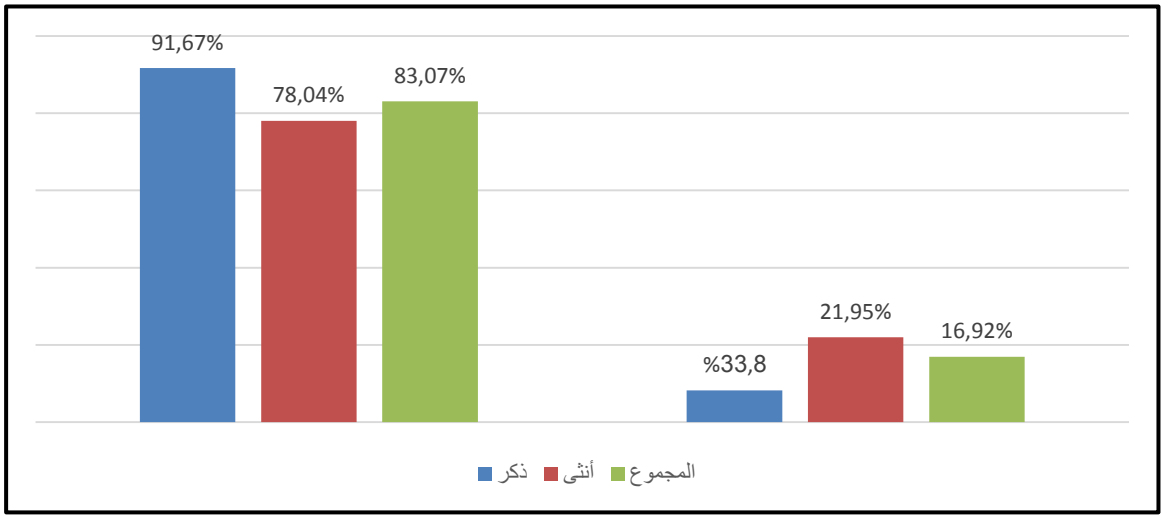
الشكل رقم (05) يمثل مدى مشاركة أفراد العينة في حملات التوعية ضد المخدرات

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (05) أن أغلبية أفراد العينة لا يشاركون في الحملات التوعية ضد المخدرات حيث قدرت نسبة الذين أجابوا بلا بنسبة 69.23% أي ما يعادل 45 مفردة، مقابل الذين يشاركون في حملات التوعية ضد المخدرات بنسبة 30.76% أي ما يعادل 20 مفردة.

وهذا راجع إلى التزام الطلبة بالدراسة وعدم وجود الوقت الكافي للمشاركة في مثل هذه الحملات التي تستدعي الفراغ وعدم الانهماك في العمل أو الدراسة.

➢ **الجدول رقم (08) يوضح مدى مساهمة حملات التوعية للإعلام الأمني في نشر الوعي بخطورة ظاهرة المخدرات من وجهة نظر أفراد العينة:**

الاجابات	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
نعم	22	91.67%	32	78.04%	54	83.07%
لا	2	8.33%	9	21.95%	11	16.92%
المجموع	24	100%	41	100%	65	100%



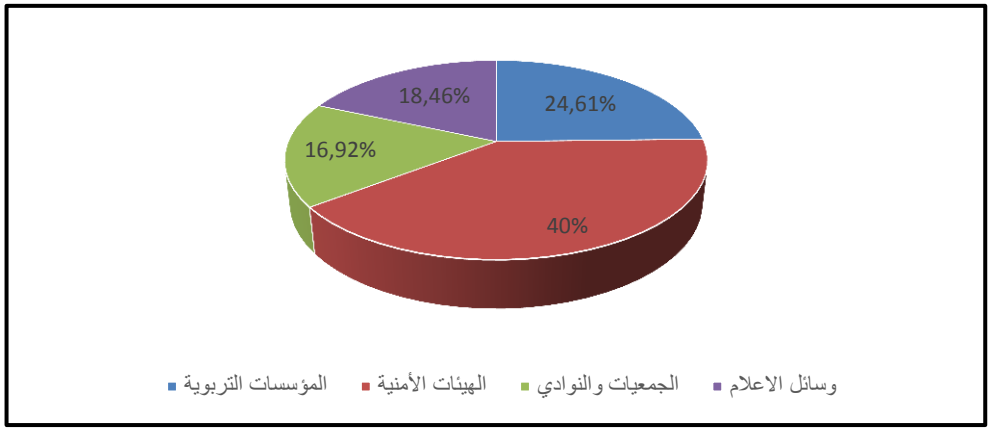
الشكل رقم (06) يمثل مدى مساهمة حملات التوعية للإعلام الأمني في نشر الوعي بخطورة ظاهرة المخدرات من وجهة نظر أفراد العينة

يتضح من خلال الجدول والشكل رقم (06) أن أغلبية أفراد العينة يرون أن الحملات التوعية للإعلام الأمني تساهم في نشر الوعي بخطورة ظاهرة المخدرات بنسبة 83.07% أي ما يعادل 54 مفردة أجابت "بنعم"، في مقابل فئة من أفراد العينة ترى ان حملات التوعية للإعلام الأمني لا تساهم في نشر الوعي بخطورة ظاهرة المخدرات وهي الفئة التي اجابت "بلا" حيث قدرت بنسبة 16.92% أي ما يعادل 11 مفردة.

وهذا راجع إلى ان الاعلام الأمني يساهم بدرجة كبيرة في نشر الوعي الاجتماعي والتحذير من المخاطر والمساوئ التي تنبثق عن الآفات الاجتماعية وظاهرة تعاطي المخدرات بشكل أكبر.

➢ **الجدول رقم (09) يوضح الجهة المسؤولة عن القيام بحملات التوعية الاجتماعية بظاهرة تعاطي المخدرات**

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
المؤسسات التربوية	16	24.61%
الهيئات الأمنية	26	40%
الجمعيات والنوادي	11	16.92%
وسائل الإعلام	12	18.46%
المجموع	65	100%



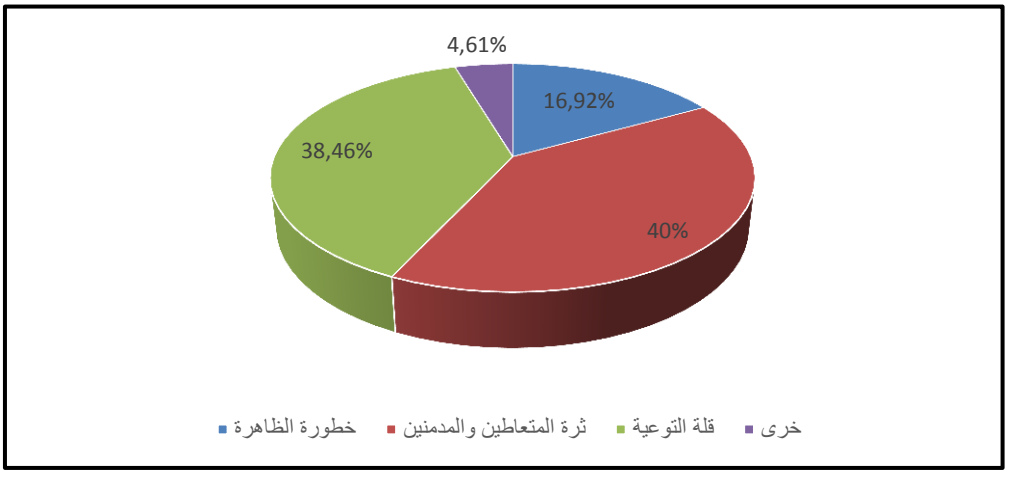
الشكل رقم (07) يمثل الجهة المسؤولة عن القيام بحملات التوعية الاجتماعية بظاهرة تعاطي المخدرات

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (07) أن أغلبية أفراد العينة يرون ان الجهة المسؤولة عن القيام بحملات التوعية الاجتماعية بظاهرة تعاطي المخدرات هي الهيئات الإعلامية بنسبة 40% أي ما يعادل 26 مفردة، ثم تأتي المؤسسات التربوية بنسبة 24.61% أي ما يعادل 26 مفردة، تليها وسائل الإعلام بنسبة 18.46% أي ما يعادل 12 مفردة، وأخيرا الجمعيات والنوادي بنسبة 16.92% أي ما يعادل 11 مفردة.

وهذا راجع كون الهيئات الأمنية تعتبر أهم مركز للتوعية من مخاطر ظاهرة المخدرات والنشر الإعلامي بالإضافة إلى المؤسسات التربوية التي تعتبر اللبنة الأساسية في التربية وتوعية الأفراد والجماعات من مخاطر المخدرات بالإضافة إلى وسائل الاعلام الذي يلعب الدور البارز في لآونة الأخيرة خاصة مع وسائط الاتصال الجديدة التي تساهم بشكل كبير في نشر الوعي والقيام بحملات التوعية الاجتماعية خاصة عبر فايسبوك وغيرها من منصات التواصل الاجتماعي.

➢ **الجدول رقم (10) يوضح الأسباب والدوافع الرامية إلى القيام بحملات التوعية**

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية
خطورة الظاهرة	11	16.92%
كثرة المتعاطين والمدمنين	26	40%
قلة التوعية	25	38.46%
أخرى	3	4.61%
المجموع	65	100%



الشكل رقم (08) يمثل الأسباب والدوافع الرامية إلى القيام بحملات التوعية.

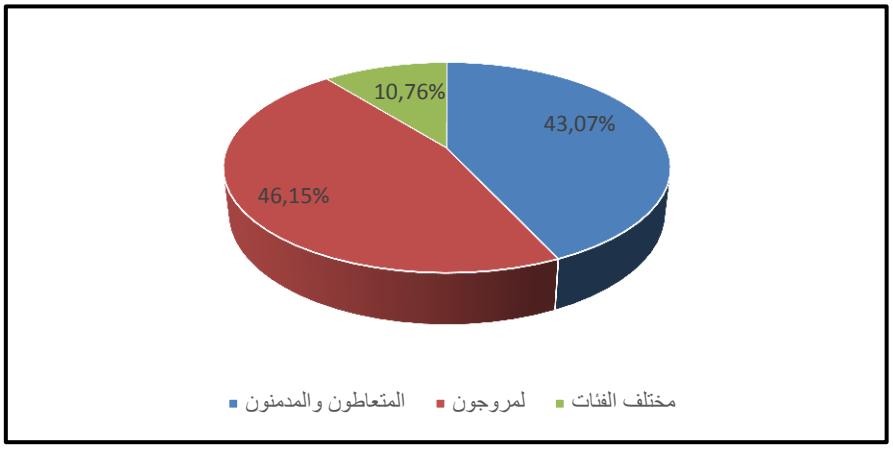
من خلال الجدول والشكل رقم (08) تبين لنا أن أغلبية أفراد العينة يرون أسباب والدوافع الرامية إلى القيام بحملات التوعية هي كثرة المتعاطين والمدمنين وذلك بنسبة 40% أي ما يعادل 26 مفردة، ثم قلة التوعية

بنسبة 38.46% أي ما يعادل 25 مفردة، تليها خطورة الظاهرة بنسبة 16.92% أي ما يعادل 11 مفردة، وأخيرا إحتمالات أخرى بنسبة 4.61% أي ما يعادل 3 مفردة.

وهذا راجع إلى كثرة المتعاطين والمدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية التي أصبحت الشبح الذي يهدد الشباب بالإضافة إلى قلة الوعي لديهم من المخاطر الناجمة عن تعاطي المخدرات تعتبر من أكثر الأسباب وراء القيام بحملات التوعية.

- **الجدول رقم (11) يوضح الفئات التي ترى أفراد العينة ضرورة توجيه مثل هذه البرامج لها بصفة عامة:**

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
المتعاطون والمدمنون	28	43.07%
المروجون	30	46.15%
مختلف الفئات	07	10.76%
المجموع	65	100%



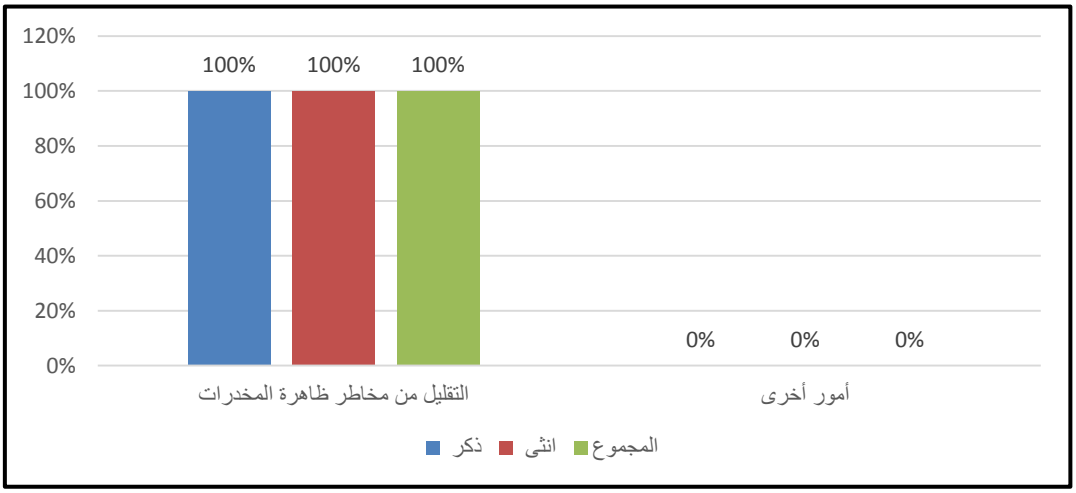
الشكل رقم (09) يمثل الفئات التي ترى أفراد العينة ضرورة توجيه مثل هذه البرامج لها بصفة عامة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (09) ان أغلبية أفراد العينة ترى ضرورة توجيه مثل هذه البرامج إلى المروجون بصفة عامة بنسبة 46.15% أي ما يعادل 30 مفردة، تليها إلى المتعاطون والمدمنون بنسبة 43.07% أي ما يعادل 28 مفردة، أخيرا إلى مختلف الفئات الأخرى بنسبة 10.76% أي ما

يعادل 07 مفردة. وهذا راجع كون المروجون لهم الاسهام الأكبر في نشر المخدرات في أوساط الشباب ودفعهم إلى تعاطيها من خلال بيعهم لهم.

➢ **الجدول رقم (12) يوضح أهداف حملات التوعية**

الإجابات	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
التقليل من مخاطر ظاهرة المخدرات	24	100%	41	100%	65	100%
أمور أخرى	0	00%	0	00%	00	00%
المجموع	24	100%	41	100%	65	100%

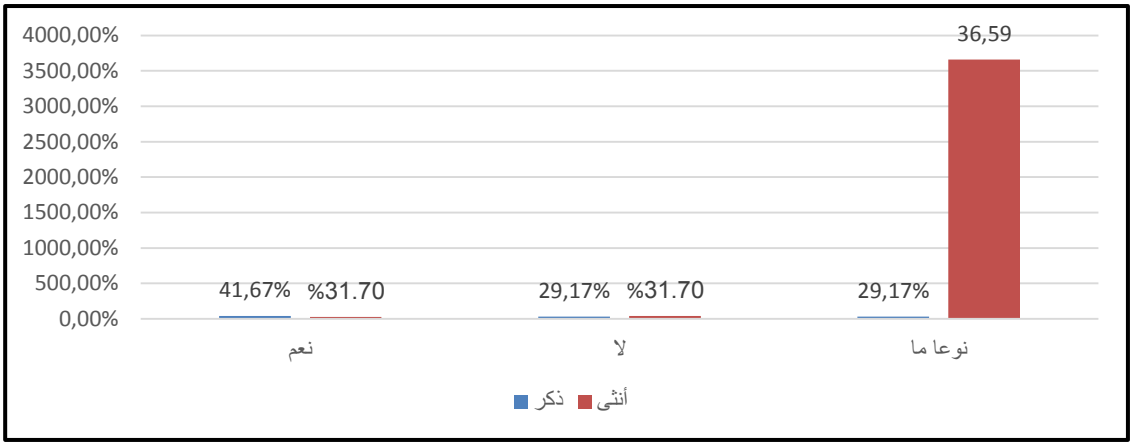


الشكل رقم (10) يمثل أهداف حملات التوعية

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (10) ان كل أفراد العينة ترى أن اهداف حملات التوعية هي التقليل من مخاطر ظاهرة المخدرات بنسبة 100% أي ما يعادل 65 مفردة، مقابل أمور أخرى بنسبة 00% أي ما يعادل 0 مفردة. وهذا يفسر ان أهمية الحملات التوعية الاجتماعية ضد مخاطر المخدرات وأثارها على الشباب المتعاطي لهذه المادة.

➢ **الجدول رقم (13) يوضح إجابات أفراد العينة حول مدى تحقيق حملات التوعية لنتائج إيجابية:**

الإجابات	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
نعم	10	41.67%	13	31.70%	23	35.38%
لا	7	29.17%	13	31.70%	20	30.76%
نوعا ما	7	29.17%	15	36.59%	22	33.84%
المجموع	24	100%	41	100%	65	100%



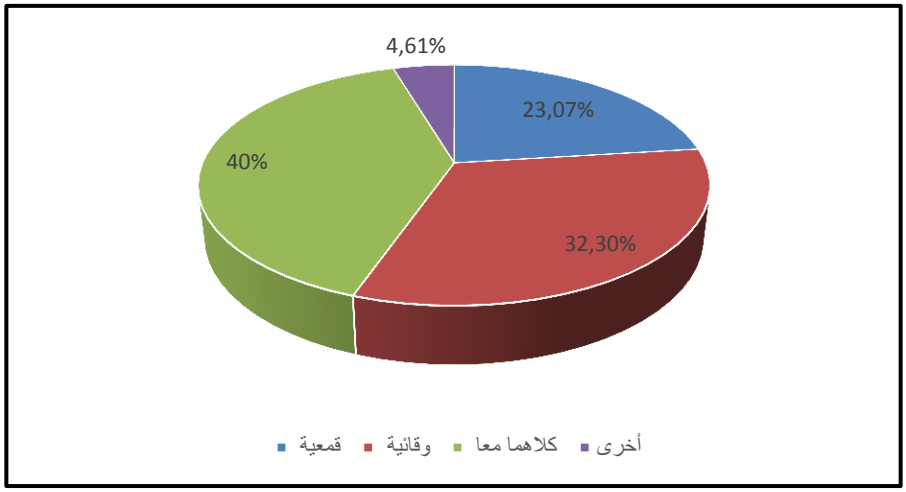
الشكل رقم (11) يمثل إجابات أفراد العينة حول مدى تحقيق حملات التوعية لنتائج إيجابية

اتضح من خلال الجدول والشكل رقم (11) أن اغلبية أفراد العينة اتفق ان الحملات التوعية تحقق نتائج إيجابية حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بنعم ب 35.38% أي ما يعادل 23 مفردة، تليها الذين اجابوا "بنوع ما" بنسبة 30.76% أي ما يعادل 22 مفردة، وأخيرا الذين اجابوا "بلا" بنسبة 30.76% أي ما يعادل 20 مفردة. مما يدل على ان للحملات التوعية من خلال الاعلام الأمني جانب إيجابي في المساهمة في تشكيل الوعي الاجتماعي للتصدي لظاهرة جرائم المخدرات.

3.1.عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرضية الثانية:

➢ **الجدول رقم (14) يوضح أنجح الأساليب المناسبة للحد من جرائم المخدرات**

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
قمعية	15	23.07%
وقائية	21	32.30%
كلاهما معا	26	40%
أخرى	03	4.61%
المجموع	65	100%



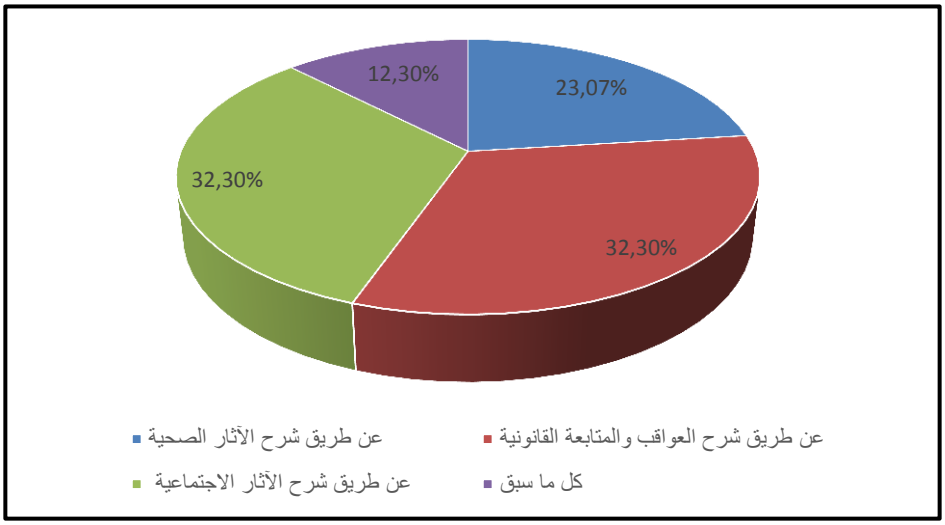
الشكل رقم (12) يمثل أنجح الأساليب المناسبة للحد من جرائم المخدرات

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (12) ان انجح الأساليب المناسبة للحد من جرائم المخدرات حسب أفراد العينة هي القمعية والوقائية كلاهما معا بنسبة 40% أي ما يعادل 26 مفردة، تليها وقائية بنسبة 32.30% أي ما يعادل 21 مفردة، ثم قمعية بنسبة 23.07% أي ما يعادل 15 مفردة، وأخيرا أساليب أخرى بنسبة 4.61% أي ما يعادل 03 مفردة.

مما يفسر أهمية الأسلوبين معا الوقائي والقمعي في نفس الوقت فالأسلوب الوقائي لتوضيح مخاطر الإدمان الاجتماعية والنفسية وما يعود من مخاطر مستقبلا، والقمعي هو أسلوب للترهيب من عقوبات زاجرة وقوانين صارمة لتخويف المتعاطين للحد من تعاطي المخدرات.

➢ **الجدول رقم (15) يوضح أهم المواضيع المؤثرة والتي يجب التركيز عليها خلال حملات التوعية**

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
عن طريق شرح الآثار الصحية	15	%23.07
عن طريق شرح العواقب والمتابعة القانونية	21	32.30%
عن طريق الآثار الاجتماعية	21	32.30%
كل ما سبق	08	12.30%
المجموع	65	100%



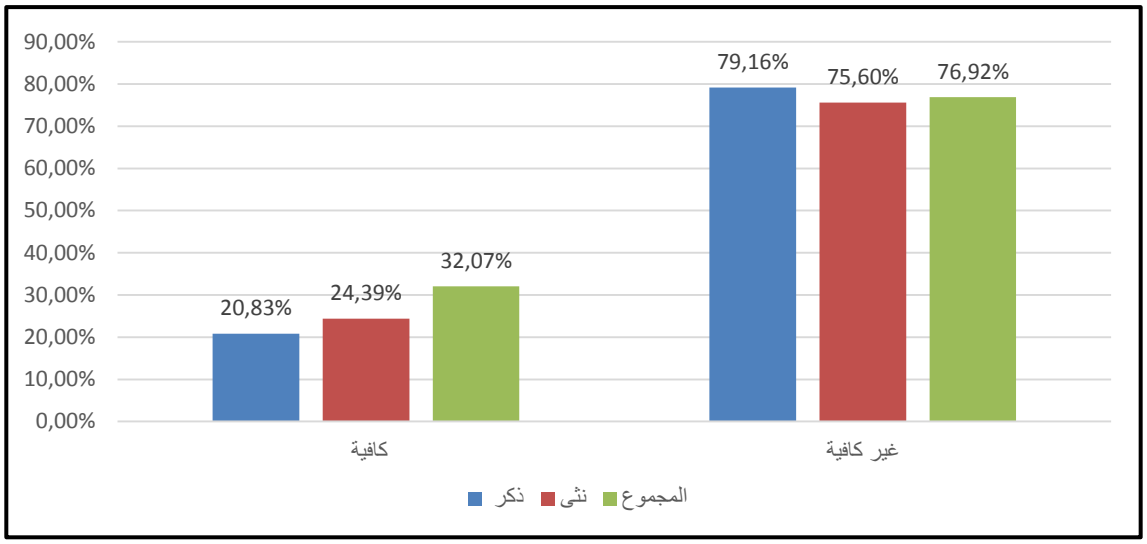
الشكل رقم (13) يمثل اهم المواضيع المؤثرة والتي يجب التركيز عليها خلال حملات التوعية

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (13) أن أفراد العينة ترى ان اهم المواضيع المؤثرة والتي يجب التركيز عليها خلال حملات التوعية هي عن طريق شرح العواقب والمتابعة القانونية بالإضافة إلى عن طريق الآثار الاجتماعية بنسبة 32.30% أي ما يعادل 21 مفردة، تليها عن طريق شرح الآثار الصحية بنسبة 32.07% أي ما يعادل 15 مفردة، وأخيرا كل ما سبق بنسبة 12.30% أي ما يعادل 08 مفردة.

وهذا راجع إلى أهمية شرح العواقب والمتابعة القانونية لتخويف المتعاطين للحد من تعاطي المخدرات بالإضافة أهمية الشرح عن طريق الآثار الاجتماعية لأخذ العبرة والدروس ولما يعود عليهم من مخاطر مستقبلا.

➢ **الجدول رقم (16) يوضح رأي أفراد العينة في حملات التوعية**

الاجابات	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
كافية	05	20.83%	10	24.39%	15	23.08%
غير كافية	19	79.16%	31	75.60%	50	76.92%
المجموع	24	100%	41	100%	65	100%



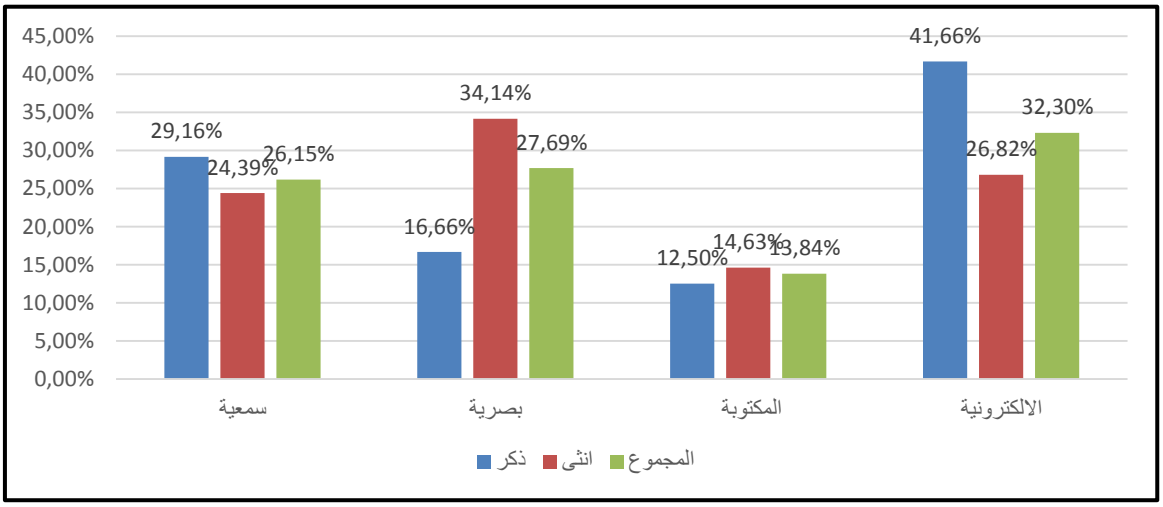
الشكل رقم (14) يمثل رأي أفراد العينة في حملات التوعية

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (14) أن أغلبية أفراد العينة يرون ان حملات التوعية غير كافية بنسبة قدرت ب76.92% أي ما يعادل 50 مفردة، في مقابل ان حملات التوعية كافية بنسبة قدرت 23.07% أي ما يعادل 15 مفردة. وهذا راجع إلى نقص في الحملات التوعية التي يقوم به الاعلام الأمني بالإضافة إلى انها تدار في بعض الأحيان بشكل عشوائي ودون خطة واضحة.

➢ **الجدول رقم (17) يوضح أهم وسيلة إعلامية مناسبة لحملات التوعية الاجتماعية بظاهرة التي تراها أفراد العينة مناسبة**

الاجابات	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
سمعية	07	29.16%	10	24.39%	17	26.15%
بصرية	04	16.66%	14	34.14%	18	27.69%
المكتوبة	03	12.5%	6	14.63%	09	13.84%
الإلكترونية	10	41.66%	11	26.82%	21	32.30%
المجموع	24	100	41	100	65	100

ا



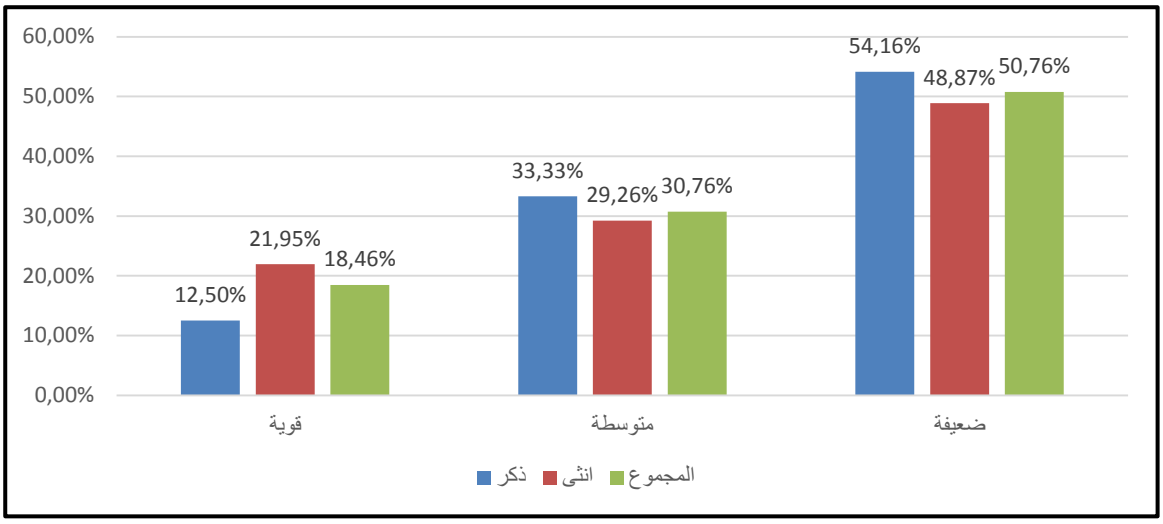
الشكل رقم (15) يمثل أهم وسيلة إعلامية مناسبة لحملات التوعية الاجتماعية بظاهرة التي تراها أفراد العينة مناسبة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (15) ان أهم وسيلة إعلامية مناسبة لحملات التوعية الاجتماعية هي الإلكترونية حيث قدرت بنسبة 32.30% أي ما يعادل 21 مفردة، تليها البصرية بنسبة 27.69% أي ما يعادل 18 مفردة، ثم السمعية بنسبة 26.15% أي ما يعادل 18 مفردة، وأخيرا المكتوبة بنسبة 13.84% أي ما يعادل 09 مفردة.

وهذا راجع إلى ان الاستخدام الكبير والتفاعل الشباب مع المنصات الالكترونية وخاصة وسائط الاتصال الجديدة والتي من بينها موقع فايسبوك الذي يعطي ميزة النشر وتنظيم حملات الكترونية

- الجدول رقم (18) يوضح رأي أفراد العينة في استجابة المدمنين لهذه لحملات التوعية

الاجابات	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
قوية	03	12.5%	09	21.95%	12	18.46%
متوسطة	08	33.33%	12	29.26%	20	30.76%
ضعيفة	13	54.16%	20	48.78%	33	50.76%
المجموع	24	100%	41	100%	65	100%



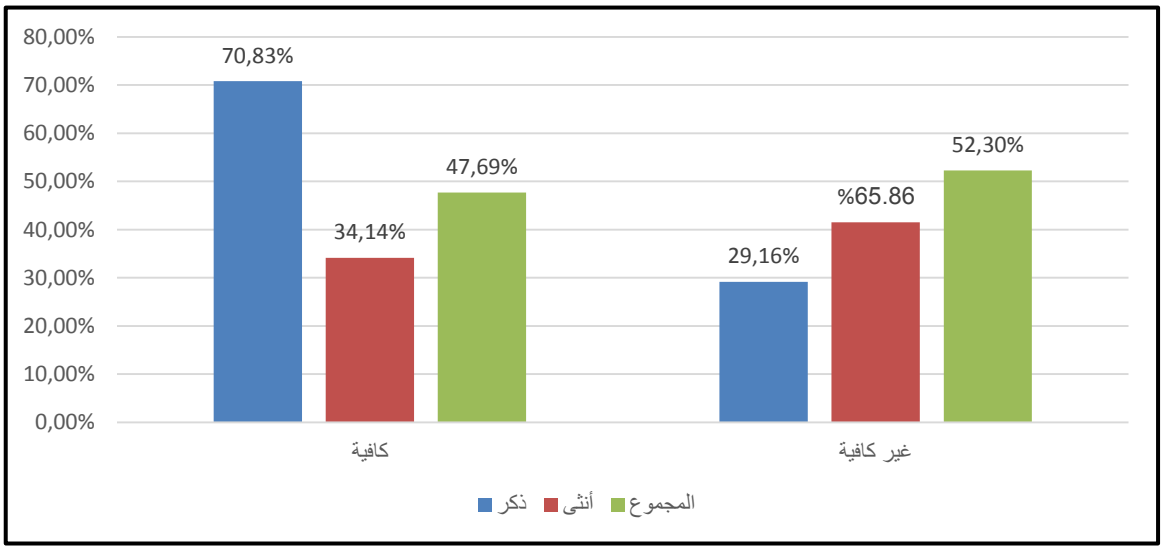
الشكل رقم (16) يمثل رأي أفراد العينة في استجابة المدمنين لهذه لحملات التوعية

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (16) يرى اغلبية أفراد العينة يرون ان استجابة المدمنين لحملات التوعية ضعيفة حيث قدرت بنسبة 50.76% أي ما يعادل 33 مفردة، تليها متوسطة بنسبة 30.76% أي ما يعادل 20 مفردة، وأخيرا قوية بنسبة 18.46% أي ما يعادل 12 مفردة.

وهذا راجع إلى ان استجابة المدمنين لهذه الحملات ضعيفة وذلك لعدم تقبل النصح وعدم الاكتراث لما تتطرق إليه الحملة التوعوية.

➢ **الجدول رقم (19) يوضح رأي أفراد العينة في التسهيلات المعتمدة في التبليغ عن جرائم المخدرات**

الإجابات	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
كافية	17	70.83%	14	34.14%	31	47.69%
غير كافية	07	29.16%	27	65.86%	34	52.30%
المجموع	24	100%	41	100%	65	100%



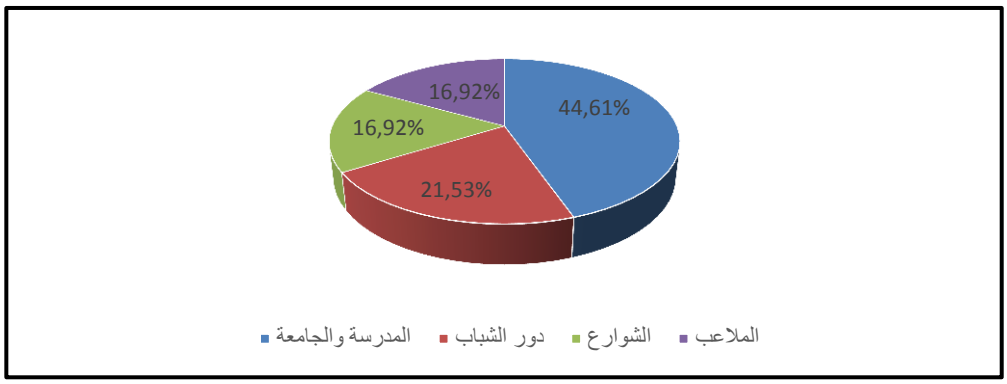
الشكل رقم (17) يمثل رأي أفراد العينة في التسهيلات المعتمدة في التبليغ عن جرائم المخدرات

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (17) ان أغلبية افراد العينة ترى ان التسهيلات المعتمدة في التبليغ عن جرائم المخدرات غير كافية بنسبة قدرت ب 52.30% أي ما يعادل 34 مفردة، مقابل كافية بنسبة 47.69% أي ما يعادل 31 مفردة.

وهذا راجع إلى أن ورغم وجود تسهيلات في التبليغ من طرف الدولة الجزائرية وخاصة بتوفيرها للرقم الأخضر مجانا وغيرها من التسهيلات إلا انها غير كافية ووجب عليها تطويرها ووضع تقنيات أخرى للتبليغ بشكل أسهل وسريع.

➢ **الجدول رقم (20) يوضح الأماكن المناسبة لنشر حملات التوعية**

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية
المدرسة والجامعة	29	44.61%
دور الشباب	14	21.53%
الشوارع	11	16.92%
الملاعب	11	16.92%
المجموع	65	100%

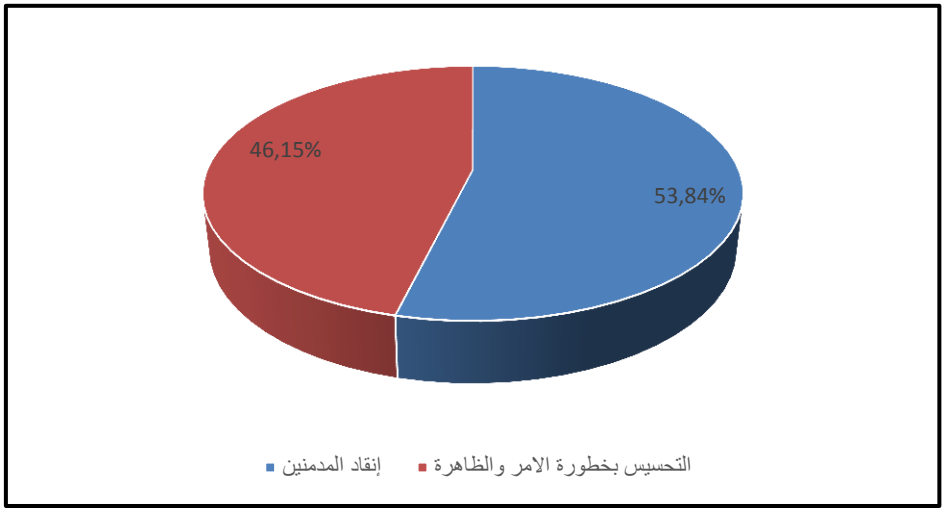


نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (18) أن اهم الأماكن المناسبة لنشر حملات التوعية هي المدرسة والجامعة بالدرجة الأولى بنسبة قدرت ب 44.61% أي ما يعادل 29 مفردة، تم تليها دور الشباب بنسبة 21.92% أي ما يعادل 14 مفردة، أخيرا الشوارع والملاعب بنسبة 16.92% أي ما يعادل 11 مفردة.

وهذا راجع إلى أن المدرسة والجامعة لها الدور التوعوي الكبير وعند نشر التوعية فغن نسبة مشاهدة الملصقات تكون بشكل أكبر نظرا لعدد التلاميذ والطلبة الكبير، كما تعتبر الشوارع أيضا مكان مناسب لنشر الإعلانات باعتباره منطقة عمومية يكون أكثر تدفقا بالمارة والراجلين بوضع ملصقات في مناطق بارزة حيث تؤدي الحملة او الرسالة التي تحتويها معبرة جدا.

➢ **الجدول رقم (21) يوضح الهدف الجوهري من هذه البرامج**

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
إنقاد المدمنين	35	53.84%
التحسيس بخطورة الامر والظاهرة	30	46.15%
المجموع	65	%100



الشكل رقم (19) يمثل الهدف الجوهري من هذه البرامج

من خلال الجدول والشكل رقم (19) يرى أغلبية أفراد العينة ان الهدف الجوهري لهذه البرامج هو إنقاد المدمنين بنسبة قدرت ب 53.84% أي ما يعادل 35 مفردة، في مقابل التحسيس بخطورة الامر والظاهرة بنسبة 46.15% أي ما يعادل 30 مفردة.

وهذا راجع إلى ان الهدف من حملات التوعية هي لوقاية الشباب قبل الدخول إلى عالم المخدرات، بالإضافة إلى انقاد المدمنين من المخدرات ومحاولة مساعدتهم على التخلص منها.

2.مناقشة نتائج الدراسة:

2.1.مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

في ضوء الفرضيات الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية:

1.1.2.خصائص العينة: يتضح من النتائج الموجودة في عينة الدراسة والمقدرة ب 65 مفردة ما يلي:

- غالبية أفراد العينة إناث بنسبة 63.07%
- المستوى التعليمي لغالبية أفراد العينة هو مستوى الماستر بنسبة 36.92%
- غالبية أفراد العينة يقطنون في إقامة حضرية بنسبة 53.84%

2.1.2.مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الأولى:

من خلال المعطيات الميدانية توصلنا إلى نتائج الفرضية والتي مفادها: "ان للإعلام الأمني مساهمة في تشكيل الوعي الاجتماعي للتصدي لظاهرة جرائم المخدرات" كما يلي:

- أغلبية أفراد العينة لا يشاركون في حملات التوعية الاجتماعية ضد المخدرات بنسبة 69.23%
- يرى غالبية أفراد العينة ان الحملات التوعوية للإعلام الأمني مساهمة في الوعي بخطورة ظاهرة المخدرات بنسبة 83.07%
- يرى غالبية أفراد العينة ان الجهة المسؤولة عن القيام بحملات التوعية الاجتماعية بظاهرة المخدرات هي الهيئات الأمنية بنسبة 40%
- يرى غالبية أفراد العينة ان الأسباب والدوافع الرامية إلى القيام بحملات التوعية هي كثرة المتعاطين والمدمنين بنسبة 40%
- يرى غالبية أفراد العينة ضرورة توجيه البرامج التوعوية إلى المروجون خاصة بنسبة 46.15%
- يرى أفراد العينة أن اهداف حملات التوعية هي التقليل من مخاطر ظاهرة المخدرات بنسبة 100%
- يرى غالبية أفراد العينة ان الحملات التوعية تحقق نتائج إيجابية بنسبة 35.38%

- **النتيجة العامة للفرضية الأولى:**

من خلال تحليلنا للفرضية الأولى ومن خلال الجدول رقم (08) و الجدول رقم (10) والجدول رقم (13) توصلنا إلى ان الاعلام الأمني مساهمة في تشكيل الوعي الاجتماعي بين الأوساط الشبابية من خلال حملات التوعية وذلك بالتعريف بمخاطر المخدرات والمخاطر الناجمة عنها نفسيا واجتماعيا واقتصاديا مع التطرق للعقوبات القانونية التي تمس متعاطي هذه المادة لزرع نوع من التخويف للابتعاد الشباب عنها، وذلك عن طريق اللافتات الاشهارية سواء في المدارس والجامعات او في الشوارع او من خلال منصات التواصل الاجتماعي التي تعتبر هذه الأخيرة اكثرا استخداما لدى الشباب.

وبالتالي فإن للإعلام الأمني مساهمة في تشكيل الوعي الاجتماعي للتصدي لظاهرة جرائم المخدرات، أي أن الفرضية محققة وصادقة.

3.1.2.مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الثانية:

من خلال المعطيات الميدانية توصلنا إلى نتائج الفرضية والتي مفادها: " الإعلام الأمني ساهم في نشر التوعية الاجتماعية بالتالي وجود تعاون أمني بين المواطنين والأجهزة الأمنية في مكافحة جرائم المخدرات" كما يلي:

- يرى غالبية أفراد العينة أن انجح الأساليب المناسبة للحد من جرائم المخدرات هي الأسلوب الوقائي والقمعي معا بنسبة 40%
- غالبية أفراد العينة ترى أن اهم المواضيع المؤثرة والتي يجب التركيز عليها خلال حملات التوعية هي عن طريق شرح العواقب والمتابعة القانونية وعن طريق الآثار الاجتماعية بنسبة 32.30%
- غالبية أفراد العينة ترى أن حملات التوعية غير كافية بنسبة 76.92%
- أهم وسيلة إعلامية بالنسبة لغالبية أفراد العينة مناسبة لحملات التوعية الاجتماعية بظاهرة المخدرات هي الالكترونية بنسبة 32.30%
- يرى غالبية أفراد العينة ان استجابة المدمنين لهده الحملات التوعوية ضعيفة بنسبة 50.76%
- يرى غالبية أفراد العينة ان التسهيلات المعتمدة في التبليغ عن جرائم المخدرات غير كافية بنسبة 52.30%

- يرى غالبية أفراد العينة أن أكثر الأماكن المناسبة لنشر حملات التوعية هي المدرسة والجامعة بنسبة 44.61%
- يرى غالبية أفراد العينة ان الهدف الجوهري من هذه البرامج التوعوية هي إنقاد المدمنين بنسبة 53.84%

➢ **النتيجة العامة للفرضة الثانية:**

من خلال تحليلنا للفرضية الثانية من خلال الجدول رقم (15) والجدول رقم (17) توصلنا إلى ان هناك تنوع في الاستراتيجيات التي يتبناها الامن للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات من خلال الحملات التوعوية، حيث أصبح اطلاق حملات توعوية للتعريف بمخاطر المخدرات ركيزة أساسية في العمل الاجتماعي والأمني من خلال المساهمة في التوعية والتثقيف والتوجيه للوقوف في وجه الظواهر السلبية والتي منها ظاهرة المخدرات عن طريق الحملات والنشرات الاشهارية والمحاضرات عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة المدرسة والجامعة ووسائل الاعلام خاصة الالكترونية منها لمحاولة استهداف أكثر الفئات المعرضة لتعاطي المخدرات.

وبالتالي نستنتج ان للإعلام الأمني مساهمة في نشر التوعية الاجتماعية وبالتالي وجود تعاون أمنى بين المواطنين والأجهزة الأمنية في مكافحة جرائم المخدرات، أي أن الفرضية الثانية صحيحة ومحققة

الخاتمة

الخاتمة:

ان درستنا لموضوع دور الإعلام الأمني في التصدي لظاهرة المخدرات من وجهة نظر الطلبة تبين الدور الإيجابي الذي يلعبه الإعلام الأمني في مواجهة هذه الظاهرة ، إلا أننا بالنظر إلى كل الاستنتاجات من هذه الدراسة تبين أن الأمر المتعلق بجرائم المخدرات ليس بالهين نظرا لعدة معطيات ، ساهمت في الانتشار السريع لها ، بحيث أصبحنا اليوم نسمع بن أنواع جديدة مثل المخدرات الإلكترونية ، نظرا لانتشارها السريع مؤخرا ، بحيث تؤثر في الفرد المتعاطي مثل أو أكثر من المخدرات العادية وهذا عن طريق السمع فقط و بالتالي وجب على جميع الأجهزة إعطاء أهمية بالغة للتكاتف من أجل محاربة هذه الآفة الخطيرة على تماسك المجتمع ، مع إعطاء أهمية كبيرة للتعاون مع المؤسسات الأمنية في هذا المجال وخلق جسر من التعاون في إطار الشراكة الامنية.

إذن التوعية الأمنية كمحصلة لعمل الإعلام الامني هدفها الأساس المواطن وجعله أكثر قدرة وتكيفا مع أي معطيات جديدة في حياته من خلال الشرح والتعريف و أسلوب التعامل وتقديم النموذج والخبرة للمقارنة والربط والاعتبار فالعلاقة بين الإعلام والمجتمع لإحداث التوعية الأمنية تشكل العنصر الأساس في استقرار المجتمع.

ومن خلا الدراسة الميدانية التي قمنا بها تبين أن الإعلام الأمني يلعب دورا هاما في التوعية الاجتماعية لإيصالها بالشكل الواضح والمفهوم للمواطن مع مراعاة اختيار الوسائل وكذلك انتقاء الأماكن والأوقات المناسبة لنشرال برامج التوعوية، وعلى هذا يتحمل الإعلام خاصة منه المتخصص كالاعلام الامن المسؤولية إزاء مكافحة هذه الظاهرة وبرامج التوعية الاجتماعية المفروض انتقائها وتركيبها بالشكل الجيد حسب طبيعة الجمهور الموجهة إليه.

و في الختام ما يسعنا قوله سوى أن دراستنا هذه ما هي إلا محاولة منا تسليط الضوء على إعلام أمني متخصص له دور كبير في التصدي لظاهرة المخدرات و بالتالي نتمنى أن تفيد هذه الدراسة كل من يطلع عليها ، وتكون انطلاقة أخرى لدراسات تبحث في مجال الإعلام الأمني خاصة مع التطور الرهيب في الوسائل التكنولوجية و وسائل الاتصال مثل موضوع حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في العمل التوعوي ضد جرائم المخدرات أو دراسة جديدة بخصوص دور الإعلام الأمني في التوعية ضد الادمان على المخدرات الإليكترونية بالنظر إلى صعوبة مكافحتها بالوسائل التقليدية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

- شدوان علي شيبة: العلاقات العامة بين النظرية و التطبيق، دار المعرفة الجامعيةّ، الإسكندرية، الأزاريطة، دط، 2007 ، ص 98-101

-فاطمة العرفي، ليلى إبراهيم العدواني، جرائم المخدرات وأحكامها في الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، الرياض، 2004، ص32.

- إيمان محمد الجابري، القواعد المنظمة للتعامل بالمخدرات في دولة الإمارات، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص20.

-مصطفى سويف، المخدرات والمجتمع- نظرة تكاملية-، دار علم المعرفة، الكويت، 1996، ص30-32.

-محمد عبد الجميد ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ،(القاهرة ، عالم الكتب ، 2004)،31.

- حسن عماد مكاوي ، ليلى السيد ، الاتصال ونظرياته المعاصرة (القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2006)، ص124-125.

- علي بن فايز الجنحي، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية السعودية،2000م،ص33.

-جامعة نايف للعلوم الأمنية: الإعلام الأمني العربي قضاياه و مشكلاته، د ط، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، 2002 ، ص 156.

-إيمان هاجر مقيدش- مليكة عطوي، استراتيجية الإعلام الأمني و آليات ترسيخ ثقافة التوعية والوقاية ،جامعة الجزائر3.

- علي الباز، الاعلام و الاعلام الامني ،ط1، الاسكندرية ،مكتبة وطباعة الاشعاع الفنية،200

-أسامة السيد عبد السميع، عقوبة تعاطي المخدرات والاتجار بها بين الشريعة والقانون، دار الجامعة الجديدة، طبعة 2008، ص23.

-الهادي علي يوسف بوحمزة، المعاملة الجنائية لمتعاطي المخدرات، دار النشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الأولى، ص14.

-محمد جمال مظلوم، الاتجار بالمخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2012، ص7 .

-نبيل صقر، جرائم المخدرات في التشريع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2006، ص6.

-قانون رقم 05/85، المؤرخ في 16 فيفري 1985، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل لقانون 1975، والمواد 190 و241و259 تم إلغاؤها.

-إدوارد غالي الدهبي، جرائم المخدرات، الطبعة الثانية، مكتب غريب، مصر، 1988، ص16.

-داود علجية، ارتباط المخدرات بالإجرام، مذكرة تخرج من المدرسة العليا للقضاء، جانفي 2008، ص10.

-نصر الدين مروك، جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية، بدون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2007، ص45.

-سمير عبد الغني، مبادئ مكافحة المخدرات والإدمان والمكافحة، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، مصر، 2009، ص51.

-محمد جمال مظلوم، الاتجار بالمخدرات، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2012، ص21.

-سورة قريش، الآية ، 3-4.

-هاني عرموش، المخدرات إمبراطورية الشيطان، دار النفائس، الطبعة الأولى، لبنان، 1993.

--مسعود قرميس (2018) ،المخدرات في الجزائر واقع الظاهرة و إجراءات الوقاية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،مجلد7،عدد 14

-بوحنية قوي، عرض التجربة الجزائرية في مكافحة المخدرات، مجلة الأكاديمية العربية، ص272-279،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

-إيمان عبدالرحمان أحمد محمود، دور الإذاعة في نشر التوعية الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،المملكة العربية السعودية ،2010،.

-عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية، ملتزم الطبع والنشر، دار الفكر العربي، 1984

-رفيق نصر الله، الأمن الإعلامي العربي، ط 1،(لبنان، رياض الريس للكتب والنشر،)2007 ،ص15

-حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة والأزمات والكوارث ،ط 1، القاهرة،(2005 ،ص 42.)

- بركة بن زامل الحشان، الإعلام الأمني العربي، مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ،2005،ص11.

- جاسم خليل ميرزا،الاعلام الامني بين النظرية والتطبيق ،ط1،القاهرة ، مركز الكتاب للنشر 2006م

-جوزيف مسلم، التوعية الأمنية -الموضوعات الامنية ، (برامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات)مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط1، المملكة العربية السعودية 2012، ص214.

-أحسن مبارك طالب، الجرائم المستحدثة والإعلام الأمني (برامج الإعلام الأمني من الواقع والتطلعات) مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط1، المملكة العربية السعودية 2012،ص188.

-عصمة عدلي: مدخل إلى التشريعات الإعلامية والإعلام الأمني، دار المعرفة الجامعية ،ط 1، مصر 2009، ص250.

علي بن فايز الجنحي، الإعلام الأمن والوقاية من الجريمة، مرجع سابق،ص215-234.

-حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة والأزمات والكوارث (ط 1، القاهرة، 2005)ص 42.

-عصمت عدلي ومحمد سعد الله، مدخل للتشريعات الإعلامية والإعلام الأمني، (ط 1، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع الفنية، دار المعرف الجامعية، 2001) ص 262.

-محمد بن مسعود البشير ،إيديولوجية الإعلام، دار غينيا للنشر، ط2، المملكة العربية السعودية 2011،ص68.

-محمد بن مسعود البشر، الإعلام الأمني، المفاهيم، النظريات والأساليب والتقنيات الحديثة، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ،2014،ص2.

-الحارث عبد الحميد، علم النفس الأمني، (ط 1، لبنان، الدار العربية للعلوم، 2006) ص 77.

-رحيمة عيساني، مدخل إلى الإعلام والاتصال، (ط 1، الجزائر، مطبوعات الكتاب والحكمة)، ص

-رمسيس بهنام ، المجرم تكوينا وتقويما، (دار منشأة المعارف، الإسكندرية، 1979)

الملتقيات والندوات:

-الملتقى الوطني الثاني حول الإعلام الأمني في الجزائر واقع وأثار، 29 نوفمبر 2016، www.diae.net

-ورقة عمل حول الأسس النظرية والعلمية لإعداد خطة إعلامية لمكافحة المخدرات والسموم البيضاء، ندوة دور الإعلام في .مكافحة المخدرات والسموم البيضاء، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية، القاهرة،1991 .

-ندوة حول دور الإعلام في مكافحة المخدرات والسموم البيضاء، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية، القاهرة، 1991،ص 15

المجلات:

-بن نوي عائشة، المخدرات في الجزائر دراسة في واقع الظاهرة وسبل الوقاية، مجلة التمكين الإجتماعي،المجلد2 العدد3، جامعة باتنة الجزائر،2020، ص143-145.

- براهمة نصيرة" .إدمان المخدرات في المجتمع الجزائري ."مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية . العدد 1 سبتمبر 2013 .

عبد الباسط هويدي ،إيمان دركي، الاعلام ودوره في التوعية الامنية داخل المجتمع، مجلة المجتمع والرياضة، جامعة الوادي ،2018 المجلد1 ،العدد2.

مذكرات تخرج (ماجستار دكتوراه)

-حمراني أمينة ، الإعلام الأمني في الجزائر ودور العلاقات العامة في تطويره، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2010/2009.

-جيماوي فوزي، السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع القانون الجنائي، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، بن عكنون، 2012-2013، ص10.

-لويزة عباد، مضمون الإعلام الأمني في التلفاز العمومي الجزائري، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه إعلام واتصال ،جامعة الجزائر،2016/2015

قوانين و جرائد رسمية:

-قانون 04-18 المؤرخ في 2004/12/25، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال الغير شرعي للمخدرات.

-قانون الجمارك رقم 07/79 المؤرخ في 1979/06/21 وذلك في المواد 324 إلى 328 عندما نص على الجنح الجمركية الخاصة بتهريب البضائع المحظورة.

المراجع باللغة الأجنبية:

- BOTTOMS /A E, CRIME PREVENTIONT ACTION THE POLICING AND SOCIETY, NEW YORK, 1990, P22

-news.radioalgerie.dz

- Bulletin des stupéfiants –un siècle de butte contre la drogue, volume n° 1et 2, 2007 (http//www.unodc.org

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحيى فارس . المدية .

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص: علم اجتماع جريمة وانحراف

استمارة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر

بعنوان:

دور الإعلام الأمني في مكافحة جرائم المخدرات

دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة يحيى فارس-المدية-

من إعداد الطالبين:

*عبدوش نور الدين

*ولد مسعود فيصل

اشراف الأستاذ:

*أ عيط حسان

ملاحظة: نرجو منكم التفضل بالإجابة على أسئلة هذه الاستمارة علما أن البيانات المتحصل عليها لا تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي والرجاء وضع علامة (X) في الخانة المناسبة.

السنة الجامعية: 2022-2023

البيانات :

المحور الأول :

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن من 18 - 22 ☐ من 23 - 27 سنة ☐ أكثر من 27 سنة ☐

3- المستوى التعليمي الجامعي : أولى ☐ ثانية ☐ ثالثة ☐ ماستر ☐

4- الاقامة : حضري ☐ شبه حضري ☐ ريفي ☐

المحور الثاني : توضيح مساهمة الاعلام الأمني في تشكيل الوعي الاجتماعي للتصدي لظاهرة جرائم المخدرات .

05- هل شاركت في الحملات توعية اجتماعية ضد المخدرات ؟

نعم ☐ لا ☐

06- هل تساهم الحملات التوعية للإعلام الأمني في نشر الوعي الاجتماعي بخطورة ظاهرة المخدرات ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك بـ : لا لماذا ؟

.....

07-ماهي الجهة المسؤولة عن قيام بحملات التوعية الاجتماعية بظاهرة تعاطي المخدرات ؟

المؤسسات التربوية ☐ الجمعيات والنوادي ☐

الهيئات الامنية ☐ وسائل الإعلام ☐

08- ماهي الأسباب والدوافع الرامية إلى القيام بمثل هذه الحملات التوعوية

خطورة الظاهرة ☐ كثرة المدمنين والمتعاطين ☐ قلة التوعية ☐ أخرى ☐

09-ماهي الفئات التي ترى ضرورة توجيه مثل هذه البرامج التوعية لها بصفة عامة

المتعاطون والمدمنون ☐ المروجون ☐ مختلف الفئات الاخرى ☐

10-ماهي اهداف حملات التوعوية ؟

التقليل من مخاطر ظاهرة المخدرات ☐

أمور أخرى اخرى أذكرها .....

11- هل ترى أن الحملات التوعية تحقق نتائج إجابيه ؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

المحور الثالث : بيانات توضح الاستراتيجية الاعلامية التي يتبناها الامن في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات

12- ماهي أنجع الاساليب المناسبة للحد من جرائم المخدرات ؟

قمعية ☐ وقائية ☐ كلاهما معا أخرى

13- ما هي أهم المواضيع المؤثرة والتي يجب التركيز عليها خلال حملات التوعية ؟

عن طريق شرح الاثار الصحية ☐ عن طريق شرح العواقب والمتابعة القانونية ☐ عن طريق الاثار الاجتماعية ☐ كل ما سبق ☐

14- ماهي أهم وسيلة اعلامية مناسبة لحملات التوعية الاجتماعية بظاهرة المخدرات التي تراها مناسبة ؟

السمعية ☐ البصرية ☐ المكتوبة ☐ إلكترونية ☐

15- كيف ترى استجابة المدمنين لهذه الحملات التوعية ؟ قوية ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

16- هل ترى أن هذه الحملات التوعية

كافية ☐ غير كافية ☐





ملحق (02) نماذج تبين المجهودات المبذولة من طرف مصالح الامن في مكافحة المخدرات





وممضة توعوية حول آفة المخدرات

#بالمخدرات_ما_راحش_تنسى_بيها_تتنسى

المديرية العامة لـ #الأمن_الوطني تشكر الوجوه الفنية وكل من ساهم في إنجاز هذا العمل التوعوي التحسيسي، الذي يهدف أساسا إلى التوعية من مخاطر استهلاك المخدرات.



ملحق رقم (03) نسخ من نشريات توعوية على موقع التواصل الاجتماعي و التليفزيون العمومي





ملحق رقم (4) يبين نموذج عن حملات توعوية عبر وسائل الإعلام المكتوبة (مجلات- صحف)

#شرطة #معسكر تشارك في حصة إذاعية توعوية عبر أثير إذاعة معسكر الجهوية حول مخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية.



ملحق رقم (5) يبين نموذج عن حملات توعوية عبر حصص إذاعية

شاركت أمس الخميس الموافق للخميس 2023.06.08
#الدكتورة_بن_علال_سمية رئيسة لجنة الخبرة الطبية
لشرطة ناحية الوسط البليدة ، في فعاليات اللقاء التحسيسي
حول مكافحة آفة المخدرات و الوقاية من الإدمان الذي بارد
بتنظيمه الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي العمال الأجراء
لولاية البليدة، حيث قدمت مداخلة قيمة بالمناسبة.



INFO DSASS
1 j ·

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانه يستعين بخبرة
#الأمن_الوطني

رافقت المديرية العامة للأمن الوطني مصالح الديوان الوطني
لمكافحة المخدرات وإدمانه، في فعاليات اليوم الإعلامي
التحسيسي، المنظم اليوم الخميس 08 جوان 2023، تحت
شعار "المخدرات عدو الحياة".

خلال هذه التظاهرة، التي تهدف لتوعية الشباب بمخاطر
المخدرات وطرق الوقاية منها، تم تنظيم معرض للتعريف
بمختلف التجهيزات التي تستعملها المصالح العملياتية
للشرطة العلمية والتقنية في مجال مكافحة مختلف الجرائم،
على غرار تلك المستعملة في الكشف عن المخدرات.

كما تم تقديم بالمناسبة، عرض أخر خاص بفرقة الأنياب
(الكلاب المدربة) للأمن الوطني، حول عملية الكشف عن
المخدرات، وهو الأمر الذي لقى إستحسان منظمي المعرض،
الذين أشادوا بخبرة مصالح الشرطة في مجابهة هذه الآفة .



ملحق رقم (6) نموذج من حملات إعلامية توعوية بالتنسيق مع مختلف المؤسسات





ملحق رقم (07) يمثل نموذج من الحملات التوعوية في المؤسسات التعليمية والجامعية



بيان صحفي

.....الواقعة تم توثيقها بواسطة فيديو لأحد المواطنين

شرطة المدية توقف سائق الحافلة المتهور عرض حياة المسافرين للخطر

استغلالا لمقطع فيديو تم إرساله من طرف أحد المواطنين عبر الصفحة الرسمية للفايسبوك **"شرطة المدية"**، يتضمن قيام سائقي حافلتي لنقل المسافرين تعملان على **خط ساحة أول ماى – ذراع السمار بالمدية**، بمناورة خطيرة ومشاحنات بالطريق العام ، والتجاوز الخطير معرضا حياة المسافرين ومستعملي الطريق للخطر، بانتهاكهما المتعمد والبين لواجب من واجبات الإحتياط والسلامة التي يفرضها القانون، وبعد التنسيق مع نيابة محكمة المدية، تم تكثيف الأبحاث التي أسفرت بالتعرف على هوية الفاعلين.

أين تم توقيفهما والتحقيق في الواقعة للتحديد المسؤوليات ، اين تم إنجاز ملف قضائي ضدهما وتقديمهما أمام الجهات القضائية المختصة إقليميا، و بعد ثبوت تورط احد السائقين في ارتكاب المناورة الخطيرة، تم متابعته عن طريق المثول الفوري لجنحة تعريض حياة الغير وسلامتهم الجسدية للخطر، وتم إدانته بـ **18 شهرا حبسا نافذا** و غرامة مالية قدرها **10 ملايين سنتيم**، فيما تم وضع الحافلتين بالمحشر **لمدة 45 يوما.**

لتبقى الدعائم الاتصالية للمديرية العامة للأمن الوطني، الخط الاخضر 1548، و التطبيقة الإلكترونية **"ألو شرطة"** وكذا **الصفحات الرسمية للفايسبوك** الخاصة بأمن الولايات موضوعة تحت تصرف المواطنين لطلب المساعدة و التبليغ على مختلف الوقائع و المظاهر السلبية الماسة بأمن المواطني

مكتب الاتصال و العلاقات العامة

شرطة المدية

IL Y A 9 HEURES

ملحق رقم (08) بيان من مصالح أمن ولاية المدية

يوضح بداية انتشار ثقافة التبليغ و الوعي الأمني لدى بعض المواطنين

هذا وتجدر الإشارة أن أغلب البلاغات تبقى في سرية حماية للمواطن المبلغ